وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر

شعبة العلوم التسيير

تخصص إدارة مالية

الموضوع :

دور الصناعة في التنمية الاقتصادية

دراسة حالة الصناعة الثقيلة في الجزائر

مقدمة من طرف الطالبتان :

- ✓ فريحي رحاب نور الهدى
- ✓ بن مخلوف خديجة

تحت إشراف :

د. بكريتي نصيرة

السنة الجامعية : 2021 _2022

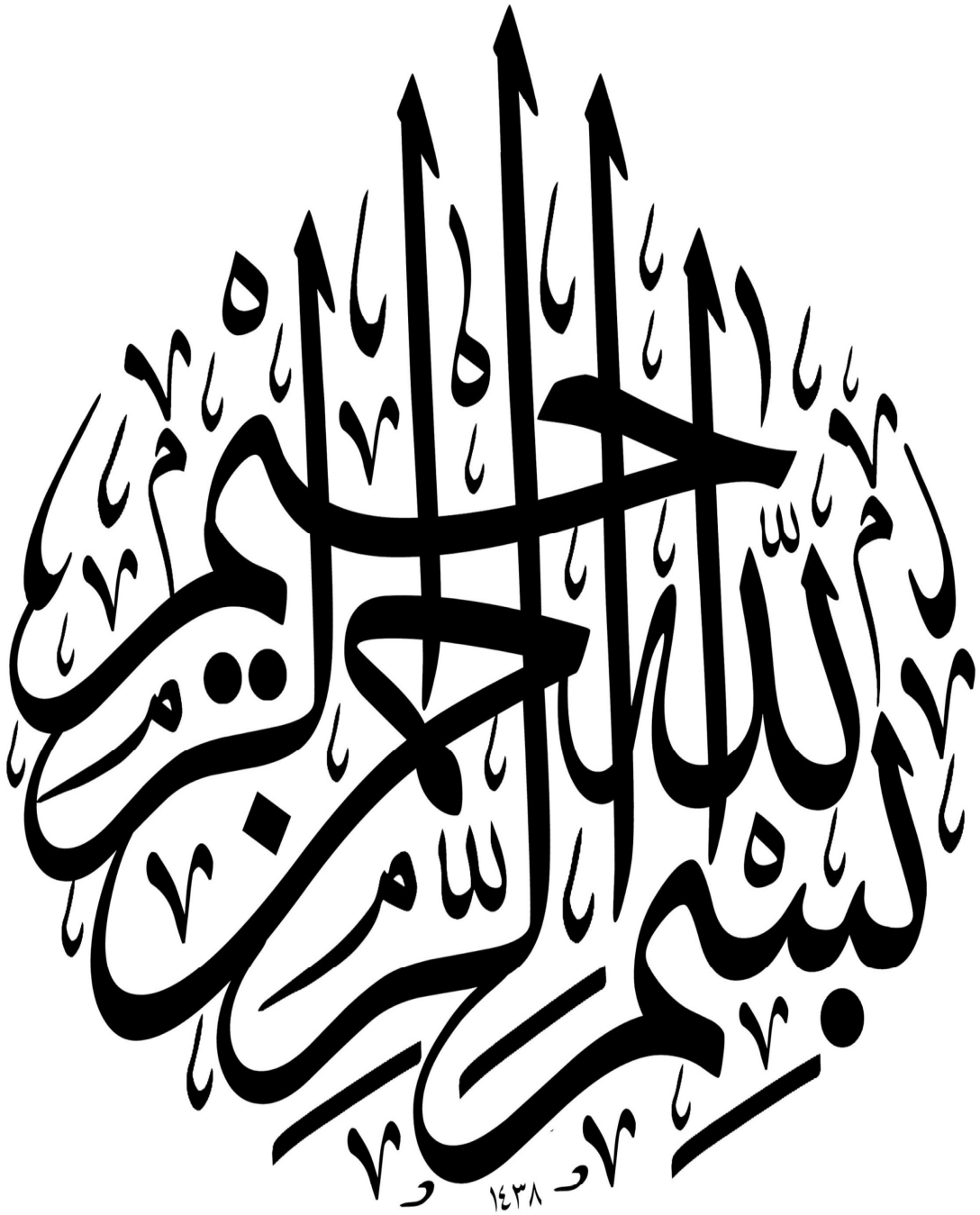
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

الصلاة و السلام على معلم البشر و على أله و صحبه أجمعين الحمد الله الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم ، لا بد لنا و نحن نخطو خطوتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضينها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد ، و قبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر و الامتنان و تقدير المحبة في قوله صلى الله عليه و سلم : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير كما نتوجه بالشكر إلى استاذة المحترمة " بكريتي نصيرة " على مساعدتها لنا دون أن تبخل علينا بتوجيهاتها و نصائحها القيمة ، و تشجيعها الدائم إلى إتمام هذه المذكرة ، و لها منا خالص التقدير و الاحترام . و كذلك ، نشكروا كل من ساعدنا من قريب او من بعيد على إتمام هذا المذكرة ، و قدموا لنا يد العون و زودونا بالمعلومات طيلة إعدادنا لهذه المذكرة .

و الشكر الجزيل للجنة المناقشة التي سيكون لها دور في تقويم و تتثمين هذا البحث .

و في الأخير إلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل المتواضع ، و لو بكلمة طيبة و ابتسامة صادقة ، لكم منا أخلص التشكرات .

إهداء

" و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون " صدق الله العظيم إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ، و لا تطيب الأخرة إلا بعفوك ، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك جلا جلالك ..إلى من أبلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد عليه الصلاة و السلام . إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ارجو من الله أن يعد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم و الغد و إلى الأبد ، والدي العزيز . إلى ملاكي في حياة ، إلى معنى الحب و الحنان و التفاني ... إلى بسمة الحياة و سر الوجود ، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي ، و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب " أمي الغالية "

إلى من هم اكبر و عليهم أعتمد ، إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي ، إلى من بوجودهم اكتسب قوة و محبة لا حدود لها ، إلى من عرفت معهم معنى الحياة إخوتي و أختي .

إلى من تميزوا بالإخاء و الوفاء و بالعطاء ، و ينابيع الصدق الصافي .

هدى رحاب

إهداء

الحمد الله الذي وفقني و أمدني بالصبر و العزيمة لإنهاء هذا العمل أهدي هذا العمل إلى

من نزلت في حقهما الآية الكريمة : " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا "
صدق الله العظيم

إلى من وضع المولى – سبحانه وتعالى – الجنة تحت قدميها، ووقَّرها في كتابه العزيز...

(أمي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحبة الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم تبخل عليَّ طيلة حياتها (جدتي الغالية)

إلى كل أفراد عائلتي أختي سندي في الدنيا و لا أحصي لها فضلا .

إلى كل من آزرني و دفعني لإتمام مشواري الدراسي

إلى كل من و سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي إلى هؤلاء جميعا اهدي هذا العمل

خديجة

الملخص

تعالج هذه الدراسة واقع القطاع الصناعي في الجزائر محاولة إبراز مكانته بالنسبة للاقتصاد الوطني وأهم الاستراتيجيات التي تواجه تطوير هذا القطاع ومساهمته في التنمية، وذلك من خلال التطرق للدور القطاع الصناعي الجزائري في التنمية الاقتصادية ,وقد لخصت الدراسة إلى أن القطاع الصناعي لا يزال يعاني من الركود والنقص في مختلف مستوياته ويتسم بالهشاشة وضعف القدرة على المنافسة رغم المجهودات التي بذلتها الدولة لتنميته، مما يؤكد على ضرورة مواصلة الإصلاحات الاقتصادية ليتمكن من المساهمة بفعالية أكثر في التنمية الاقتصادية للدولة .

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الإستراتيجية الصناعية، التنمية الاقتصادية،الصناعة الثقيلة.

Abstract :

This study deals with the reality of the industrial sector in Algeria in an attempt to highlight its position in relation to the national economy and the most important strategies facing the development of this sector and its contribution to development, by addressing the role of the Algerian industrial sector in economic development, and the study concluded that the industrial sector still suffers from stagnation and shortage At its various levels, it is characterized by fragility and weak competitiveness despite the efforts made by the state to develop it, which confirms the need to continue economic reforms in order to be able to contribute more effectively to the state's economic development.

Keywords: the industrial sector, industrial strategy, economic development, heavy industry.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الشكر و التقدير الإهداء	
الملخص	IV
مقدمة	أ–ت
مقدمة الفصل الأول	01
المبحث الأول : الصناعة ودورها في التنمية الاقتصادية	02
المطلب الأول : مفهوم الصناعة والتنمية الاقتصادية	02
نشأة الصناعة	02
مفهوم الصناعة	04
مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي	04
المفهوم لإحصائي للصناعة	04
مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية	05
مفاهيم التنمية الاقتصادية	06
مفهوم التنمية الاقتصادية	07
المطلب الثاني : دور الصناعة في التنمية الاقتصادية	08
تمهيد	08

دور الصناعة في التنمية الاقتصادية	**10**
المبحث الثاني : دور الصناعة في خلق مناصب الشغل	**14**
تمهيد	**14**
المطلب الأول : المساهمة في ترقية استحداث مناصب شغل وامتصاص البطالة	**14**
المطلب الثاني : دور الصناعة في خلق تكنولوجيا جديدة	**19**
دور تكنولوجيا في تقدم دول العالم	**20**
خلاصة الفصل	**22**
الفصل الثاني	**23**
تمهيد	**24**
المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية الصناعات المصنعة	**25**
العراقيل التي اعترضت إستراتيجية الصناعات المصنعة	**25**
تقييم إستراتيجية الصناعات المصنعة	**26**
المطلب الثاني : تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة في الجزائر	**26**
المطلب الثالث : نتيجة تطبيق الإستراتيجية الصناعات المصنعة في الجزائر	**28**
1-ضعف الإنتاج الصناعي	**40**
2-ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية	**41**
3-الحماية وضعف القدرة على المنافسة	**41**
4-العلاقة مع السوق الخارجية	**42**
5-ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية	**42**
6-الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة	**43**
7-عدم مرونة الجهاز الإنتاجي	**44**
8-العملية الصناعية المتجزئة	**45**
المبحث الثاني : إستراتيجية النمو المتوازن	**46**
تمهيد	**46**

المطلب الأول: إستراتيجية النمو المتوازن	**46**
1- مفهوم إستراتيجية النمو المتوازن	**46**
أولا : دور الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية	**48**
ثانيا : الطبيعة المكملة للطلب	**48**
المطلب الثاني: خصائص نظرية النمو المتوازن	**48**
فروض نظرية النمو المتوازن	**49**
المطلب الثالث: تطبيق نظرية النمو المتوازن في الجزائر	**50**
الظروف العامة إعادة بناء الاقتصاد الوطني بين فترة 1989/1980	**53**
التنمية خلال فترة من 2001إلى 2014	**54**
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001. 2004	**54**
الإطار العام للبرنامج	**54**
خصائص البرنامج	**56**
إستراتيجية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	**56**
أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	**57**
برنامج التكميلي لدعم النمو2009/2005	**58**
خصائص برنامج التكميلي	**58**
أهداف البرنامج التكميلي	**59**
تقييم حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	**59**
برنامج توطيد النمو 2010/ 2014	**60**
خصائص برنامج التوطيد النمو	**60**
الأهداف العامة الإعادة بناء الاقتصاد الوطني اتباع الإستراتيجية	**61**
تقييم الإستراتيجية المطبقة خلال مرحلة تنظيم الاقتصاد	**62**
خلاصة الفصل	**64**
الفصل الثالث دراسة تطور الصناعة الثقيلة في الاقتصادالجزائري	**65**
تمهيد	**66**
المبحث الأول :مساهمة الصناعة الثقيلة في الاقتصاد الجزائري	**67**
المطلب الأول : مساهمة الصناعة الثقيلة في الناتج الداخلي الخام	**67**
المطلب الثاني: مساهمة الصناعة الثقيلة في القيمة المضافة خلال الفترة 2007- 2016	**68**

المطلب الثالث:مساهمة الصناعة الثقيلة في تشغيل اليد العاملة في الجزائر	**71**
مساهمة الصناعة الثقيلة في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2007-2016	**71**
المبحث الثاني: تطور صناعة الحديد والصلب والصناعة الميكانيكية في الجزائر	**75**
تمهيد	**75**
المطلب الأول : تطور صناعة الحديد والصلب في الجزائر	**75**
أفاق تطوير قطاع الصناعة و الحديد في الجزائر	**76**
مشروع إنجاز مركب الحديد و الصلب في ببلارة ولاية جيجل	**76**
استثمار 15 مليون دولار لاستغلال أحد أكبر مناجم الحديد في العالم	**77**
إعادة الاعتبار للمركب	**77**
مشروع قسنطينة وقطاع الحديد والصلب في الجزائر	**78**
مؤسسة آرسيلور ميتال عنابة	**79**
المطلب الثاني: تطور الصناعة الميكانيكية في الجزائر تحت علامة("مرسيدس بنز")	**82**
مؤسسة سوناكوم الجزائرية	**85**
التعريف بشركة رونو	**88**
خلاصة الفصل	**90**
الخاتمة العامة	**91**
التوصيات	**93**
قائمة المصادر و المراجع	**94**

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
توزيع الاعتماد المالي الصناعية خلال المخططات:الثلاثي والرباعي 1 و 2.	**37**
طرق انجاز المشاريع الصناعية خلال الفترة(1970-1973) .	**38**
الاحتياج المتوفر في اليد العاملة المؤهلة سنة 1976.	**39**
مساهمة الصناعة الثقيلة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2016 -2007.	**67**
مساهمة الصناعة الثقيلة في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2016/2007).	**69**
مساهمة القطاعات الاقتصادية في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة-2016 (2007).	**71**

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
الأنواع الرئيسية للتشغيل في الخدمات في الانتاج الصناعي حسب المنطقة، 1970–2009.	**17**
عدد فرص العمل التي تم إيجادها بوسطة الصناعة التحويلية و الخدمات المتصلة بالتصنيع 1970–2009.	**18**
يمثل الحلقة المفرغة " نظرية التنمية المتوازنة"	**51**
الدائرة المفرغة للدول النامية	**52**
نسبة مساهمة الصناعة الثقيلة في الناتج الداخلي الخام.	**68**
تقسيم القيمة المضافة للقطاع الصناعي حسب طبيعة الصناعة خلال الفترة (2007–2016)	**70**

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى والدول النامية التي هي في طريق التقدم ، حيث كان للثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر الفضل الكبير في التطور الاقتصادي الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات الأخرى ، كما أن التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهده شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي ونتيجة لكون قطاع الصناعة من بين القطاعات المهمة والمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لأي بلد، أصبحت جميع دول العالم تتسابق وتتنافس على تطويره من أجل زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة هو مدى مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي والقومي،حيث "كلما كانت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج القومي أكبر كلما زادت قدرة الدولة على تحقيق التنمية المستدامة و قابليتها على الاستمرار للمدى طويل " كما الاكتساب قطاع صناعي قوي و خارج المحروقات يجعل الاقتصاد اقل هشاشة و اكثر متانة في مواجهة التحديات و التقلبات الاقتصادية المحلية و الاقليمية

و الدولية. و من ذلك يتبلور لنا الاشكالية هذا البحث المتمثلة في :

- **مامدى مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي**

الاسئلة الفرعية :

ما مدى اهمية ومساهمة القطاع الصناعي في رفع مستوى التنمية ؟

ما هي استراتيجية التصنيع المطبقة في الجزائر ؟

ما هي تطورات القطاع الصناعي في الجزائر ؟

الفرضيات:

أولا: القطاع الصناعي يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: ساهمت استراتيجيات التصنيع التي اتبعتها الجزائر بالنهوض بقطاع الصناعة .

أهمية البحث :

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أن موضوعنا يكونا موضوع لمعرفة أهمية الصناعة وتحليل القرارات على مختلف المستويات و مختلف القطاعات و معرفة قدرتها في التغيير الجذري على التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث :

تكمن اهداف هذا البحث في التعرف على القطاع الصناعي بصفة عامة و الصناعة الثقيلة بصفة خاصة ومدى تأثيرها على الاقتصاد كما تهدف الى اظهار مدى مساهمة القطاع الصناعة الثقيلة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

منهجية البحث :

لدراسة إشكالية الموضوع و إحاطة و بمختلف تفاصله و أبعاده سوف نقوم بدراسة و إتباع منهج

الوصفي من خلال تطرق إلى مفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البحث و دراسة طبيعة و دور الذي يلعبه القطاع صناعي و تعرف على دوره في دفع بعجلة التنمية الاقتصادية و معرفة أهم الإستراتيجية المتبعة و اعتماد المنهج تحليلي و ذلك من خلال دراسة حالة الصناعة الثقيلة في الجزائر .

خطة البحث :

لقد قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي تضمن الفصل الأول مفاهيم حول الصناعة ودورها في التنمية الاقتصادية و مدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل و كذلك خلق و تطوير التكنولوجيا، أما الفصل الثاني فتضمن استراتيجيات التصنيع و برامج الانعاش الاقتصاد الوطني في الجزائر الجديدة فيما يخص الفصل الثالث لقد إشتمل على دراسة حالة الصناعة الثقيلة في الجزائر .

الدراسات السابقة:

1. **نعيم إلهام 2016 استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية .**

إن الهدف من هذا البحث هو دراسة نماذج البرمجة محاولة تطوير وصياغة نموذج البرمجة بالأهداف في ظروف الإبهام والمخاطرة وتطبيقها في المجال الصناعي الذي أصبحت معظم الدول من بينها الجزائر مجبرة على تطويره و إنجاحه من أجل مواكبة حركة التطور التكنولوجي وتحقيق تنمية صناعية ورفاهية اقتصادية.

و لقد تمثلت الاشكالية المطروحة في ظل أوضاع تمتاز بارتفاع درجة الإبهام والمخاطرة، مامدى إمكانية اعتماد نموذج البرمجة بالأهداف كأسلوب رياضي مساعد على حل مشاكل النظم الصناعية ؟

لقد توصلنا من خلال استعمالنا لهذا النموذج إلى أن نموذج البرمجة بالأهداف هو نموذج مرن يمكن الاعتماد عليه في حل مختلف المشاكل التي قد تواجه المنظمة رغم التغيرات التي تعرفها رضاء لدى البيئة الاقتصادية كما أنه نموذج يعطي حلول تكون على الأقل اقناعا و إرضاء لدى المسيرين إن لم تكن مثالية وذلك بطريقة واضحة ومنطقية .

2. مخضار سليم 2018 دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية .

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بأهمية القطاع الصناعي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح المؤشر الأساسي والمتعارف عليه دوليا في قياس التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة يتمثل في أداء القطاع الصناعي ومدى مساهمته في تنويع الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي.

و لقد تمحورت إشكالية ما هو واقع تنافسية القطاع الصناعي الجزائري مقارنة بتونس، المغرب ومصر؟

فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والتحليلي إضافة إلى المنهج المقارن ومن بين أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث لا يزال القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في نشاطه على الحماية الحكومية، وغير قادر على الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة ارتباطه بالاقتصاديات المتقدمة من حيث التموين واستخدام التكنولوجيات الحديثة وعدم تطويرها محليا، وهو الأمر الذي جعل أغلب الصناعات التحويلية من خلال تحليلنا لتنافسية القطاع الصناعي الجزائري

ودول المقارنة يتضح جليا أن القطاع الصناعي الجزائري لازال يسيطر عليه وبشكل كبير قطاع المحروقات، أما خارج المحروقات فأهم ما يميز الصناعات التحويلية هو ضعف الإنتاجية وعدم التنوع، والافتقار لمقومات الإنتاج بأحجام كبيرة، عكس دول مصر والمغرب وتونس التي تملك قاعدة صناعية تحويلية تتميز بالديناميكية الكبيرة والتنوع ، كما أن إستراتيجيتها الصناعية مبنية على نوعين من الصناعات وهي الصناعات الاستهلاكية ذات الكثافة العالية لليد العاملة والموجهة نحو السوق الداخلية، والصناعات الرأسمالية ذات التكنولوجيا المتوسطة والمتطورة التي تتميز بقيمتها المضافة العالية والموجهة نحو الأسواق الخارجية من أجل التصدير .

3. سليم بوهيدل 2017 إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل تحولات الاقتصادية الدولية.

تسعى الجزائر إالى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في في الانتقال من اقتصاد ريعي ، مبني على إيرادات ثروات طبيعية ناضبة ، إلى اقتصاد منتج و متنوع ، يشكل القطاع الصناعي فيه المحرك الرئيسي له عبر إنتهاج إستراتيجية صناعية ملائمة ، و هي مسئلة التي سيحاول معالجتها بتقديم مجموعة من مقترحات كتقييم التجربة الجزائرية في مجال التنمية الصناعية و تحليل القطاع الصناعي الجزائري و انطلاقا مما سبق قمنا بطرح الاشكالية التالية ما مدى قدرة الجزائر على التنمية قطاعها الصناعي في ظل التحولات الاقتصادية الدولية . بحيث يمكن حصر اهم النتائج التي خلصت لها هذه الدراسة بحيث يعتبر جل المفكرين الاقتصاديين ان القطاع الصناعي هو اهم محرك لعجلة التنمية الاقتصادية و كذلك إن بناء إستراتيجية الصناعية لأي بلد يجب أن تكون ملائمة على ما يتوفر عليه المجتمع من قدرات مادية و بشرية .

الفصل الأول: الصناعة و دورها في التنمية الاقتصادية

تمهيد :

يقاس تطور الشعوب في العلم والثقافة والسياسة والفن وغيرها من مجالات التطور الحضاري ،بمدى تطورها الاقتصادي وهذه النظرية واضحة في تطبيقاتها لدى الدول المتقدمة صناعيا، حيث يشكل الاقتصاد العامل الأساسي والمهم في التطور الفكري والاجتماعي، وعلى العكس من ذلك نرى مجتمعات متخلفة اقتصاديا وما يرافق هذا التخلف من انحدار على كافة المستويات، وفي البحث عن أسباب هذا التخلف الاقتصادي نرى أن هناك عوامل وأسباب كثيرة منها التخلف الصناعي والتقني الذي يكاد أن يكون مرادفا لقلة التصنيع وبدائيته ، وهناك سوء استغلال الثروات والذي يصل أحيانا إلى درجة انعدام الاستغلال وتبقى الوسائل المستوردة من آلات وغيرها غير مستخدمة لعدم وجود من يستخدمها أو لرداءة صيانتها وتكون الزراعة بالوسائل البدائية، مما يجعل العمال الحرفية الضئيلة المردود من النشاطات الأكثر انتشارا .ولهذا فقد توجهت معظم الدول النامية في العقدين الماضيين مع اختلاف ظروفها وأنظمتها السياسية والاجتماعية و الاقتصادية إلى الاعتماد في مسيرتها التنموية على التنمية الصناعية، كقطاع ديناميكي رائد لهذه المسيرة تتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتكامل معه .والجزائر بحكم انتمائها إلى مجموعة البلدان النامية ومحاولة منها للقضاء على عوامل التخلف الاقتصادي انتهجت بعد حصولها على الاستقلال السياسي خططا تنموية طموحة تعتمد بالأساس على إيجاد قطاع عام قوي غير أن هذه السياسات المعتمدة في سبيل تحقيق تنمية صناعية أسفرت عن بناء هيكل ضعيف للإنتاج الصناعي يقوم على صناعات معتمدة في الغالب على العالم الخارجي في تلبية طلبها على المد خالت الإنتاجية والمعدات والخبرات الأجنبية أيضا، الأمر الذي زاد من الارتباط ومن تبعية القطاع الصناعي للعالم الخارجي، كما أن هيكل هذا القطاع الإنتاجي يخلو من الصناعات الإنتاجية التي تحافظ على عوامل الاستمرارية والتي تتزايد أهميتها مع تطور الصناعة بشكل خاص [1].

[1] http://**www.ahewar.org**/debat/print.art.asp?t=0&aid=296060&ac=1 2017/02/24

المبحث الأول : الصناعة ودورها في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول : مفهوم الصناعة والتنمية الاقتصادية.

أ. نشأة الصناعة:[2]

تعود نشأة الصناعة إلى المجتمع البدائي عندما كانت على هيأة نشاطات بسيطة ،تتجلى في نشاطات منزلية ضمن القطاع الزراعي أو الريفي فقد كانت الصناعة آنذاك تقتصر على صناعة وحياكة الملابس والغزل والنسيج، التي كانت تتم عادة من طرف المرآة، أما الرجل فقد مارس الصناعة من خلال صناعته أدوات العمل والطبخ وغيرها من المواد الضرورية للمنزل و الإنتاج إن ممارسة الصناعة في العصر البدائي كانت تم بواسطة وسائل بدائية بسيطة بغية تلبية احتياجات العائلة فقط، من أجل مواصلة الحياة دون أن يخصص منه شيء للسوق وذلك بسبب ضآلة حجم الإنتاج في تلك المرحلة. وقد استمر هذا النمط من الإنتاج الصناعي، إلى مراحل [3]متأخرة من تطور المجتمع البدائي وتحول مع الزمن إلى مورد رئيسي لدخل بعض العائلات عندما تحول إلى إنتاج مخصص [4]للتبادل في السوق أو على هيأة خدمات صناعية للغير وذلك من خلال تحول بعض المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين كحرفيين أو صناع كالحدادين والنجارين وغيرهم. إذ كان نشاطهم مخصصا للسوق وليس اشباع حاجة العائلة فقط علما أن عمل هذه الفئة كان يتمحور في بادئ الامر حول إنتاج سلع صناعية ،بناء على توصية

[2] مدحت القرشي ،**الاقتصاد الصناعي** ،دار وائل للنشر الطبعة الثانية ،عمان 2005 ،صفحة 18.

[3]

[4]

من المستهلك غير أن هذا الوضع تعدى فيما بعد إلى ضرورة صنع المنتجات وعرضها للبيع ،بدون توصية نتيجة توسع الاستهلاك .لقد بقيت الحرفية النمط السائد حتى القرون الوسطى

(القطاعية) ووصلت أعلى مستوياتها في فترة البناء الورشي في الدول الأوربية، حيث بقيت بعض الصناعات قائمة لحد الآن بسبب طابعها التراثي والشخصي ودقة الصنع وجمال المظهر، مما يجعلها في بعض الدول تعد من النشاطات الرئيسية كالغزل و النسيج وصناعة الأثاث ،إن توسع الاستهلاك وتطور المجتمعات جعل الطلب على السلع الصناعية في تزايد مستمر مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالمشغل حيث يتم فيه استخدام مجموعة من العمال الحرفيين تحت وصاية رب العمل المسؤول عن المشغل إلا نتاج سلع صناعية معينة لقاء أجورهم وذلك تحت سقف واحد بموجب تقنية يدوية معينة، إن هذه التقنية سهلت القيام بعملية الرقابة داخل المشغل بغية إتقان العمل والرفع من جودة إلا نتاج ، ومع تطور الوضع في تلك الفترة وزيادة الطلب انتشرت المشاغل بكثرة في الدول الاوربية ابتداء من أواسط القرن السادس عشر وحتى بداية ظهور الثورة الصناعية في انجلترا عام 1780 واستمرت في بلدان أخرى حتى القرن التاسع عشر[5] لقد ارتبط العمل في هاذي المرحلة بتجزئة عملية إلا نتاج التي صاحبها تخصص في أدوات وتقنيات العمل المستخدمة، وقد أسفر ذلك عن زيادة كبيرة في إنتاجية العمل بالمقارنة مع المراحل ألسابقة ولا شك أن لهذه المرحلة الفضل في تهيئة الأساس التنظيمي والتقني لنشوء الصناعة الآلية الضخمة بعد الثورة الصناعية التي تميزت باستخدام آلالات و بكثافة والتي كان لها أثر كبير على الاقتصاد سواء بالإيجاب أو بالسلب، وهذا ما جعل معظم البلدان تتسابق نحو التصنيع على اعتبار أنه سبيل مساعد لدفع عجلة التنمية .

[5] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، صفحة 20.

➢ مفهوم الصناعة .

لقد خضع مفهوم الصناعة إلى اجتهادات وتعريفات من قبل العديد من الاقتصاديين فهي بمعناها الواسع تغيير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها [6]، وجعلها أكثر ملائمة لحاجات ا لإنسان ومتطلباته.

➢ مفهوم الصناعة في التاريخ الاقتصادي :

يركز مفهوم الصناعة في الجوهر على مسألة أسلوب إلا نتاج. ويستند هذا المفهوم على النشاط واستغلال الأساليب المحسنة إنتاج الثروة. فقد بدأت الحركة الصناعية حينما أصبحت الآلة المسيرة باستعمال الطاقة المولدة مركزيا الأسلوب النموذجي في إنتاج المواد الصناعية[7]. وفي ظل الظروف المبكرة للحركة الصناعية كان المصنع يشكل الوحدة الأساسية. ولضمان أقصى درجات الاقتصاد في الإنتاج ينبغي أولا جمع المصانع التي تتولى عمليات صناعية تكميلية في مجاميع وثيقة الرابطة تخضع لإشراف موحد لكي تحقق توفير في النفقات لنقل المنتجات الوسيطة والاستغلال الفضلات في عمليات صناعية لاحقة. وثانيا لتقليل أصناف سلعة معينة وثالثا ينبغي التخصص في الانتاج والتوسع فيه.[8]

المفهوم لإحصائي للصناعة :

تتألف الصناعة بموجب هذا المفهوم من عدة منشآت والمنشأة هي وحدة اقتصادية تقوم بنطاق واحد من الفعاليات الاقتصادية. والمفهوم الاحصائي للصناعة هو تصنيف يعتمد على نوع النشاط الاقتصادي للصناعة وهذا يمثل جوهر مفهوم الصناعة المتبع في المقياس الدولي للتصنيف الصناعي

[6] http://vb.elmstba.com/t208133.html ، 06/05/2022، 22:42.

[7] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[8] د.محمد سلمان حسن، **سلسلة دراسات تقدمة يونو**، التخطيط ألصناعي دار الطليعة، بيروت 1974 ص 14.

(International Standard Industrial Classifcation) اختصارا مايعرف أو(ISIC) وبالتالي فإن المفهوم الإحصائي للصناعة هو مفهوم تصنيفي يقيم روابط بين مجموعات من المنشات او الصناعات و هذا المفهوم يعتمد على النشاط الاقتصادي او نوع الصناعة. [9]

مفهوم الصناعة في النظرية الاقتصادية :

تتألف الصناعة من عدد من المنشآت الصناعية تقوم بإنتاج سلع معينة من خلال تجميع مجموعة من عناصر السلع ويديرها منظم واحد يقوم اتخاذ القرارات، الانتاج عرف مفهوم الصناعة صعوبات كثيرة وقد خضع للعديد من الاجتهادات فقد عرف "فورتمان " الاقتصادي الصناعة بأنها مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا[10] ،غير ان هذا التعريف لقي العديد من الانتقادات نتيجة اشتراط " فورتان " التجانس في السلع المنتجة، فمعظم المصانع تنتج عدة منتجات قد تكون اولا تكون بدائل لبعضها البعض و انه لمن مستحيل ايجاد صناعة و منشات تنتج سلع متجانسة بشكل مطلق ،ثم بعد ذلك عرف " شامبرلين " بان مجموعة من مؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع وان لم تكن متجانسة تجانسا مطلق و عليه تم التخلي على فكرة تجانس مطلق [11] و على العموم من الصعوبة تعريف الصناعة بشكل دقيق وأن التعريف يعتمد على الغرض من استخدامه في الصناعة، و بشكل عام فإن الصناعة هي عملية تحويل شكل المواد الخام في الطبيعة و مضمونها لزيادة قيمتها و باستخدام أدوات مناسبة بغاية جعلها قابلة لإشباع حاجة معينة سواء إن كانت وسيطة أو نهائية .وتشكل مجموعات من الصناعات المتناسقة في الاهداف فرعا صناعيتا مثل مجموعات صناعات الغذائية والمشروبات ضمن فرع الصناعات الغذائية، ومن كافة الفروع الصناعية يتكون القطاع الصناعي الذي يمثل نظاما أو وحدة

[9] مدحت القرشي, مرجع سبق ذكره, ص 25.

[10] --BDG. Fortman, Theory of Competative Palicy, Vorth Hall and Publishing Co. Amesterdam1966, p125 . نقل عن مدحت القرشي الاقتصاد الصناعي. ص52

[11] - EH.Chamberlin, The Theory of Monopolistic Competition 7the edition, Harvard University Press, Cambridge, 52.نقل عن مدحت القرشي ص. p81, 1965, Oxford.

رئيسية ضمن الاقتصاد الوطني الذي يضم عددا من المنشآت التي تتوزع فيما بين فروع صناعية مختلفة منها ما تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعة أو المواد الزراعية منها ما تقوم بتحويل هذه المواد إلى سلع أو خدمات ذات طبيعة صناعية وهكذا يضم القطاع الصناعي ثالث مجموعات رئيسية من النشاطات [12] هي :مجموعة الصناعات االاستخراجية التي تولى استخراج المواد الخام المتوفرة في الطبيعة معدنية، كان أو غير معدنية فوق الأرض أو في باطنها مجموعة الصناعات التحويلية التي تقوم بمعالجة المواد الخام أو شبه المصنعة والمصنعة بإجراء عمليات تحويلية عليها مجموعة الصناعات الخدمية التي تقوم بإنتاج أو توفير خدمات ذات طبيعة صناعية

مفاهيم التنمية الاقتصادية:

المسلّم به عموما هو أن التنمية ليست مرادفا لمجرد النمو، ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الإنسان، منها ما هو اقتصادي، وما هو ثقافي، وما هو روحي.

- **تغيّر مفهوم التنمية الاقتصادية عبر الزمن :**

في فترة ما قبل السبعينات كان مفهوم التنمية الاقتصادية ضيقا وتقليديا، يقوم على تعريفها نسبة للمؤشرات التالية:

قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق النمو الاقتصادي، أي الزيادة السنوية في الناتج الوطني الإجمالي.

قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق معدلات نمو في الدخل الفردي الحقيقي تفوق معدلات نمو السكان، وهذا دليل على تحسن السكان في قدراتهم الاقتصادية.

- الزيادة السنوية في الناتج الوطني الخام.

- تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع ومناطق البلاد .
- تقليل نسب الفقر والبطالة وتلبية الحاجيات المادية الأساسية للمجتمع .
- احترام حقوق الإنسان.
- حماية البيئة[13] .
- تنمية قدرات الإنسان المادة والعقلية، وتوسيع مجالات الاختيار لتحقيق طموحاته.

أما بعد السبعينات، فقد توسع مفهوم التنمية الإقتصادية ، إذ أصبح يعني التنمية الشاملة، وقد جاء بعد فشل المفهوم التقليدي، الذي ثبت أنه غير كاف لرفع مستويات معيشة السكان، وبالتالي انتقلت التنمية لتركز على معايير أخرى، أضحت حقيقية للحكم على مدى نجاح أو فشل سياسة تنموية في أي بلد، نوجزها فيما يلي:

مفهوم التنمية الاقتصادية:

يمكن تعريف التنمية الإقتصادية ، بأنها زيادة الناتج الداخلي الخام لدولة ما في فترة زمنية، بحيث يترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه ، بالإضافة إلى إحداث تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وهيكله ، وفي توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف قطاعات [14] الاقتصاد الوطني .ومنه يمكن استنتاج تعريف جامع للتنمية على أنها " عملية تغيير مستمرة وشاملة لإقتصاديات البلدان ، يحدث من خلالها زيادة في متوسط الدخل الحقيقي ، ويصحبها تحسين في توزيع الدخل بغرض تقليص الفقر

[13] عبد الوهاب أمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار الحافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000 ، ص 17 -18.

[14] صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، **مقدمة في الاقتصاد**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984 ، 426.

وتحسين نوعية الحياة ، إضافة إلى توزيع طاقات الإنتاج وتغيير هيكلها ، ضمن إطار تستخدم فيه البيئة بطريقة عقلانية تسمح باستمرار عملية التنمية لصالح الأجيال المقبلة

المطلب الثاني : دور الصناعة في التنمية الاقتصادية.

تمهيد :

بدأت الثورة الصناعية في القرن 18 عندما تحوّلت المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات صناعية وحضرية ،[15]إذ تحوّل الاقتصاد من اقتصاد يعتمد في الأساس على الزراعة والحرف اليدوية إلى اقتصاد يعتمد على الصناعة والآلات، وبدأ هذا التغيّر في بريطانيا ثمّ انتشر إلى أجزاء أخرى من العالم، وبالرغم من أنّ الكتّاب الفرنسيين استخدموا مصطلح الثورة الصناعية في السابق إلّا أنّه انتشر بشكل واسع بعد أن استخدمه المُؤرخ الاقتصادي الإنجليزي أرنولد توينبي لأوّل مرّة في وصف التنمية الاقتصادية في بريطانيا من عام 1760م إلى عام 1840م ، ومع قيام الثورة الصناعية بدأت الصناعات الحديثة بالظهور وذلك بفضل الاختراعات والآلات الجديدة التي قامت بإنجاز الأعمال بكفاءة أكبر مقارنةً بالأشخاص الذين كانوا يقومون بها في السابق.

- توالت الثورات الصناعية منذ ذلك الوقت وتمايزت عن بعضها البعض، ويُمكن توضيحها كما يأتي [16]:

[15] Hitesh Bhasin (11-5-2020), "19 Types of Business Industries – Different types of Industry" ، www.marketing91.com, Retrieved 23-4-2021. Edited..
[13] "Importance of Industry for Different Aspects of Our Society", impoff.com, 3-11-2020 ،Retrieved 23-4-2021. 14. 58:ترجمته من قبل إيمان الحياري في 2017/05/05 تمت.Edited

[14] Klaus Schwab (14-1-2016), "The Fourth Industrial Revolution: what it means, how to respond" ، www.weforum.org, Retrieved 23-4-2021. Edited.
[16]https://mawdoo3.com ،2022/05/22 14 :05.

الثورة الصناعية الأولى : استخدمت الثورة الصناعية الأولى طاقة الماء والبخار لتحويل الإنتاج اليدوي إلى ميكانيكي فيما عُرف بمَكنَنة الإنتاج.

- **الثورة الصناعية الثانية:** استُخدمت الطاقة الكهربائية لإنتاج كميّات كبيرة من السلع.
- **الثورة الصناعية الثالثة:** اعتمدت على الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات لأتمَتة الإنتاج، ويُشار إلى أنّ الثورة الصناعية الثالثة اعتُبرت الأساس التي قامت عليها الثورة الصناعية الرابع
- **الثورة الصناعية الرابعة:** تتميّز الثورة الصناعية الرابعة بدمج التقنيات؛ إذ تُزيل الحدود الفاصلة بين المجالات المادية، والرقمية، والبيولوجية، ويجدر بالذكر أنّ هناك 3 أسباب تُميّز الثورة الرابعة بشكل كبير، وهي: السرعة، والنطاق، وتأثير الأنظمة، إذ تُعتبر سرعة الإنجازات الحالية مميّزةً وليس لها سابقة تاريخية، وبالمقارنة مع الثورات السابقة فإنّ الثورة الرابعة تتطوّر بشكل أُسّي وليس خطي ممّا يُمهّد بتغييرات كبيرة وواسعة تساهم في تحويل أنظمة الإنتاج والإدارة بأكملها.

الثورة الصناعية الأولى 1765م : بدأت الثورة الصناعية الأولى في أعقاب فترة التصنيع الأولي في نهاية القرن الـ 18 وحتّى بداية القرن الـ 19 ، وكانت أكبر التغيرات هي الأتمَتة التي عملت على استبدال الزراعة بالصناعة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد المجتمعي ، كما شهدت هذه الفترة استخراج كميّات كبيرة من الفحم واستخدامه كمصدر للطاقة ، واختراع المحرك البخاري الذي يُعدّ أمراً مهمّاً ، إذ كان السبب في إنشاء نوع جديد من الطاقة التي ساعدت فيما بعد على تسريع تصنيع خطوط السكك الحديدية وبالتالي تسريع حركة الاقتصاد ككلّ.

الثورة الصناعية الثانية 1870م : بدأت الثورة الصناعية الثانية بعد قرن تقريباً من الثورة الأولى أيّ في نهاية القرن 19م ، وتميّزت هذه الثورة بتطوّرات تكنولوجية كبيرة في مجال الصناعات والتي أدّت إلى ظهور مصادر جديدة للطاقة من الكهرباء، والغاز، والنفط، وكان من أهمّ إنجازات هذه المرحلة اختراع

محرك الاحتراق الداخلي، بالإضافة إلى تطوير طرق الاتصال، مثل: التلغراف والهاتف، وأخيراً اختراع السيارات والطائرات في بداية القرن العشرين ممّا جعل الثورة الصناعية الثانية هي الأهمّ حتّى يومنا هذا.

الثورة الصناعية الثالثة 1969 : بدأت هذه الثورة مع ظهور مصدر آخر للطاقة غير المُستغلّة حتّى ذلك الوقت؛ أيّ في النصف الثاني من القرن 20م وهي الطاقة النووية، وأدّت الثورة الثالثة إلى ظهور الإلكترونيات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وأجهزة الحاسوب، كما ساهمت هذه التقنيات الحديثة في فتح الأبواب أمام الرحلات الفضائية، والأبحاث، والتكنولوجيا الحيوية، وقد ساعد اختراع جهاز التحكّم المنطقي قابل للبرمجة (بالإنجليزية(Programmable Logic Controllers :، واختراع الروبوتات على جعل هذه المرحلة مرحلة أتمَتة عالية المستوى.

<u>الثورة الصناعية الرابعة</u> : تُعتبر الثورة الصناعية الرابعة أو كما تُسمّى الصناعة 4.0 ثورةً صناعيةً تحدث الآن ولا يزال حجمها غير معروف، بدأت الصناعة 4.0 في مطلع الألفية الثالثة باختراع الإنترنت، ويُشار إلى تطوّر عوالم الواقع الافتراضي في هذه الثورة ممّا يفتح مجالات أخرى لفهم وتطوير قوانين الفيزياء.

✓ دور الصناعة في التنمية الاقتصادية :

نظرا للمزايا التي تتميز بها الصناعة عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى فإنها تلعب دورا متميزا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال العوامل التالية:

- إن وجود عالقات ترابط وتشابك بين الصناعة وباقي القطاعات يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاجية نسبيا في القطاع الصناعي مما يساهم في تعجيل وتيرة نمو الدخل القومي. وهذا ما يجعل التصنيع ينظر إليه من طرف الدول النامية كوسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي

والدخل القومي. وكثيرا ما يربط البعض بين كل من التقدم والثروة في الدول المتقدمة وبين تقدمها في الميدان الصناعي وكذلك بين تأخر وفقر الدول النامية واعتمادها على الزراعة. ويرجع ذلك إلى إمكانية رفع الإنتاجية للعمل في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى نتيجة قدرة القطاع الصناعي على استخدام التكنولوجيا الحديثة واستيعاب منجزات العلم المتطورة[17].

- للصناعة دور مهم خاصة بالنسبة للدول النامية والممثل في فتح فرص للشغل والتخفيف من حده البطالة لاسيما أن معدلات نمو السكان في هذه الدول تفوق معدلات نمو فرص للتشغيل المتاحة.
- كذلك إن التطور الصناعي يساهم في خلق المهارات والخبرات الصناعية مما ينعكس على معدلات الإنتاجية وارتفاع مستويات الدخل وبالتالي مستويات ألمعيشة وهذا ما يساهم في إعادة توزيع الدخول وتقليل التفاوت فيما بينها نتيجة ارتفاع مستويات الدخول الناتجة عن الصناعة.

إن التطور الصناعي كذلك يساعد على تخفيف ظاهرة عدم استقرار اقتصاديات الدول النامية ويخفف من التقلبات في مستويات الدخول وفي معدلات التنمية المحققة خاصة لدى الدول التي تعتمد على منتوج واحد أو عدد قليل من المنتجات الأولية. والسبب في ذلك أن الإنتاج الزراعي أكثر عرضة للتقلبات من الإنتاج الصناعي بسبب انخفاض مرونات العرض والطلب للمنتجات الأولية.

. إن تطوير القطاع الصناعي يساهم بشدة في تطوير واستغلال القطاع الزراعي الذي يعتبر من القطاعات الرئيسية والمهمة في اقتصاديات البلدان النامية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك في التشغيل ويتجلى ذلك من خلال استخدام آالالات والمعدات الزراعية لذلك فإنه ال يمكن تصور

[17] د. مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، صفحة 39.

تطور الزراعة بدون تصنيع كما ال يمكن تصور توسع صناعي (خاصة الصناعة الغذائية) بدون تطوير وتوسيع الإنتاج الزراعي الذي يمد الصناعة بما تحتاجه من مواد خام ومواد غذائية.

يؤثر كذلك تطوير القطاع الصناعي بالإيجاب على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتوفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير العديد من السلع الصناعية التصديرية والتقليل من استيراد هذه السلع، إضافة إلى هذا فإن التصنيع من شأنه أن يوفر قدرا من المرونة للاقتصاد الوطني والقابلية على التكيف على العكس من حالة الاعتماد على عدد محدود جدا من السلع الأولية التصديرية. وبالتالي فإن التصنيع يساعد على تحسين نسب معدلات التبادل ألتجاري حيث أن أسعار السلع المصنعة أعلى من أسعار السلع الأولية في التجارة الدولية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للبلد المعني وبالتالي رفع مستوى الرفاهية.

كما تتميّز الدول ذات القطاع الصناعي القوي بنموّ اقتصادي كبير، حيث يُؤدّي ذلك إلى تحسين الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة الأفراد، وهذه حقيقة ملموسة في كثير من الدول التي ساهم التصنيع فيها بدور مهم في تحسين ظروفها الاقتصادية، مثل: أمريكا، واليابان،[18]وقد ساهمت التنمية الصناعية في النموّ الاقتصادي عن طريق ما يأتي [19]:

[18] http://www.mystudytimes.com/importance-industries-development-country/ تمت ترجمته من قبل إيمان الحياري 14. 58:في 2017/05/05

[19] Pooja Mehta, "Role of Industrial Development in Economic Growth" ،www.economicsdiscussion.net, Retrieved 23-4-2021. Edited.

تطوير العلوم والتكنولوجيا: شجّعت التنمية الصناعية على التقدّم العلمي والتكنولوجي، وذلك من خلال قيام المؤسسات الصناعية بالأبحاث لتطوير منتجات جديدة.

تنمية رأس المال: ساهمت التنمية الصناعية في تكوين وزيادة رأس المال.

التحضر: وجود التصنيع في منطقة معيّنة يُحفّز تطوّر حركة النقل، والاتصالات، وإنشاء المدارس والكليات والمعاهد الفنية، إضافةً إلى إنشاء المصارف والمرافق المُختلفة بالقرب من القواعد الصناعية.

الإنتاج الدفاعي: يُساهم التصنيع في زيادة اعتماد الدول على نفسها خاصّةً في أوقات الحرب والطوارئ، حيث من المُمكن أن يكون الاعتماد على الدول الأجنبية غير جيد.

تنمية التجارة الدولية: يلعب التصنيع دوراً مهمّاً في تعزيز التجارة، ويجدر بالذكر أنّ من أسباب تراجع اقتصاد بعض الدول هو قيامها بتصدير المنتجات الأولية واستيراد المُنتجات الصناعية.

استخدام الموارد الطبيعية: يُساهم التصنيع في الاستخدام السليم والفعّال للموارد الطبيعية. التخفيف من الفقر والبطالة: يُؤدّي التصنيع السريع إلى الحدّ من نسبة البطالة والفقر في البلاد، وتُعدّ اليابان مثالاً على ذلك.

تحقيق التنمية الاقتصادية: يُساعد القطاع الصناعي على تحقيق وفرة في حجم الإنتاج من خلال تطبيق التكنولوجيا المُتقدّمة، وتقسيم العمل، والإدارة العلمية ممّا يُؤدّي إلى زيادة في الإنتاج والتوظيف وبالتالي تحقيق النموّ الاقتصادي وتكوين رأس المال.

تحقيق النمو السريع للدخل القومي ودخل الأفراد: إذ تُوضّح الدراسات في تاريخ التنمية الاقتصادية للدول المُتقدّمة وجود علاقة قويّة بين التنمية الصناعية ومستوى الدخل القومي ودخل الأفراد فيها.

❖ المبحث الثاني : دور الصناعة في خلق مناصب الشغل .

تمهيد :

لا يختلف اثنان، على أن آفة البطالة، التي يعاني منها مجتمعنا، وخاصة فئة الشباب، تمثل «قنبلة موقوتة» قد تنفجر في أية لحظة، بسبب وصول القطاع العام منذ سنوات إلى «حالة اشباع» بل «تخمة» تسببت بعدم قدرته على استيعاب ولو العدد القليل من ابنائنا الباحثين عن وظائف في مختلف التخصصات. من هنا بات لزاماً على جميع الأطراف المعنية البحث عن حلول لإيجاد فرص عمل لعشرات الآلاف من المتعطلين عن العمل، بعيداً عن قوائم ديوان الخدمة المدنية المتكدسة منذ عشرات السنين، باعتبار ذلك «ضرورة وطنية ملحة» ووفقاً لما يؤكده محللون اقتصاديون وخبراء استراتيجيون يعد قطاع الصناعة من أهم القطاعات الحيوية التي يجب على جميع الجهات وعلى الصعيدين «الرسمي والشعبي» أن تستثمر فيه وفي ازدهاره وديمومته، وان تُسخر كل الإمكانات، وتُذلل مختلف العقبات التي تقف في وجه تقدمه ونجاحه، لأنه يمثل «البلسم» الشافي، لداء البطالة العضال.

✓ المطلب الأول : المساهمة في ترقية استحداث مناصب شغل وامتصاص البطالة:

تتجلى أهمية القطاع الصناعي جليا من كونه مصدرا هاما لتوفير فرص العمل لانه يعتمد بالأساس على تكثيف اليد العاملة اكثر منه على ضخامة رأس المال حيث يمتلك مرونة عالية في التوظيف فسنرى كيف يكون ذلك :

مع توفير الصناعة لفرص عمل بلغت حوالي 470 مليون، أي واحدة من بين كل ست فرص عمل على الصعيد العالمي في عام 2009، فإنها تظل مؤثرة في توليد فرص العمل. وفي عام 2013 ،يرجح أن يكون هناك أكثر من نصف مليار فرصة عمل في قطاع الصناعة ،ترتفع العمالة في الصناعة في البلدان النامية بينما تتراجع في البلدان المتقدمة النمو، ولكن الانخفاض في البلدان المتقدمة النمو يخفف أثره النمو في الخدمات ذات الصلة بالتصنيع، هناك إمكانات هائلة بالنسبة لأقل البلدان نمواً للتصنيع في (المواد الغذائية والمشروبات الصناعات الزراعية، والمنسوجات والملابس)، مع احتمالات جيدة لتوليد فرص عمل مستدامة وزيادة الإنتاجية، يمكن أن تستفيد البلدان ذات الدخل المتوسط من الدخول في صناعات المعادن الأساسية والمصنعة، التي توفر مجموعة واسعة من المنتجات اللازمة للاستثمار، والتي يوجد عليها طلب من الصناعات الأكثر تقدما والتي تواجه طلبا دوليا متزايدا بشكل سريع، البلدان المتقدمة لديها إمكانيات كبيرة لاستثمار والابتكار في الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة والحفاظ على فرص العمل في الخدمات المتصلة بهذه الصناعات فلا يقتصر التصنيع على تعزيز أعداد العمالة وإنما أيضا يعزز نوعيتها في كل البلدان[20].

- ✓ **التغيير الهيكلي وتوليد العمالة :**

تؤدي الصناعة دورا مهما بصورة خاصة كمحرك للنمو في المراحل المبكرة من التنمية. فهي تساعد على رفع مستويات المعيشة للسكان عن طريق تعزيز قدراتهم في الحصول على السلع والخدمات وعلى الاستثمار كما تتيح للمشروعات الاستثمارية تحقيق تراكم رأس المال، الذي يمكن استخدامه لتعزيز التكنولوجيا أو تحقيق فرص استثمارات جديدة. وفي نفس الوقت، فهي توفر وظائف جديدة للسكان بصفة عامة. ويصبح تزايد العمالة وارتفاع الدخول، والمكاسب الإضافية

[20] https://www.unido.org/sites/default/files/2014-03/IDR_2013_OVERVIEW_ARABIC_EBOOK_0.pdf (حقوق الطبع والنشر © 2013 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو) .

في الإنتاجية، وتوليد الأنشطة الاقتصادية الجديدة، مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي والازدهار. وبينما توفر الصناعة والخدمات فرص العمل، فإنها تقوم بذلك عند مستويات منخفضة لإنتاجية ومن ثم تجعل الأمر يصبح أكثر تحديا للاقتصادات لتحقيق تراكم رأس المال والحفاظ على التغيير الهيكلي والنمو والعمالة على المدى الطويل. وعند مستويات الدخول الأعلى، تظل البلدان قادرة على جني ثمار التغيير الهيكلي من الزراعة، ولكن مع تحول الاقتصاد ليحقق المزيد من التكامل داخليا، تضيق فوارق الإنتاجية في مختلف القطاعات.

وقد زاد التشغيل في الخدمات ذات الصلة بالتصنيع(الشكل 01) من ما يقرب من 24مليون فرصة عمل في عام 1995 إلى أكثر من 31 مليون فرصة عمل في عام 2009.

كما نرى (الشكل02) زيادة فرص العمل في بعض بلدان العالم مثل البحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وعلى مدى السنوات الأربعين الماضية مثلت البلدان النامية أكبر الفائزين في العمالة في الصناعات التحويلية، مما يؤكد أهمية الصناعة التحويلية كمصدر للعمالة لهذه البلدان.

الشكل 01:

الأنواع الرئيسية للتشغيل في الخدمات في الانتاج الصناعي حسب المنطقة، 1970–2009.

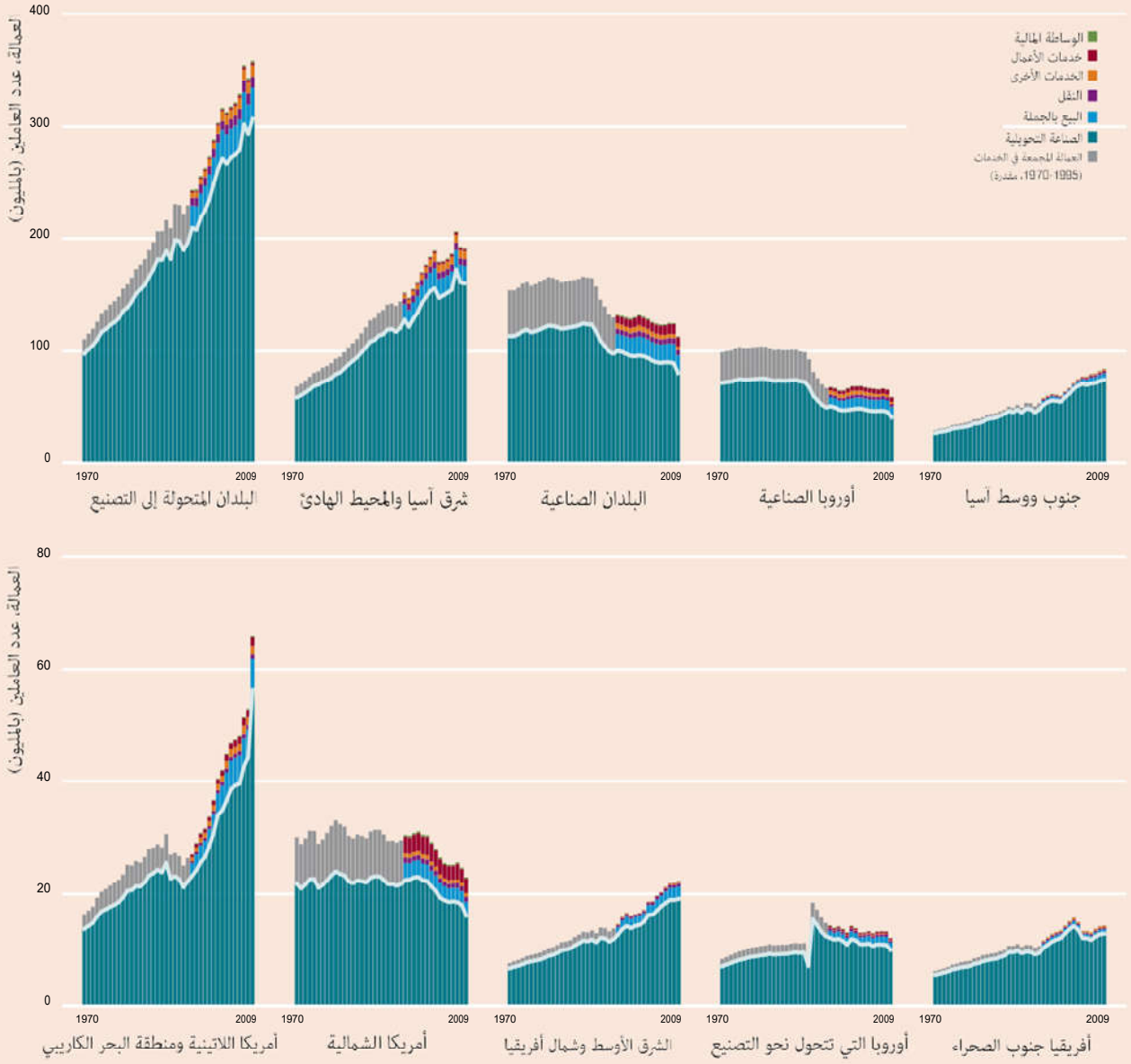

المصدر: تقديرات اليونيدو **استناداً** إلى اليونيدو 2012وTimmer 2012 .

الشكل 02:

عدد فرص العمل التي تم إيجادها بواسطة الصناعة التحويلية والخدمات المتصلة بالتصنيع، 1970–2009.

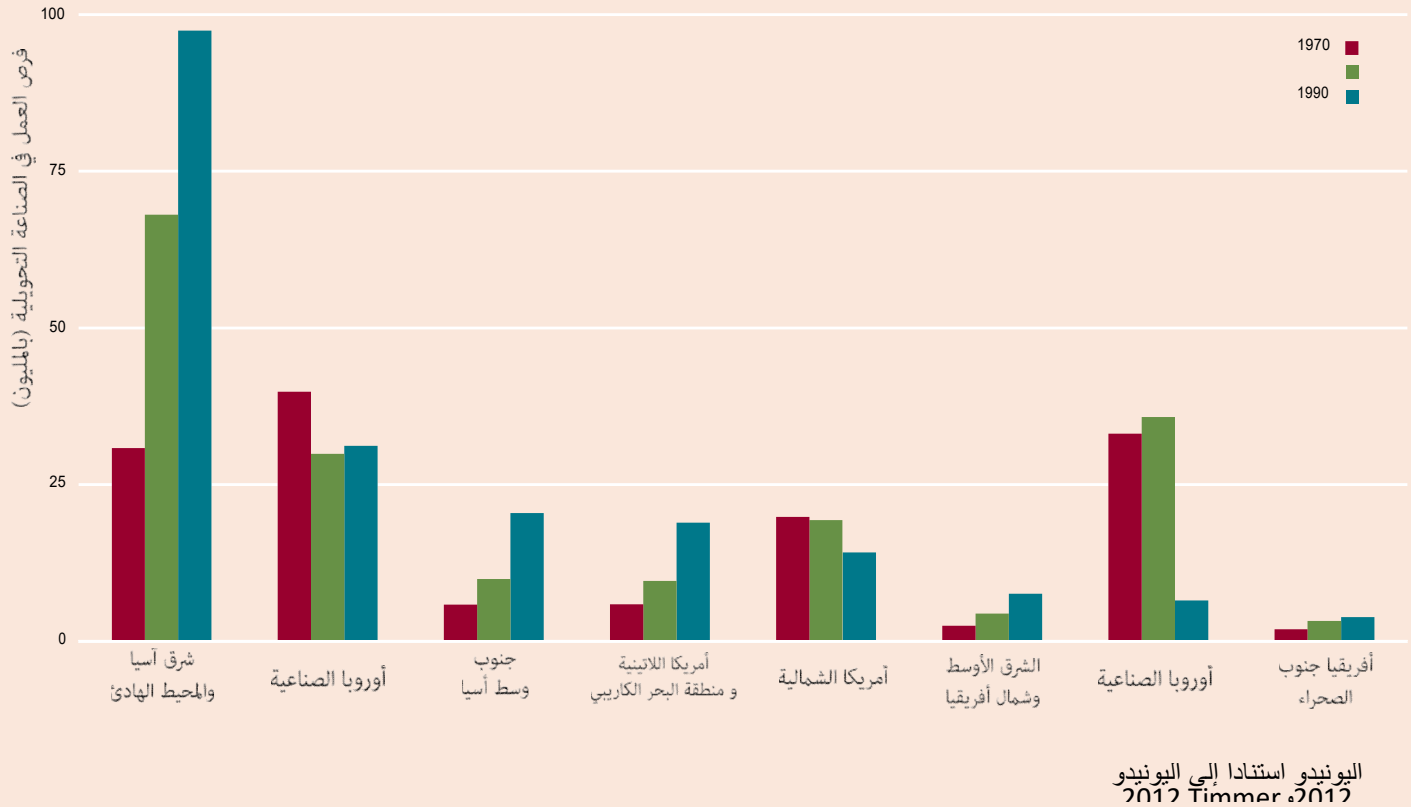

وبذلك تلعب المناطق الصناعية دورا بارزا في دعم عملية التنمية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص وذلك من خلال [21]:

القضاء على البطالة : تساهم المناطق الصناعية في القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب الشغل واستيعاب عدد كبير من اليد العاملة وهذا لتعدد الفضاءات المتاحة فيها .

القضاء على الفقر : والذي يعتبر الهدف الرئيسي من عمليات التنمية، إذ أن توفر مناصب الشغل يؤدي إلى حصول الأفراد على مدخول مما يؤدي إلى تحسين مستو ى معيشتهم.

[21] ليندة فريجة ، خديجة عزوزي ، المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية_ دراسة حالة الجزائر_ الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات واقع وافاق والتجارب الناجحة يومي19و20 اكتوبر 2015 ص 87 .

توفير مناصب الشغل: يعتبر القطاع الصناعي من بين القطاعات القادرة عل ى استيعاب اليد العاملة، فتوسع المؤسسات الصناعية من شأنه القيام بخلق مناصب شغل.

دعم نمو باقي القطاعات : يكتسي القطاع الصناعي ،أهمية كبيرة في تحفيز باقي القطاعات من خلال مساهمتها في تطوير وتوسيع الانتاج في باقي القطاعات الاقتصادية وتحسين حياة المجتمع المحلي.

✓ المطلب الثاني : دور الصناعة في خلق تكنولوجيا جديدة :

بدا دور التكنولوجيا في الحياه ، يتسع شيئا فشيئا ولم تعد كلمه تكنولوجيا غريبه ،على العامه من الناس، لقد دخلت التكنولوجيه في التعليم والاقتصاد الصناعه واخترقت مجالات متعدده مثل (الطب والهندسه وعلوم الارض والفضاء)، بل حتى انها اصبحت جزءا اساسيا في التسليح والحرب في الدوله، خذوا حربا ما باسلحه تقليديه او غير متطوره تكنولوجيه سيكون مصيرها الخساره[22].

ايضا اصبحت التكنولوجيا مصدر لتلقي الخبر والمعرفه ونشرهما خصوصا بوجود، شبكه الانترنت كاحد مظاهر التطور التكنولوجي وسهوله استخدام الناس لها في العام 1995، تحدث جاك ديكور في تقريره لمنظمه اليونسكو عن مدى تاثير التكنولوجيا على الحياه الاقتصاديه والحياه الاقتصاديه العالميه المثال الصناعي الذي عم في القرنين التاسعه عشر والعشرين الى اقتصاد المعرفه والتكنولوجيا والحياه العلميه.

وها نحن نلمس تاتير التكنولوجيا على الاقتصاد العالمي فقد اصبح اقتصاد معرفيا يقوم على نقل المعلومه والاستفاده من المعلومات في تطوير الاقتصاد للتكنولوجيا الحديثه في النشاط الصناعي دور هاما في دول العالم الحاليه والمستقبل القريب، وقد شهدت الصناعه الحديثه اكثر تقدما في القرن العشرين لاستفادتها من الثوره التكنولوجيه باليياتها فقد اصبحت الالات الالكترونيه هي المتحكمه في اداره

[22] د.قطاف ليلى، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، لعدد 04 جوان 2013،الجزائر،ص100.

الماكينات، وتنظيم سرعتها مما قلل من الاعتماد على العماله البشريه الصناعيه الالات التي اصبحت، دار اليا ومن الصناعات الحديثه نذكر الصناعات الالكترونيه ، مثل صناعه الاجهزه الالكترونيه كالحاسوب والهاتف المحمول والتلفاز والشرائح الالكترونيه ومن اكثر الدول تميزا وتفوقا في هذا المجال هي اليابان وتحاول الكثير من دول العالم ان تساير التطور و الركب بالصناعه الحديثه

✓ دور الصناعة و تكنولوجيا في تقدم دول العالم:[23]

لقد ادركت الكثير من دول العالم الان ان وسيلتها للحاق بركب التقدم والنهضه الاقتصاديه هو الاتجاه الى الصناعه والتكنولوجيه الحديثه من اجل :

- تحقيق الكفايه الذاتيه بالاعتماد على ما تصنعه وليس ما تستورده، وحتى تتحرر من تبعيتها للدول وسيطرتها الاقتصاديه والسياسيه.
- تنويع مصادر الدخل القومي بدلا من الاعتماد على مصدر واحد او مصدرين.
- تشغيل الايادي العامله والقضاء على البطاله ان ظهرت.
- رفع مستوى معيشه الافراد وتحقيق مستوى اعلى، للدخل الفرد يضمن له حياه كريمه ومستقله.
- تضييق الفجوه الكبيره بين دول العالم المتقدم والنامي في المجالين الاقتصادي والعالمي.

وقد شهدت الصناعه الحديثه مرحله اكثر تقدما في القرن العشرين من الثوره التكنولوجيه، باليتها فقد اصبحت الالات الالكترونيه هي المتحكمه في اداره الماكينات وتنظيم سرعتها ،مما قلل من الاعتماد على العماله البشريه الصناعيه في اداره الالات التي اصبحت تدار اليا ومن الصناعات الحديثه ما يلي [24]:

الصناعات الاستخراجيه : وهي التي تستخرج من المواد الخام، مثل التعدين وقطع الاحجار واستخراج الاملاح من مياه البحار والمحيطات والمملكه العربيه السعوديه ،من اكثر الدول تقدما ونشاطا في ذلك المجال المعادن مثل الذهب. واستخراج الذهب الاسود البترول او النفط.

[23] مكتب البحوث في دارالفكر،**الموسوعة العلمية الشاملة**،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،لبنان ، الطبعة الاولى .

[24] https://www.monjus.be/Jul/21-16529.html14:.2022/05/22 46

الصناعات التحويليه : هي التي تتحول من الخامات وتغيرها عن شكلها وعن طبيعتها الاولى والحصول على ماده اخرى والمنسوجات والالات والادوات المعدنيه والاجهزه.

الصناعات الالكترونيه : صناعه الاجهزه الالكترونيه (الحاسوب الهاتف المحمول والتلفاز والشرائح الالكترونيه) ومن اكثر الدول تميزا وتفوقا في هذا المجال، اليابان حاول الكثير من دول العالم ان تساير التطور والركب في الصناعات الحديثه.

لكن في الاوان شهدت الصناعه فتره كبيره في كثير من دول العالم التي قررت ان تصنع اسمها بين دول الصناعات الحديثه والمتقدمه ومن تلك الدول ماليزيا والهند والصين التي استطاعت ان تستحوذ على اسواق العالم بمنتجاتها التي تتميز برخص ثمنها والجوده الاخرى الى الاستثمار عقولها الشابه وتوجيهها الى الانتاج والابداع في المجالات المختلفه اللحاق بالركب والمسايره.

✓ **خلاصة الفصل :**

و في الأخير، يمكن القول بأن الصناعة من أهم الروافد التي يقوم عليها الاقتصاد، و عليه فالصناعة عملية معقدة و هي عبارة عن تجسيد أفكار الإنسان التي تراوده لتحسين حياته اليومية فهي بذلك تطورت مع تطور البشرية و زيادة متطلباته الأساسية ، و على هذا أصبحت الصناعة ظاهرة اقتصادية و اجتماعية و حضارية تعمل غلى تلبية الحاجيات الأساسية و الضرورية للمجتمع و ماتوفره من مناصب شغل و فرص للقضاء على البطالة .و هذا لما أثبتته عبر السنوات من فعالية كبيرة في تنشيط و نمو العديد من الاقتصاديات حيث حركية هذا القطاع يساهم في تنشيط القطاعات الاقتصادية.

الفصل الثاني: إستراتيجية التصنيع في الجزائر

تمهيد :

ورثت الجزائر هيكلاً صناعيا ضعيفا يتميز بطابعة التقليدي، إذ كانت الصناعة في مجملها تقتصر على تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، أضف إلى ذلك وجود صناعات أخرى و خاصة بالصناعة الثقيلة، نذكر على سبيل المثال: صناعة الحديد و الصلب، صناعة السيارات التي كانت موجهة لخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي الذي عمل على إقامة مصانع ضمن أهداف استعمارية واضحة و هي الاستفادة من المواد الخام و كذلك الحصول على أيدي عاملة رخيصة، و بصفة عامة نرى أن الصناعة في الجزائر كانت مهملة، و الصناعة في ذلك القطاع الذي يؤمن للسكان مواد الاستهلاك و وسائل الإنتاج، و هو الفرع الوحيد الذي يؤمن من الفروع الأخرى وسائل الإنتاج، و سياسة التصنيع في الجزائر لا تستهدف خلق وظائف عمل فحسب بل إلى إيجاد حل لمشكلة التبعية الاقتصادية، و يشير"دوبرنيس " بهذا الصدد قائلاً: "إن الصناعة الثقيلة ليست مخالفة للعمل لكنها ترمي إلى وضع حد للتبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية[24]

[24] Auteur Coll ectif : **l'industrialisation du Maghreb**, Maspéro 1963, P 105.

المبحث الأول : إستراتيجية الصناعات المصنعة في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية الصناعات المصنعة:

استلهمت استراتيجية الصناعات المصنعة من النموذج السوفياتي في التصنيع من عشرينيات القرن الماضي،الذي اعتمد الاشتراكية منهجا مرتكزا في ذلك على الأفكار و نظريات كارل ماكس ، و تعود هذه الإستراتيجية الى الاقتصادي الفرنسي "**ج.د.د برينس** " الذي تأثر بنظرية اقطاب النمو .و حسب **د.برينس** فإن الصناعات المصنعة هي تلك الصناعات بما يمكن ان نسميه اثر التحريض .[25]

و اذا كان يرى **د.برينس** ان صناعة الصلب و الحديد ظلت ولا تزال تشكل الصناعة المصنعة الأكثر تحريضا لانطلاق التنمية، إلا انه يشير ان الصناعة المصنعة المحرضة للتنمية نسبية حسب المرحلة التاريخية، بعبارة اخرى الصناعة التي اعتبرت مصنعة في فترة ما قد لا تكون كذلك في فترة اخرى ، فمثلا الصناعة الإستخراجية كانت مصنعة في القرن الثامن عشر لما قامت به من دور تحريضي لعملية التقدم التقني و المكننة في حين قامت الصناعة التعدين بهذا الدور في القرن التاسع عاشر .و حتى تقوم الصناعات المصنعة بدورها المحفز و الفعال الإطلاق قوى التنمية في الاقتصاد المتخلف يشترط فيه حسب **د.برينس:**[26]

- ان تساهم هذه الصناعات بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي
- ان تكون مستقلة عن مراكز التمويل و التصنيع الخارجية .
- ان يتوفر الإقتصاد المحلي على الصناعات قابلة لاستخدام منتجات الصناعات المصنعة كمدخلات لها.

[25] CHERIET Athmane, "Une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation avec étude de cas de l'Algérie", **Séminaire national sur l'économie algérienne**: lectures modernes du Développement", le 13 et 14 /12 /2009, université El – Hadj Lakhdar Batna, p : 4

[26] بن سينة عبد الرحمن ،مرجع سابق، ص 40.

✓ **العراقيل التي اعترضت استراتيجية الصناعات المصنعة :**

ما جاءت بيه هذه الاستراتيجية كفيل ببناء قدرة إنتاجية ذاتية في الدول النامية، اضافة لإيجاد تكامل اقتصادي في المدى البعيد، إلا ان هذه الاستراتيجية كانت نتائجها متواضعة كسابقاتها بسبب العراقيل التي واجهتها، [27]منها :

- ✓ اعتماد مثل هذه الصناعات على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، و بالتالي تحتاج لرؤوس اموال ضخمة، و هذا ما تفتقر له الدول ألنامية اضافة لعدم مرونة العلاقة بين استيعاب الاستثمار و العمالة ومعنى ذلك أنها تستنزف القدرات المالية لهذه الدول مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة.
- ✓ تحتاج هذه الاستراتيجية لتأطير عالي في مجال التنفيذ و التسيير و الصناعة، و هذا يستدعي بالضرورة استثمارات جانبية مصاحبة لتلك الصناعات المتمثلة في تكوين الإطارات، و قبل التمكن من ذلك على الدول النامية ان تستعين بالخبرات الأجنبية ، وهذا معناه زيادة العبء المالي .

تقييم استراتيجية الصناعات المصنعة:

كان لاعتماد الدولة النامية على هذه الاستراتجية العديد من الانعكاسات السلبية ونذكر منها على وجه الخصوص مايلي :-[28]

- لم تكن في مستوى طموحات الدولة النامية الأنها تجمع العديد من الانتفاضات كالرغبة في تخلص من التبعية مع اللجوء الى الاستيراد ، و اعتمادها على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع انتشار ألبطالة و ارتفاع اسعار المعدات و التجهيزات مع الافتقار الى رؤوس الاموال الضرورية .
- أوجدت قاعدة صناعية في هذه الدول تعتمد كليا على الخارج، مما جعل أغلب المشاريع المقامة على كامل هذه الدول.
- زادت من إنفاق هذه الدول مما جعلها عاجزة على احكام ميزانية الحكومات، و أدى هذا الى انتشار معدلات عالية من التضخم . زادت من الهجرة الداخلية من الأرياف الى المدن، وكان

[27] زوري محمد، مرجع سابق، ص 170.

[28] زوري محمد ،مرجع سابق، ص 170 .

لذلك تأثير سلبيا على القطاع الفلاحي، و زاد ذلك من مشاكل المدن الاجتماعية، بسبب اكتظاظها بالمهاجري .

✓ المطلب الثاني : تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة في الجزائر :

بدأت الجزائر في تطبيق هده الاستراتيجية منذ سنة 1965 ،بعدما أقرت في المواثيق والتشريعات قبل الاستقلال، ويعود اختيار الجزائر لهذه الاستراتيجية حسب اعتقادنا إلى عوامل ثلاث: الأول سياسي، وهو مخالفة النهج الاستعماري عجز رأس المالي الذي لم تر الجزائر في إطاره إلا الاستعباد والإذلال. الثاني توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع وخصوصا النفط والغاز الطبيعي. الثالث انعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة، وبالتالي تم التعويض عن ذلك بالاعتماد على صناعات كثيفة راس المال.

لقد برز التوجه نحو هذه الاستراتيجية في ميثاق طرابلس 1962 الذي وضع المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال الذي جاء فيه " إن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من اجل فلاحة متطور ة . لى هذا الأساس منحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب. وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة. ولا يجب على الدولة بأي ثمن أن تساهم في إيجاد قاعدة صناعية لفائدة البرجوازية المحلية، كما هو الحال في بعض الدول، بل يجب أن تحد من تطورها بفضل إجراءات صارمة " .[29]

بنيت إستراتجية التنمية في الجزائر على ثلاثة مفاهيم أساسية هي التصنيع، والتوجه نحو الداخل، والتكامل، وكانت هذه المفاهيم نتيجة للآثار السلبية التي كانت تعاني منها الجزائر مع خروج الاستعمار الفرنسي، فقد اوجد الاستعمار هيكلة للاقتصاد الجزائري المستعمر، هيكلة متناسقة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا، ثقافيا. فلم يكن ممكنا تنظيم الجانب الاقتصادي بعيدا عن القوة العسكرية. فكان الاقتصاد مقسما إلى اقتصاديين متباينين شكلا ومضمونا، احدهما عصري مرتبط بقطاع التصدير ومندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي، والثاني متخلف لم يكن بتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع الاقتصاد الأول، هذا اصبب الاقتصاد بتشوهات ظهرت بمظاهر متعددة منها :

[29] -BENAOUDA HAMEL /**Systeme productif Algérien et independance nationale** / OPU Algérie 1983/TOME 1/ P.136

1. . اختلال العلاقة بين الموارد المادية والموارد البشرية، بفعل قلة الوسائل المادية وضعف التراكم الرأسمالي (الاستثمار) من جهة، وارتفاع نسبة الزيادات السكانية من جهة ثانية .
2. . المظهر الثاني، ويعكسه اختلال الهيكل الإنتاجي المتمثل أولا في ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام، قياسا بنصيب الزراعة، وثانيا تركز كبير لليد العاملة في القطاع الزراعي، غير المندمج في اقتصاد المبادلة، وبالتالي اختلال هيكل التشغيل الذي يشكل المظهر الثالث من مظاهر التشوه و ثالثا أحادية هيكل التجارة الخارجية المتمثلة في تصدير عدد محدود من الموارد والمنتجات، فعل واقع السيطرة والاندماج مظهرا آخر من مظاهر التشوه.

وجه الاستعمار الفرنسي استثماراته إلى القطاعات التي تحقق غرض الارتباط والتبعية وتحقيق المصالح فقط، فقد تجلى ذلك بوضوح في انجاز بعض المشاريع المرتبطة بالبني التحتية للاقتصاد الجزائري، مثل خطوط السكك الحديدية، والموانئ البحرية والمطارات، وشق الطرق وبناء الجسور وغيرها من المشاريع المرتبطة بتنمية القطاع العصري الذي ينتج منتجات تلبي رغبات المعمرين داخليا وفي فرنسا ، خصوصا في الجانب الفلاحي الذي تميز باستحواذ المعمر على أجود الأراضي وأخصبها ، مستعملا فيها الوسائل والمعدات الحديثة. بينما تركت الأراضي الوعرة والبور للجزائريين لاستغلالها في الزراعات المعاشية . وهذا يبين لنا الانفصال الواقع بين القطاع الحديث العائد للأوربيين والقطاع التقليدي الذي يعتمد على الوسائل البدائية في الاستغلال، والعائد للجزائريين اتسم الوضع في الأرياف بخصائص اجتماعية واقتصادية، أقل ما يمكن أن يقال عنها،انها غير طبيعية. واهم هذه **الخصائص**[30]:

1. وجود أقلية من المعمرين الأوربيين الذين استحوذوا على أجود الأرضي وأخصبها ويجنون من استغلالها 78 %من داخل الجزائر من الزراعة.
2. وجود أقلية تقدر بـ 5%من سكان الأرياف من كبار الملاك المسلمين الذين يجنون نسبة 13 %دخل الجزائر من الزراعة.

[30]إسماعيل العربي ; **التنمية الاقتصادية في الدول العربية**; ط 2 ;الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ;المغرب سنة 80 ;ص 118 .

3. اضطرار أغلبية تشكل 95 %من سكان المنطقة الزراعية من المسلمين إلى تقاسم حصة لا تزيد عن 9 %من مجموع دخل البلد من الزراعة.

جاءت إستراتجية التنمية في الجزائر معتمدة على التصنيع وتحديدا الثقيل، والذي بفضل ما له من ميزات (إنتاج سلع الإنتاج (كفيل بان يطور الزراعة عن طريق إمدادها بالمعدات والأسمدة، ومن جهة أخرى يستخدم المواد الأول المتوفرة في البلاد (الحديد، الغاز، البترول،...الخ). وبذلك يحقق التكامل بين القطاعات، كما يسمح بنشوء صناعات حقيقية معتمدة على منتجات الزراعة (الصناعة الغذائية)، ومنه تلبية الحاجيات الغذائية للسكان.

مما سبق نصل إلى نتيجة مهمة، وهي أن قطبي التنمية الاقتصادية في الجزائر هما الصناعة والزراعة، اللذان لا يمكن أن ينفصل احدهما عن الآخر حسب ما حدده صناع السياسة الاقتصادية في الجزائر في جميع مراحلها. فقد اقتنع كل واضعي سياسات التنمية في دول العالم الثالث ومنها الجزائر من أن الصناعة هي المخرج من التخلف الذي تعاني منه إلا أنها اختلفت في كيفية التصنيع، إلا انه بالنسبة للجزائر فان التصنيع الذي يكفل التكامل القطاعي هو طريق الصناعات الثقيلة.

إن مفهوم التكامل والتصنيع يعود إلى أعمال الاقتصادي ف.بيرو الذي طور مفهوم الصناعة والتصنيع وأعطى لهذه الأخيرة مفهوما ديناميكيا يختلف عن مفهوم الصناعة حيث يقول: "إن الفرق الجوهري هو إقامة تلك الصناعات التي من شانها بعث نوع من العلاقات التكاملية وذات الثر التصنيعي فيما بين القطاعات الاقتصادية للبلاد[31] انطلاقا من أعمال كارل ماركس، بنى فريدمان هذا النموذج الذي يعتمد أساسا على التقنيات الحديثة خصوصا في فروع الإنتاج ذات الأولوية .اخذ ج.ديبرنيس بالأعمال السابقة كركيزة وضع من خلالها نموذجا يتماشى مع طموحات الدول النامية الهادفة إلى القضاء على

[31]عبد الوهاب بن بريكة،مرجع سابق ، ص : 31.

التخلف الاقتصادي الذي تعانيه. وتجعل هذه الإستراتجية من الصناعات الأساسية حجر الزاوية والكفيل الوحيد لتصحيح الإختلالات التي خلفها الاستعمار ولكن دون إهمال الزراعة.

اخذ **ج.ديبرنيس** بالأعمال السابقة كركيزة وضع من خلالها نموذجا يتماشى مع طموحات الدول النامية الهادفة إلى القضاء على التخلف الاقتصادي الذي تعانيه. وتجعل هذه الإستراتجية من الصناعات الأساسية حجر الزاوية والكفيل الوحيد لتصحيح الإختلالات التي خلفها الاستعمار ولكن دون إهمال الزراعة .وقد تبنت الجزائر هذا النهج وسعى المخطط الجزائري دائما إلى اقتناء المعدات ذات التكنولوجيا المعقدة، على الرغم من إمكانيات الاختيار التكنولوجي. وذلك انطلاقا من المبررات التي قدمها ج. دبرنيس والتي تحتم على الجزائر إتباع تلك الإستراتجية والتي أوجزها فيما يلي[32] :

1. –النقص الكبير المسجل في اليد العاملة المؤهلة بين سنتي (1965–1975) الذي أدى إلى استعمال التقنيات الحديثة المتطورة وتركيز الاستثمار في شركات كبيرة
2. – .ضرورة التحضير لتدير السلع الصناعية غير التقليدية
3. .استبعاد الحماية الصارمة المفروضة على الاقتصاد الوطني قصد الأداء الجيد لدواليب الإنتاج عن طريق شحنة من المنافسة الخارجية
4. للتقنيات الحديثة الأثر الكبير في تحديث المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

كانت هذه منطلقات إستراتجية الصناعات المصنعة التي تبنتها الجزائر قبل الثمانينات. إلا أن المبررات التي قدمها ج. دبرنيس لم تتماش والواقع الجزائري مما جعله عرضة للإنتقادات، وذلك لان التكنولوجيا المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا، والتكامل القطاعي لم يتحقق. بالعكس ظل استيراد المعدات الصناعية مستمرا مما زاد من الارتباط بالخارج أكثر، أي أن التبادل

[32] - M.Ehocine Benissad / La Reforme economique en Algerie (ou l'indicible adjustement stricturel)/ 2 edition / OPU 1991 / P : 21.22.

القطاعي ظل محدودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الإستراتجية، كما أن الصناعة الجزائرية لم ترق يوما إلى درجة التصدير، المبني على أسس اقتصادية بحتة بعيدة عن السياسة.

اتسمت الفترة بين سنتي 1967 –1979 بالمخططات الثلاثة، حيث اتضحت فيها معالم إستراتجية التنمية الاقتصادية تطبيقا، منحت فيها القيادة لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب الزراعة، لما لها من قدرة على تحقيق التكامل الاقتصادي، نظرا للروابط الأمامية والخلفية التي تميزها، وذلك

باستخدام مدخلات مناجم الحديد والمحروقات لإنتاج وسائل الإنتاج خصوصا الفلاحة، وكرست لها مبالغ كبيرة وجهت إلى الصناعات الأساسية، خاصة قطاعي النفط والصلب لاعتبارهما الفرعين الأساسيين للتصنيع ولتمويل التنمية [33] .

ولإبراز وزن الصناعات الثقيلة ضمن مجموع الاستثمارات الموجهة للصناعة نورد الجدول التالي : يتبين من الجدول (1)الدور الذي منح للصناعة وتحديد الصناعات الأساسية وبالتالي هذا يترجم إستراتجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة. ويمكن إن نلاحظ ما يلي :

1. إن الاعتماد على الصناعة في تزايد خلال المخططات على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى إذ أن خصص لها نسب 4.43% و 7.44% و 6.51 بالمائة عبر المخططات على التوالي. معنى ذلك إن الفارق الذي يمثل 6.56% و 3.55% و4.48 بالمائة على التوالي خصصت للقطاعات الاقتصادية الأخرى.
2. إذا أوردنا النسب المخصصة للزراعة على سبيل المقارنة فقط فقد كانت كالتالي: في المخطط الرباعي الأول 8.14% والمخطط الرباعي الثاني 9.10% فنجد أن حصتها في تناقص

[33]. إسماعيل العربي ,**التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب** ,ش.و.ن.و.ت . الجزائر,ط2 . 1980 ,ص 47

مستمر رغم اعتبارها والصناعة كل متكامل لا يمكن الاستغناء عنها نظرا للدور الريادي الذي كانت تلعبه سابقا.

3. انعكس تناقص الاستثمارات في القطاع الزراعي سلبا على الاقتصاد الوطني من حيث المردود إذ بتراجع الاستثمارات تراجعت الإنتاجية، وهذا أدى إلى ارتفاع الواردات من المواد الغذائية هذا من جهة. ومن جهة أخرى أدت إلى إعادة تشكيل هيكل العمالة في الاقتصاد الوطني ، لما كانت الزراعة تمتص القسم الأكبر من العمالة تركت هذا الدور للصناعة ، لكن امتصاص هذه الأخيرة لليد العاملة كانت بمعدلات اقل من الزراعة، ورغم ذلك ظل الاستخدام الزراعي مرتفعا ولكنه استخدام تضخمي.
4. رغم محاولة القيادة الجزائرية التقليل من مكانة المحروقات في هيكل الصادرات إلا أن المحاولات باءت بالفشل لاعتبارها المصدر الأول للقطع النادرة (للعملة الصعبة).

ظهرت وثيقة أخرى خلال هذه الفترة وتحديدا سنة 1976 وهي الميثاق الوطني الذي زاد من تركيز الإستراتجية المتبعة. فقد أبرز الميثاق الوطني الدور الملقى على عاتق الصناعة، وهذا رغم تطرقه إلى دور الزراعة التي سبق إصلاحها في ميثاق الثورة الزراعية لسنة 1971 ،ولم يكن هذا كافيا لتأخذ المكانة الحقيقية لها، إذ ورد في الميثاق الوطني الحديث عن الصناعة، المعتمدة على التكنولوجيا المتطورة، بإقامة الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي كما تشكل احد الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الصناعي [34]

[34] جبهة التحرير الوطني ، **الميثاق الوطني** . 1976 ، ص 244 .

وجاء فيه أيضا "...وهكذا فان الصناعات الأساسية مثل التعدين ومصانع الآلات الميكانيكية والكهربائية والالكترونية وصناعة السفن البتروكمياوية وكيمياء المواد الأساسية، تقوم بدور استراتيجي حاسم لأنها تؤمن استقلال الصناعة الوطنية وبالتالي استقلال البلاد ذاته [35]

عند قراءتنا لهذه الأسطر الواردة في الميثاق الوطني نجد أن مثل هذا التوجه الاقتصادي كان ناجحا في فترة تاريخية معينة، اتسمت بارتفاع أسعار البترول التي سمحت للبلاد بالحصول على العملة الصعبة وسهل لها سبل الحصول على القروض لتوفر وسائل التسديد ، ولكن ذلك لم يدم طويلا ، لان السياسة الاقتصادية في الجزائر كانت تحوي الكثير من التناقضات ، والبعد عن الموضوعية الاقتصادية ، حيث أنها اعتمدت على تكنولوجيا كثيفة رأس المال مع العدد الكبير من السكان وندرة الإطارات الكفيلة بالاستخدام مع الحديث عن الاستقلال الاقتصادي في عالم تسيطر فيه الدول الغربية على 99 %من المعرفة التكنولوجية . تحولت الجزائر وفي هذه الفترة إلى سوق للمصنوعات وليس بلد صناعي أمام الحشد الكبير من المعدات والآلات المتطورة والمؤسسات ذات الحجم الكبير مع الأداء الضعيف.

نجد في فقرة أخرى من ميثاق الوطني "والواقع أن الصناعات ذات المستوى التكنولوجي العالي سواء كثر عدد عمالها أو قل تقوم بدور رئيسي في عوض الإنسان[36]"

- إن الامتياز الذي منحته التنمية لكل من قطاع المحروقات قصد الزيادة من صادراته وللصناعة أدى بسرعة إلى ظهور اختلالات في الاقتصاد أهمها :

[35]. جبهة التحرير الوطني ، مرجع سبق ذكره، ص245.

[36]، جبهة التحرير الوطني ، مرجع سبق ذكره، ص 250.

1. زراعة منكمشة وندرة في المواد الغذائية بدأت الجزائر منذ ذلك الحين تستورد كميات كبيرة من الحبوب والألبان والمواد الدسمة....
2. صناعة خفيفة جد قليلة وظهور ندرة في المنتجات الصناعية ذات الاستهلاك العريض (ظهور اقتصاد تحكمه الندرة والسوق السوداء) .

- دفع الاقتصاد الجزائري فاتورة الاعتماد على التصنيع الأساسي غاليا ويبرز ذلك من خلال:

1. التكلفة البشرية التي أحدثها تحويل مجتمع من زراعي إلى مجتمع صناعي بسرعة، لان ذلك معناه التحويل الجذري للبنية الاجتماعية القديمة (التفكك الاجتماعي عن طريق الهجرة، تغيير العادات الاستهلاك...الخ)، كما أن تحويل الفلاحين إلى صناعيين يستدعي بالضرورة إيجاد مؤسسات اقتصادية واجتماعية جديدة لتشجيع الاستثمار وتحضير لاستيعاب التصنيع.
2. عدم كفاية البنية التحتية الاجتماعية التي تصاحب التوجه إلى التصنيع (وسائل نقل، السكن).
3. الحاجة إلى رفع معدلات التراكم على حساب الاستهلاك، وهذا العامل هو الذي يجعل ثمن التصنيع مرهق لأنه يلعب دورا عكسيا ورفاهة المجتمع التي يرمي إليها المخطط، مما أدى إلى ضغط النفقات الاستهلاكية لمواكبة المعدل المتسارع للاستثمار .
4. التكلفة المالية التي تتجلى في ارتفاع تكلفة المنتوج ، استيراد جميع وسائل الإنتاج وتكلفتها المرتفعة، وتمويل الاستثمار المعتمد على الاستدانة , وأن الاختيار التكنولوجي لا يتماشى وحجم السوق المحلية، وعدم إمكانية التقدير لارتفاع أسعار المنتجات نظرا لما سلف ذكره.

بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا انه لم يحقق الأهداف التي كانت مرجوة من وراء ذلك، وظل مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر تطبيقا عبارة عن حشد كبير من المعدات التكنولوجية أي معدات صناعية وليست تصنيع وذلك للأسباب التالية[37] :

1) نقص المهارات والكفاءات التي لم تأخذ بعين الاعتبار، حيث ظل التكوين والتعليم الجامعي في واد وحاجيات الاقتصاد الوطني في واد آخر .
2) ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة الخارجية.
3) غياب التكامل بين القطاعات الذي من المفروض أن تقوم به الصناعة، وبقي التبادل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني محدودا، وهذا يعود إلى عدة السباب أهمها عدم مسايرة الأنماط التكنولوجية المستوردة، والذي يعود أساسا إلى الطرق المتبعة في الحصول على المعدات التكنولوجية، والتي نوردها فيما يلي:

طبيعة التكنولوجيا المستوردة : لا يمكن أن نغفل في هذا الإطار طرق نقل التكنولوجيا ، أي شروط إنشاء المشاريع الصناعية في الجزائر، حيث أن اعتماد التصنيع الثقيل يستلزم بالضرورة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وهذا دفع بالجزائر إلى الاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات كونها المسيطر على سوق المعدات. وأدى هذا خلال الفترة 1967 –1978 بالجزائر إلى توقيع ما يقارب من 90 عقدا مع الشركات المتعددة الجنسيات التي انتهزت الفرصة كي تطبق لأول مرة تكنولوجيا لم تبرهن على فوائدها في الدول الرأسمالية . (1) وكانت الجزائر تفضل عقود المشاريع الجاهزة للعمل خاصة في عام 1975 بسبب ضعف القادر المحلي والضعف الأولي لإنتاج السلع الرأسمالية والتعقيدات الإدارية، والجدول (2) يبين طرق انجاز المشاريع الصناعية في فترة (1970–1973).

[37] ق.فاطمة ، **استراتيجية التصنيع** ، جريدة أحداث اقتصادية ،العدد 30 . أوت 88 ، ص 22 .

الجدول (01):

توزيع الاعتماد المالي الصناعية خلال المخططات:الثلاثي والرباعي 1 و 2.

المخطط	الحصة الإجمالية للصناعة	حصة الصناعات الأساسية
الثلاثي	43.3	88.7
الرباعي الأول	44.7	86
الرباعي الثاني	51.6	88

المصدر M.ELHOCINE BENISSAD, Economie de : Algérie / p 47développement

رافق هذا التطور السريع في المجال الصناعي إهمال كبير للزراعة رغم التغيرات الهيكلية التي أدخلت عليها خلال تطبيق الزراعيـة والتي لم تتعد مجال إعادة الهيكلة المؤسساتية، وازدادت فاتورة الغذاء ارتفاعا، مما جعل الجزائر وهي تبحث عن الاستقلالية في المجـال الصناعي تزداد تبعية وتخلق تبعية أخرى في المجال الغذائي وهي اخطر من التبعية الأولى. ولم تكن النتائج المحققة في تلك الفتـرة سلبية فقط، ولكن نظرتنا نقدية وليست اطرائية، نظرا لمشاكل التي لا يزال الاقتصاد الوطني يتخبط فيها لحد الآن .كان أداء الصناعات القاعدية هزيلا مقارنة بالمبالغ المالية التي خصصت لها في أواخر السبعينات وكانت كما يلي - : المخطط الثلاثي 52%المخطط الرباعي الأول 44 %المخطط الرباعي الثاني43.5 %وكانت حصة الصناعات القاعدية بما في ذلك صناعة الهيدروكربونات والصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعة مواد البناء 98.5% و86 %في المخططين الرباعيين الأول والثاني وبينما لم يخصص للصناعات الخفيفة إلا 08 %من الاستثمارات، ورغم النمو المتواصل في مستويات الإنتاج الوطني إلا أن هذا لم يستطع تغطيت احتياجات المحلية من المنتجات الصناعية إذ ارتفعت الواردات السنوية من المعدات من 6000 مليون دينار جزائري عام 1963الى 7.9 بليون دينار جزائري عام 1976 وذلك يعـادل نصـف الواردات الكلية. تعرضت تجربة الجزائر لعدة مشاكل مما اضطر المخطط إلى إعادة النظر في إستراتجية التنمية بعد الثمانينيات وذلـك تحت ضغوطات داخلية وخارجية.

الجدول (02):

طرق انجاز المشاريع الصناعية خلال الفترة(1970-1973) .

طرق الانجاز	النسبة
المفتاح في اليد(كاملا)	37%
المفتاح في اليد (جزئيا) (تولى الطرف الوطني جانب الهندسة المدنية وجزء من المعدات أنجز بوسائل وطنية)	30%
مسؤول المشروع جزائري له دور السلع الرأسمالية المتطورة من الخارج)	07%
الصيغة المختلطة (الشراكة بين مكتب الدراسات ومسؤول المشروع جزائري وأجنبي)	12%
جميع الدراسات الهندسية من طرف المقاول الوطني التعاون مع مكتب دراسات أجنبي	04%

المصدر: Marc Ecrement / op.cit /p231

يبين الجدول 02 طرق انجاز المشاريع الصناعية في فترة (1970-1973). الملاحظ أن 67 %من المشاريع الصناعية خلال الفترة (70-73 (أنجزت عن طريق "المفتاح في اليد" إلا أن الجزائر لم تقف عند هذا الشكل من استيراد التكنولوجيا نظرا للمشاكل التي تعرضت لها خلال هذه المرحلة، وسعيا منها للحصول على أفضل الشروط تبنت في انجاز مشاريعها طريقة "المنتوج في اليد" وتعدت هذه الصيغة إلى طريقة "المنتوج في السوق" أو "السوق في اليد" خاصة في المشاريع الكبيرة التي تحتاج بالضرورة لتصدير جزء من منتجاتها، وتعد هذه الصيغة أعلى صيغ الاستيراد التكنولوجي والتي دعمت التبعية التكنولوجية للخارج باستمرار الاعتماد عليه في استيراد بعض المنتجات التكنولوجية وتكوين اليد العاملة، التنظيم، التسيير، مراقبة الجودة.

الجدول (03):

الاحتياج المتوفر في اليد العاملة المؤهلة سنة 1976.

قطاع النشاط	الاحتياجات (1974-1977)	المتوفر سنة (1976)
المحروقات	3710	50
قطاع سلع الإنتاج	4342	450
قطاع سلع الاستهلاك	1068	350

المصدر: Ecrement Marc

يبن لنا الاحتياج في اليد العاملـة الماهرة والمتوفرة وطنيا وذلك سنة(1976) خلال المخطط الرباعي الثاني. حيث نلاحظ الفارق الكبير المتوفر من اليد العاملة المـاهرة وبين الاحتياجات والتي تمثل حسب قطاعات النشاط الاقتصادي، المحروقات1.35،%قطاع سلع الإنتاج 10.37،%قطاع سلع الاستهلاك 32.77 %وبالتالي فان الفارق الاحتياج يلجا إلى الخارج لتغطيته حتى لا تتعطل دواليب الإنتاج، خصوصا بالنسبة لقطاع المحروقات الذي يعد الحصان الذي تراهن عليه الدولة من اجل تمويل استثمار.

✓ المطلب الثالث : نتيجة تطبيق الإستراتيجية الصناعات المصنعة في الجزائر:

يمكن أن نلخص وضعية الصناعة الجزائرية قبل الثمانينات، أي في فترة تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة فيما يلي : يشير واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص بمجملها إلى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب ، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة ، إذا ما بقيت على وضعها الراهن، الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما .

يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا، لكي تتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة . ويتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية 17التصنيع منذ بدايتها فأصبحت و كأنها من ضمن الخصائص التي تميز االصناعة في الجزائر و تتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية [38] :

1-ضعف الإنتاج الصناعي : لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، لا تتعدى 13، %وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، حتى في تلك الصناعات التي زاولتها منذ فترة طويلة بداية انطلاق العملية التنموية، إذ لم تستطيع التخصص وإنتاجها بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة، بل انحصر تطور هذه الصناعات بتطور الاستهلاك السائد في السوق المحلية، أي التوجه للداخل، وهكذا

[38] . زرقين عبود ، **الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر** ./ www.uluminsania.net 2015/03/19 10.30

اضطرت الصناعة التحويلية المحلية، لأن تكون سجينة السوق الذي تعمل له ومحدودة حسب الطلب المتيسر داخل حدوده، محاولة فرض نفسها على المستهلك في ظل الدعاية التي تتمتع بها، حتى بعض الصناعات التصديرية بقيت رهينة السوق الذي تعمل له وتصارع في، لأجل بقائها لأنها بقيت تنتج للطلب المتوفر فيه، غير متجرئة على الذهاب أبعد من ذلك مستفيدة غالبا من بعض الاتفاقيات الثنائية أو الدخول إلى الأسواق السهلة، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة إنتاجها وتطويره كما ونوعا.

2-ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية: تتجلى أهمية قياس الإنتاجية لدعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات ألإنتاج القيمة المضافة، الربح..) . وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات، سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية عن هذا الإنتاج. وتتصف الصناعة الجزائرية، عموما شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية.

3-الحماية وضعف القدرة على المنافسة : لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبيا جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى

السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدر على منافسة المنتوج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتج المحلي على منافستها. إن أسوار الحماية القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغاية التي وجدت من أجلها، بل كانت النتائج عكس ما أريد وكانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني من مشاكل عديدة كتدني مواصفات السلعة المنتجة، والارتفاع في كلفة الإنتاج، وآلية عمل اقتصادي وإداري سمتها الأساسية البيروقراطية، وتدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها ومتغيراتها .

4-العلاقة مع السوق الخارجية : إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاقا العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة ، قد زاد من حجم المستوردات،كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية ، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها ، مما زاد من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها في كثير من الأحيان .

5-ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية : تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن المثيل لها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها :

- عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى اقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية .
- اختيار أحجام غير ملائمة للمؤسسات الصناعية بخاصة في القطاع العام.

- الإنتاجية الضعيفة للعمالة .
- الارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في العملية الصناعية نتيجة سياسة الأسعار .

إضافة لذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية ، وليست عملية نوعية ، أي أن تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعيف بنوعية المنتوج ، والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين ، فالعالم يشهد تغييرا هائلا ومتسارعا في تطوير الإنتاج ومواصفاته ، ولا تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية.

6-الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة : لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة، ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتها الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهم هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـ :

- الآلات و المعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج .
- طرق العمل وأساليب الإنتاج، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية.
- العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال .
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

وبذلك فإن تقدم الصناعة مرتبط بل مرهون بتقدم التكنولوجي، وما يرتبط من معرفة وبحث علمي، كما أنها مدينة لها بكل ما حققته وستحققه، لكن الصناعة في البلدان النامية مدينة إلى عملية نقل التكنولوجيا المكتشفة والمطبقة في البلدان الصناعية، التي أخضعت عمليات نقلها إلى قنوات مختلفة تستطيع عن طريقها استغلال هذه التكنولوجيا للحصول على عوائد ومكاسب عديدة مكلفة جدا للبلدان المستوردة التي تنقل التكنولوجيا عن طريق الحصول على الآلات والمعدات والتجهيزات الحديثة، أو وثائق براءة الاختراع والعلامات التجارية والنماذج الصناعية، إضافة إلى المساعدات والدراسات الفنية لكن عملية نقل التكنولوجيا، لا تقتصر على اقتناء هذه الآلات والوثائق بل تتطلب تطويع هذه التكنولوجيا وتفهمها واستيعابها وتطويرها لتستثمر بكامل طاقاتها وبما ينسجم مع البيئة التي تعملها إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، حيث أخذت عملية نقل التكنولوجيا شكل عملية التقليد، ولم يتم في أغلب الأحيان اختيار التكنولوجيا حسب متطلبات البيئة، بل تم اللجوء إلى جهات خارجية لدراسة المشروعات الصناعية وتحديد أنواع الآلات والتجهيزات وطرق التشغيل والصيانة، وبالتالي لم يتم استيعاب وتطويع هذه التكنولوجيا بما يناسب البيئة المحلية، والعمل على تطويرها أو إعادة إنتاجها بشكل آخر، وبذلك بقيت الصناعة مرهونة بكل تطور تجريه أو حتى عملية الاستبدال والصيانة للتكنولوجيات المستوردة.

7-عدم مرونة الجهاز الإنتاجي : يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتوج وبنوعيات ونماذج مختلفة ، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا ، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة ، لإجراء أي تعديلات

في عملية الإنتاج ، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة ، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من اجل التصدير ، لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول ، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجود.

8-العملية الصناعية المتجزئة : إن العملية الصناعية بطبعتها عملية متكاملة متشبعة تشمل على جوانب عدة :

- عملية الإنتاج نفسها بما فيها من زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه والأخذ بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه في الدورة الاقتصادية (الاستهلاك)، وكذلك الدور التنموي (التراكم الرأسمالي) .
- عملية نوعية تستوجب تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتطويره باستمرار.
- عملية محرضة لعمليات أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها، تدعم العملية الأساسية فتضع لها مخرجات مختلفة وتزودها بمدخلات صناعية عديدة، وتمكنها من لعب دور رئيسيا في مضاعفة وخلق صناعات جديدة .
- عملية مرتبطة بعملية الإعلام والتسويق التي أصبحت من الأهمية بمكان، حتى فاقت عملية الإنتاج نفسها، لأن المهمة الأساسية والشاقة أصبحت تصريف الإنتاج وبيعه.

المبحث الثاني : إستراتيجية النمو المتوازن .

تمهيد:

إن الأوضاع السائدة في البلدان النامية في فترة الخمسينيات و ستينيات القرن الماضي و ظروفها الاقتصادية التاريخية المرتبطة بالاستعمار، و لهذا تحاول نظريات التنمية التأكيد على مجموع الضغوط المؤسسة و السياسية الداخلية و الخارجية على التنمية الاقتصادية ، فأهدافها المختلفة مثل استئصال الفقر و زيادة فرص التوظيف المختلفة و تقليل عدم العدالة في توزيع الدخل و تحقيق المساواة على نطاق واسع ، تحتاج الى توفير سياسات رئيسية جديدة لم تتحقق قي إطار النمو الاقتصادي .

المطلب الأول: إستراتيجية النمو المتوازن .

1. مفهوم إستراتيجية النمو المتوازن :

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي "رانجر نوركسي " الذي يرى ان اقتصاديات الدول النامية تدور في حلقة مفرغة، و يعزى هذا لصغر حجم السوق الذي يؤدي الى العرقلة الاستثمار . و حجم السوق هنا يشير الى مساحة البلد او عدد سكانها بل الى مستوى العام للإنتاج الاقتصادي الذي يتأثر بحجم رأس المال المستخدم في طريقة الإنتاج، و عليه فنحن هنا بحاجة الى رفع مستوى الإنتاجية عن طريق استعمال المكثف لرأس المال ،وإذا كان حجم السوق ضيق فإننا نلاحظ انه ليس هناك من يرغب في الاستثمار ، و هنا تصبح الحلقة مفرغة مقفلة [39]

حسب نظرية النمو المتوازن ، فإن أي استثمار ينبغي أن يكون متزامنا في عدد من الصناعات التي من شأنها ان تضمن الهدف التي أقيمت من أجله ، حتى يتوسع السوق ، فالزيادة في إنتاج منتوج واحد لا تضمن الطلب عليه، بينما زيادة الإنتاج على نطاق عدة منتجات يؤدي الى زيادة الطلب ، ذلك ان دخول العاملين في كل منت على حدى ستسمح لهم باقتناء منتجات صناعات الاخرى ، بالتالي تحدث عملية اتساع السوق في نوع من التكامل الاقتصادي داخل حدود الدولة الواحدة إن صحا التعبير[40].

[39] جمال الدين لعويسات،**التنمية الصناعية في الجزائر** ،ديوان المطبوعات الجزائرية ،الجزائر ,1985 ,ص5.

[40] جمال الدين لعويسات، نفس المرجع السابق ،ص 6.

تبنى نوركس الأفكار الرئيسية التي عرضها روزنشتين رودان في استراتيجية " الدفعة القوية " التي تدعو الدولة الى تخطيط و التنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المختلفة بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها ، في حين أن كلا منها على انفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى .و يرى نوركس أن الصناعات التي يشملها البرنامج الاستثماري يجب أن تكون صناعات استهلاكية خفيفة مثل صناعة الأحذية و الملابس ..الخ اما الصناعات الثقيلة ، سواء كانت استهلاكية او ألآلات و المعدات، فالمنطق يقتضي عدم أقامتها ما لم تكن الظروف مواتية لذلك ، حيث أنها غالبا ما لا تكون في متناول الدول المتخلفة خصوصا في مراحل التنمية الأولى .ومن،ثم من مصلحة هذه الدول ان تقوم خلال هذه المراحل باستيراد الجزء الأكبر من احتياجات من منتجات الصناعات الثقيلة من الدول المتقدمة اقتصاديا . [41]

تنطلق هذه النظرية من الاعتقاد العام بأنه لا يمكن لمصنع او اكثر مهما بلغت كفايته الإنتاجية ان يحرز النجاح منفردا ولو تم تنفيذه وسط بيئة إستثمارية فقيرة ، لأن جزءا من الداخل المتولد عن هذا المصنع سوف يستخدم في شراء منتجاته بعكس الوضع إذا تم تنفيذ عدد كبير من مشروعات في وقت واحد ، وفي مختلف المجالات المتكاملة مع مراعاة التوازن المطلوب ما بين القطاعات المختلفة و خاصة الصناعة و الزراعة بهدف توفير احتياجات السوق المحلي ، الأمر الذي سيؤدي لوضع بحيث يوجد لكل صناعة سوق خاص لها و لغيرها من الصناعات مما يعني توليد دخل عنها ، إلا أن هذا الوضع لا يعني بالضرورة نم الصناعات بمعدلات متساوية ، فنمو كل صناعة يتوقف على مرونة الطلب الداخلي لها .

إذ يؤكد مؤيد استراتيجية النمو المتوازن نظريتهم بأن برنامج التنمية يجب أن تكون شاملة لكافة القطاعات ، و بعبارة أخرى ان الاستثمارات توزع على القطاعات المختلفة كل حسب حاجته ، ذلك لوجود تشابك بين بعضها البعض، و كل قطاع يمثل سوق لنتائج القطاع الأخر ، و لكن يبقى حول تحقيق هذا الهدف من أجل التنمية المنشودة و إحداث التغيرات الجذرية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني تستند هذه

[41] زرنوح ياسمينة ،**اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر** ،رسالة ماجستير, تخصص تخطيط ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر 2006، ص 21-22.

النظرية على إعطاء القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة و بصفة متوازنة ، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس ، ورستين ، رودان) بعين الاعتبار ما يلي[42] :

أولا : دور الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية :

تتمثل هذه الهياكل في كل الانجازات الجماعية للبلد و التي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة ، و هي غير قابلة لتجزئة لكونها تستلزم حجما كبير كحد أدنى مما يتطلب الاستثمار مبدئيا ضخما ، نظرا لتكاليفها ضخمة كالسكك الحديدية، الطرق الى غير ذلك ،والتي تتطلب مدة طويلة للانجاز و هو الاستثمار نهائي من حيث الوقت ، بحيث لا يمكن تأجيله ، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة او بصفة موازية ، نظرا لنقص هذه الهياكل

في البلدان النامية يشكل عائقا معتبرا لها، تسمح هذه الهياكل يربط الأسواق فيما بينها و بالتالي كسر العزلة بين المناطق، يتوسع السوق الوطني، و فتح منافذ للمؤسسات.

ثانيا : الطبيعة المكملة للطلب :

حين يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج و الدخل ، و حتى يكون للهياكل دور يجب تطوير صناعات مختلفة ، و عليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية و لا يكفي توفير إنجاز بعض الصناعات و لكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من ثمار التطوير للصناعات الأخرى ، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل و عليه يصبح المنتجين مستهلكين لسلع و الصناعات الأخرى .

و تستند هذه النظرية إلى حجتين أساسيتين :

أ. عدم قابلية دوال الانتاج للتجزئة :حسن الاستفادة من مشروعات المنافع العامة يستوجب مراعاة التلازم الزمني بين هذه المشروعات . فعلى سبي المثال عند تنفيذ اقامة مشاريع إقامة السدود و القناطر لابد من تنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية .

[42] كمال بكري،" **التنمية الاقتصادية**، "دار النهضة العربية، بيروت، 1986 ،ص 84.

ب . عدم قابلية الطلب للتجزئة :

من معروف ان الدول النامية تعاني من ضيق حجم السوق لضعف القدرة الشرائية بها و كنتيجة لهذه الظاهرة فان كل وحدة إنتاجية او كل صناعة لا تستطيع ان تخلق بمفردها الطلب الكافي لاستيعاب إنتاجها .

و بالتالي فإن إنشاء جبهة عريضة من المشروعات و الصناعات يمكن الدول النامية من التغلب على عقبة ضيق السوق.

✓ المطلب الثاني خصائص نظرية النمو المتوازن :

تشتمل على العديد من خصائص و التي نذكر منها :

. تتطلب نظرية النمو المتوازن تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية وكذا الرأسمالية، وبين العرض والطلب، ذلك أن جانب العرض يعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة بعضها البعض في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، وأما جانب الطلب فيعمل على توفري فرص العمل الواسعة وزيادة المداخيل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع وخدمات من طرف السكان، إضافة إلى عدم الإخلال بالتوازن بين القطاعين المحلي والخارجي ، الأن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية، مما يتوجب على البلد أن لا يوسع تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج مع التوسع في تشغيل العمالة البطالة.

. يجدر الإشارة أن نظرية النمو المتوازن لا تعني نمو كافة الصناعات بمعدل واحد ، بل يتحدد معدل نمو كل واحدة منها بناء على مرونة الطلب الدخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، فيؤدي ذلك إلى توازن

العرض والطلب، ولكنها تشترط جبهة عريضة من الاستثمارات تقود إلى التكامل الأفقي والعمودي للصناعات القائمة، وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام ومهارة فنية وتوسع أكبر للسوق،واستغلال أحسن للبنية التحتية و الاقتصادية و الاجتماعية .

. تتضمن هذه النظرية نموذجين للنمو المتوازن بشكل متكامل؛ يخص أحدهما الطريق الذي تسلكه التنمية ونمط الاستثمار الضروري. أما الأخر فيخص حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهر ة عدم التجزئة

في عملية الإنتاج، على عكس نظرية الدفعة القوية التي تركز فقط على حجم الاستثمارات الضخمة في دفع عجلة النمو النمو الاقتصادي و لذلك يلح نوركسي "لتوفير الموارد الأولية للبرنامج الاستثماري الضخم على ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية ، والتي يجب أن تأتي من القطاع الزراعي، مع ضرورة استغلال فائض العمالة في إقامة مرافق الاستثمار الاجتماعي، الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية

القطاع الزراعي،ويكون للدولة مهمة القيام بدور التخطيط والتنفيذ وتوسيع السوق من خلال زيادة عرض النقد، وإلغاء القيود على التجارة وتوسيع البنية التحتية وفرض ضرائب زراعية .

فروض نظرية النمو المتوازن :

- بما أن التخلف الاقتصادي يعين وجود اختلال جوهري بين مجموعة العناصر والنسب التي يتألف منها البنيان الاقتصادي للدولة، (وهي التي تقيس و توضح العلاقات النسبية بين المتغيرات الاقتصادي الكلية)، فإن نوعية ودرجة هذا الاختلال في الهيكل الاقتصادي يختلف باختلاف الدول و الأزمنة لنفس الدولة أيضا. وهذا تختلف نوعية ومقدار وكيفية الجهد المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي تبعا لذلك وحتى بين البلدان المتقدمة نفسها.[43]
- تتعدد مسببات الاختلال في الهيكل الاقتصادي، فبعضها اقتصادية مثل التخصص في إنتاج وتصدير مادة أولية زراعية أو معدنية واحدة، ويتميز البلد بندرة في رؤوس الأموال، وتأخر الفنون الإنتاجية المستوى التكنولوجي، وتدهور مستوى الإنتاجية الذي يقود إلى ضعف الدخل الوطني والفردي،والبعض اللأخر منها غير اقتصادي مثل العادات والتقاليد والديانات وتدهور المستوى الصحي والإجتماعي ...الخ.
- ترتبط تلك العوامل فيما بينها بشكل أكثر تعقيدا لدرجة جعلتها سببا ونتيجة في نفس الوقت، وهو

ما سماه بالدائرة المفرغة للفقر، التي تجعل البلد يعيش في حلقة مفرغة من الركود والفقر من ناحيتي العرض والطلب الكليين، مما تضطره للعيش في حالة تخلف اقتصادي دائم ومستمر وكأنه أبدي.

[43] د.فاطمة الزهراء زرواط كتاب **الملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ام قطيعة** ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ,2012ص37.

- إن فرض عدم القابلية للتجزئة سواء بالنسبة للاستثمارات أو الإنتاج أو العرض أو الطلب أو في المشروعات ذاتها، أو حتى بالنسبة للادخار، يعين وجود أنشطة اقتصادية لا يمكن أن تحقق الوفيرات الداخلية و الخارجية إلا إذا بدأت بحجم استثماري كبير ومرة واحدة، أي أن هناك فرضية تكامل العرض والطلب في آن واحد .
- **الشكل 03 : يمثل الحلقة المفرغة " نظرية التنمية المتوازنة"**

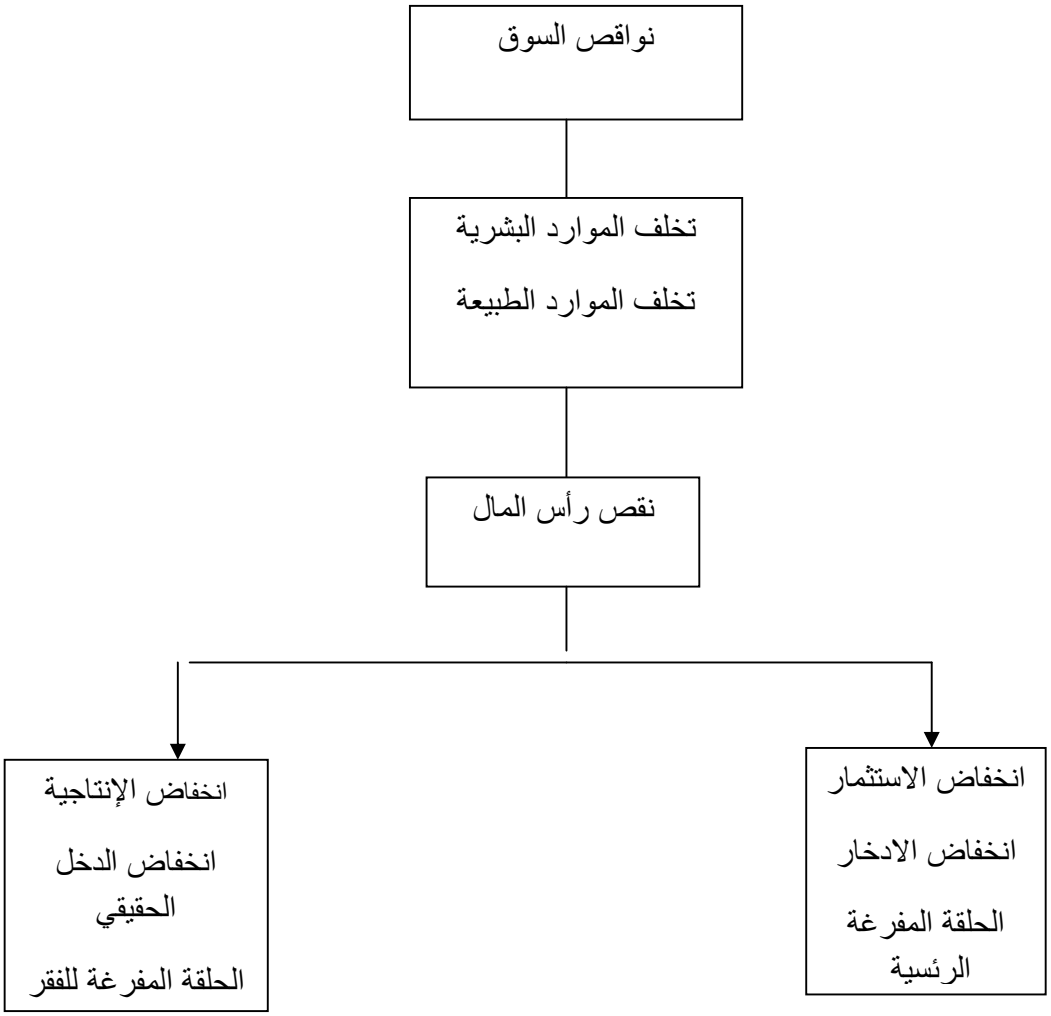

المصدر : احمد العساف ، التخطيط و التنمية الاقتصادية عمان دار المسيرة للنشر 2011 ص 218.

و مغزى فكرة الحلقة المفرغة ، تتأتي في أن الدول المتخلفة لا تجابه منعزلة بعضها عن البعض الأخر و إنما عقبات تنشأ فيما بينها أوقات تأثير تبادلية من أجل ابقاء التوازن عندمستوى التخلف .

الشكل 04: الدائرة المفرغة للدول النامية .

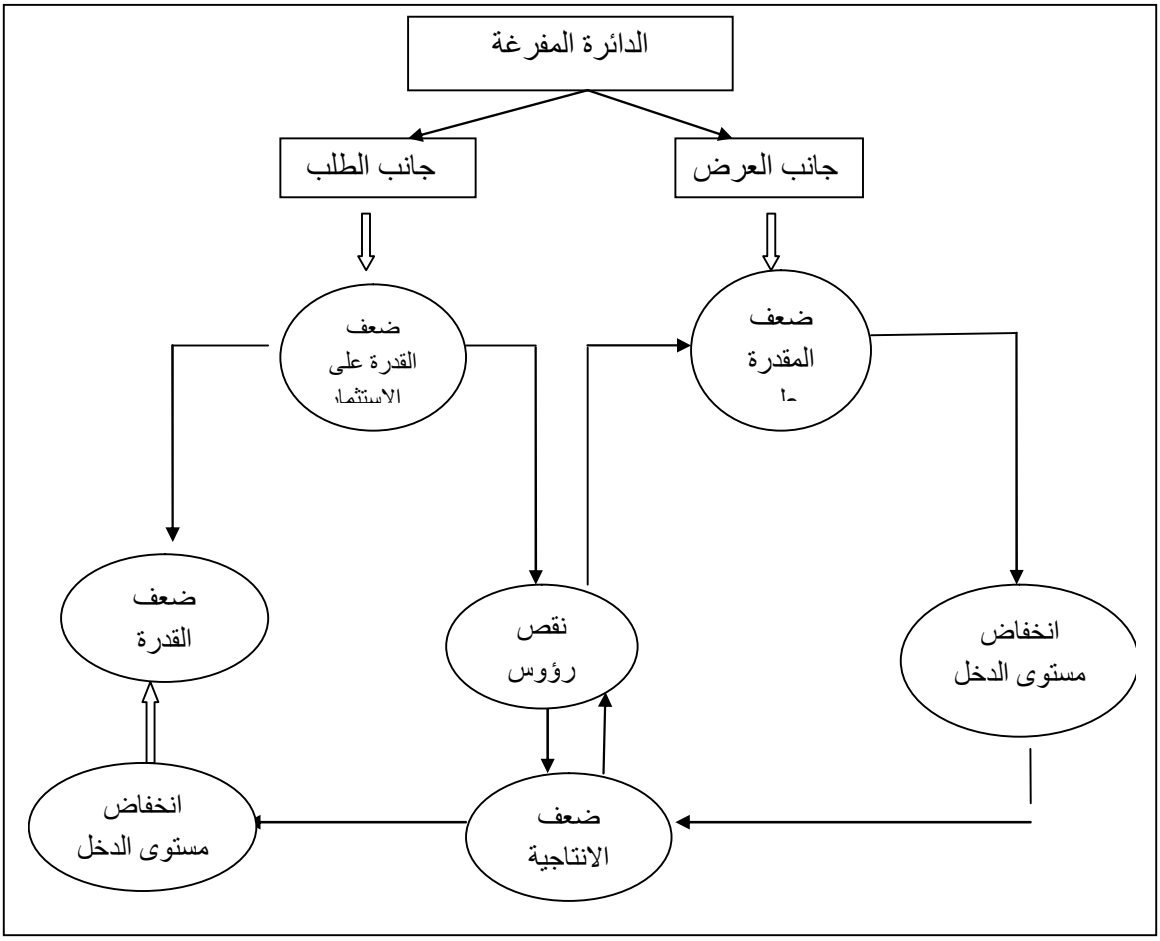

المصدر: محمد أحمد، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية 1983 ص 23.

وبتالي فإن صب هذه النظرية على الدول النامية أمر مستحيل نظرا إلى نقص الإمكانيات المتاحة و عدم الاعتماد على الاستثمارات ضخمة يزيد من قيمة تكاليف الإنتاج و بتالي يتراجع الطلب على المنتجات بمقدار أكبر من الزيادة في المداخيل و بتالي تتراجع تأثيرات على النمو الاقتصادي .

➢ المطلب الثالث تطبيق نظرية النمو المتوازن في الجزائر :

شهدت هذه المرحلة تطبيق مخططين خماسين، الأول خلال فترة (1980.1984)، و الثاني خلال الفترة1985. 1989،و تم من خلالها الاعتماد نموذج تنموي جديد، يعتمد على على النمو المتوازن بين مختلف القطاعات ، و تراجع على نموذج أقطاب النمو ، او النمو الغير المتوازن المعتمدة في الفترة السابقة ، كما شهدت استراتيجيات التنمية الصناعية تحولت من من استراتيجية الصناعات الثقيلة ، نحو استراتيجية الصناعات الخفيفة، و التخلي عن إستراتيجية الصناعات كثيفة راس المال لصالح إستراتيجية الصناعات كثيفة العمل والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة بعد أن اثبتت التجربة السابقة عدم إمكانية التحكم في تكنولوجيا الصناعية المتقدمة بسبب ضعف تكوين رأس المال البشري .وكل هذه التغيرات أملتها ظروف المرحلة جديدة ، سواء على الصعيد الوطني او الصعيد الدولي ومما ساعد على مباشرة تنفيذها حدوث تغيير عميق في أعلى هرم السلطة السياسية ، و قدم صياغ قرار جديد و قرروا فيه تغيير نمط التنمية الاقتصادية .[44]

✓ الظروف العامة اعادة بناء الاقتصاد الوطني بين فترة 1989/1980 :

حيث تميزت فترة الثمانينات من القرن الماضي بتغيرات عديدة على جميع الأصعدة ، فتجارب الدول الاشتراكية القائمة على أساس الوطنية الاقتصادية ، التي ترى في التكنولوجيا المتقدمة وسيلة لتحرير النمو الاقتصادي من ضغوطات الأسواق الرأسمالية ألت الى الفشل ، بسبب تدميرها لفرص التطور الطبيعي للاقتصاد الوطني، فالتنمية السريعة المحققة في دول أوروبا الشرقية قادتها في النهاية الى وضع الاقتصادي غير متوازن سمته الأساسية التضخم، و ظهور اقتصاد موازي للاقتصاد الرسمي و تدني إنتاجية العمل و مستوى الاستدانة مرتفع ، بالإضافة الى ندرة المنتجات في الأسواق المحلية ، ادراكا منها بضرورة التغيير ، سعت السلطات الجزائرية من خلال مخططين خماسيين الى إعادة تنظيم الفروع الاقتصاد الوطني ، و ذلك يرجع بالأساس الى جملة من الظروف العامة المستجدة خلال هذه الفترة و التي يمكن حصرها في النقاط التالية :[45]

[44] أحمد هني **المديونية** الجزائر **دار موقم** للنشر 1992 صفحة 83

[45] Hocine Benissad, Algérie: Restructurations et Réformes économiques 1979-1993, (Alger : OPU, 1994), p. p 06-07.

. اقتصاد عالمي يتميز بارتفاع معدلات التضخم ، و عدم استقرار اسعار الصرف و زيادة المنافسة و تغيير انظمة الإنتاج الصناعي .

. الانفجار الديمغرافي في الجزائر ، حيث ارتفعت معدلات النمو السكاني الصافية الى حدود 3.2 بالمئة كمعدل سنوي .

. تغير نمط استهلاك الأسر الجزائرية من المواد الاستهلاكية القاعدية الى مواد استهلاكية متطورا صناعيا، بفعل تأثر بنمط الاستهلاك الغربي .

. معاناة الاقتصاد الوطني من اثار النمو الغير متوازن ، الناتج عن نموذج التنمية المعتمد خلال السنوات السابقة و خصوصا خياراته التكنولوجية .

. الاعتماد على استراتيجية الصناعات الكثيفة راس المال في الاستثمارات العمومية ، ولد تراكم مديونية خارجية ضخمة مقارنة مع الناتج الداخلي الخام ، الأمر الذي بات يهدد اقتصاد البلاد .

التنمية خلال فترة من 2001إلى 2014:

➢ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001. 2004 : [46]

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لا يهدف إلى تسوية المشاكل الموجودة ،و إنما إلى تدارك التأخر المسجل و المتراكم على مدى عشر سنوات من الأزمة ، و إلى تخفيف الكلفة الإجتماعية للإصلاحات و المساهمات في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي.

✓ الايطار العام للبرنامج :

وصف البرنامج : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إتماما لما جاء في خطة التنمية المحلية،التي نصت عليها المادة من المرسوم التنفيذي رقم 98 . 227 المؤرخ في 13 جويلية 1998، لمتعلق بنفقات التجهيز للدولة ، حيث يحدد كل برنامج أو مخطط الأعمال و العمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التناسق بين مساعي التنمية الاقتصادية و الرقي الاجتماعي و التهيئة العمرانية،و

[46] **برنامج الحكومة المقدم لنواب المجلس الشعبي الوطني** جويلية 2002 ، ص 49 .

تعتبر هذه المخططات و البرامج التنموية بمثابة وسائل للعمل و تسيير عمليات التجهيز،و تتمثل هذه البرامج في مخطط البلدي للتنمية و برنامج القطاع غير ممركز و كذلك برنامج القطاع الممركز .[47]

وقد بقي العمل بهذه البرامج التي أثبتت كفاءتها في بعض الولايات ، إلا انه كان ينقصها بعض الفعالية لعدة أسباب ، لعل اهمها اختلاف الظروف الخاصة بالجماعات المحلية و احتياجاتها ما لم ينعكس على الاقتصاد الوطني بمتغيراته الكلية ، ما أفرز ضرورة إحداث المخططات الوطنية تهدف لإحداث النمو الاقتصادي بكل تبعاته عن طريق سياسة تنموية ، كان أول برامجها البرنامج المعروض من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم الخميس 26 افريل 2001 خلال خطابه امام إطارات الأمة بمناسبة افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة و الذي جاء فيه : "... أنا اليوم أبادر أمامكم و بمرأى و مسمع من الأمة جمعاء ، إلى القيام بحوصلة لأحوالنا، حتى نقيس الشوط الذي قطعناه،و ذلك قبل أن أعرض برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي على المديين القصير و المتوسط في خطوطه العريضة ، بغية ترسيخ و تعزيز النتائج الإيجابية التي حققناها خلال السنتين الفارطتي " .[48]

وأضاف : " و ها أنذا أصل إلى ما ذكرته آنفا في بداية خطابي،أي إلى إطلاق برنامج دعم التنمية في بلادنا سنوات ما بين 2001. 2004 "

لقد قام السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية بتحديد فترة البرنامج بأربع سنوات الهدف منه تدارك التأخر الحاصل في معدلات النمو، و مواصلة للإنعاش الاقتصادي الحاصل سنتي 1999/ 2000 وهذا بتخصيص غلاف مالي مقدر ب 525 مليار دينار.

و إتماما لتنفيذ البرنامج وفق خطى مدروسة و قانونية فقد جاء في المرسوم التنفيذي 02 . 145 في مادته السابعة، ينفذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال برامج العمل المعتمدة في إطار الميزانية السنوية و يتم تمويل عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش من حساب التخصيص رقم 108 . 302 حسب برنامج العمل المعتمد في إطار الميزانيات العادية السنوية للجمهورية

---

[47] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **المرسوم التنفيذي رقم 98 . 227 المتعلق بنفقات التجهيز للدول**ة ، الجريدة الرسمية رقم 51 المؤرخ في 15 جويلية 1998 ، المادة رقم 4 .

[48] خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، افتتاح ندوة الوطنية لاطارات الأمة قصر الأمة ، الجزائر في 26 افريل 2001، {على خط } متوفر www.el-mouradia.dz اطلع عليه يوم 2022/05/18 ص. 02

الجزائرية أي أن البرنامج ليس له ميزانية خاصة به بل تصرف تخصيصاته خلال الميزانية السنوية العادية .

- ✓ **خصائص البرنامج :** يتميز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عن بقية البرامج و الخطط السابقة بعدة خصائص : [49]
  - له مدة محددة بدقة بداية و نهاية .
  - لا يعتبر برنامج دعم لإنعاش الاقتصادي مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها بلادنا في السبيعينات ، ولا يتنافى مع فكرة
  - دخولنا في إقتصاد السوق و عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .
  - لا ينبغي أن ينظر إلى هذا البرنامج على أنه تغيير للاتجاه،أو على أنه عمل مرتجل تم الأخذ به على عجل للتنصل من الجمود .
  - خصص لهذا البرنامج حساب تخصيص خاص تحت رقم 108 . 302 يفتح في كتابات أمين الخزينة العمومية و أمناء الخزينة .
  - للولاية تحت عنوان "حساب تسيير عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" .

. إعتمادات الدفع الخاصة بهذا البرنامج التي خصصت في إطاره ، لا الغى ولا تغلق في نهاية السنة بل تضاف الى إعتمادات السنة المقبلة و هو ما يختلف عن البرامج الاخرى ، لا يمكن تحويلها الى مشروع اخر في السنة الموالية .

- ✓ **إستراتيجية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي :** إن الإصلاحات التي قامت بها السلطات العليا في البلاد ولا تزال تقوم بها ، تهدف أساسا الى زيادة الثورة الوطنية من خلال دعم حقيقي للمؤسسات الاقتصادية ، و هذا من خلال ادراك وجوب تعميق الإصلاحات الاقتصادية و محاولة وضع إستراتيجية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وطنيا و محليا و الحفاظ على دوامها و كذا فتح باب أمام المواطنين و منحهم الفرص و الإمكانيات اللازمة قصد إشراكهم في خلق الثروة الوطنية بصفة أكثر فعالية. كما توصلت الحكومة إلى أنه ، بدون إعداد الفضاء

[49] **خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة** ، مرجع سبق ذكره ص :3

الاقتصادي الملائم و بدون تدعيم القدرات الإنتاجية المحلية،و بدون حشد الادخار المحلي اللازم فإن إستراتيجيتها المعتمدة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي و القائمة على إصلاح هيكلة الاقتصاد الوطني و نظام سيره قد تواجه عدة عوائق على المستويين الاجتماعي و الجغرافي المميزين للجزائر،و بالتالي يجب القيام بإجراءات خاصة قصد ضمان إنعاش وطني ليس فقط على المستوى الاقتصادي و إنما على جميع المستويات الأخرى جاءت الإصلاحات التي أقرها رئيس الجمهورية و سهرت الحكومة على تنفيذها في خضم الانتقال الفعلي لاقتصاد السوق،حيث تعتبر هذه الإصلاحات بمثابة الدعامة الأساسية لتحقيق الانتقال السلس إلى اقتصاد السوق من خلال ضرورة دعم الاقتصاد الوطني بإنعاشه كعملية تحضيرية تهدف الى رفع القدرة الشرائية و ترقية الإمكانيات البشرية المحلية.

وفقا لفقه التنمية الاقتصادية،فإن كل عملية تنمية يجب أن تمر عبر عملية دفع القطاع الإنتاجي و دعم القدرة الشرائية المحرك الاساسي للاستهلاك عبر تهيئة المناخ المناسب لعمل المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر لبنة كل تنمية اقتصادية من خلال قدرتها على خلق الثروة ، فإنه من الضروري تدخل الدولة بسياسة مالية غلب عليها الطابع الإنفاقي بغية تحقيق أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

أهداف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي : تمثل أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المنتظرة في تحسين آداء الاقتصاد الوطني من خلال تعجيل وتيرة الإصلاحات،و بعث الإستثمار الوطني و الأجنبي المباشر،و تحسين المستوى العام لمعيشة لمواطنين و جعل الطلب الداخلي أكبر و المتوخى من إعادة هيكلة الاقتصاد في هذا الإطار،هو الحد من التجائه المفرط للخارج و تخفيف من ارتهانه بلمحروقات ، و تحقيق إدماجه في الاقتصاد العالمي على أحسن ما يرام . [250]

فلأهداف المنتظر تحقيقها من خلال برنامج الدعم التنمية الاقتصادية تتمثل في رفع اعادة تنشيط الطلب الكلي الذي شهدا ضعف و تراجع كبيرين خلال السنوات السابقة لمشروع البرنامج نتيجة الوضعية الاقتصادية و الإجتماعية المتردية،و كذا دعم النشاطات المنتجة لا سيما المحلية منها،إضافة إلى ذلك فإن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يهدف الى دعم المنشات القاعدية خاصة تلك التي تضمن عملية

[50] [2] بيان إجتماع مجلس الوزراء ، **برنامج عمل الحكومة سنة 2001** المورادية ، الجزائر في 14 سيبتمبر 2000 .

إعادة تفعيل و تنشيط القطاعات الاقتصادية المنتجة وترقية إطار حياة ومستوى معيشة المواطنين ، و يمكن تلخيص أهداف تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ثلاث نقاط اساسية :

- الحد من ظاهرة الفقر،التهميش،الإقصاء .
- خلق الثروة الوطنية و تحقيق التوازن الجهوي .

ترقية إطار حياة المواطنين و تحسين مستوى معيشتهم هذا عن طريق تحقيق أهداف وسيطة منشودة هي :

- بلوغ معدل نمو اقتصادي بين 5 و 6 بالمئة سنويا .
- تخفيض محسوس لنسبة البطالة.
- إنعاش الاستهلاك .

برنامج التكميلي لدعم النمو2005/2009 :

جاء هذا البرنامج في ايطار البرنامج التكميلي لدعم النمو ، و تكملة للبرنامج السابق و هذا راجع لما سجله هذا الأخير من إنجازات و حرصا من السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم 07 فيفري 2005 في خطابه امام إطارات الامة على مواصلة مشوار التنمية الاقتصادية في البلاد و الحفاظ على المكتسبات الأولى من برنامجه الرئاسي،حيث يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو نتيجة حتمية للمنجزات السابقة خلال الفترة 2004/1999 وفي ما يلي تفصيل للبرنامج بكل ما يحتويه قررت الحكومة خلال هذا برنامج مواصل إنعاش النمو و تكثيفه في جميع القطاعات [51].

- ✓ **خصائص برنامج التكميلي :** تميز البرنامج التكميلي لدعم النمو عن بقية برنامج ب :
  - مدته محددة بدقة من بدايته الى نهايته .
  - يمتد البرنامج على مدة متوسطة تسمح بمراجعة البرنامج و تصحيح الأخطاء .
  - يتكامل مع البرامج المحلية و الجهوية و لا يتفرد بأهدافه عن بقية البرامج المرافقة .

[51] {على خط } متوفر على خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في **إفتتاح ندوة الحكومة و الولاة** ، الجزائر الأحد 25 جوان www.el-mouradia.dz أطلع عليه يوم 2022/05/22، hr16

- يعتبر برنامج واسع النطاق ينتظر منه تجسيدا اختيارات تنموية كبرى ذات صفة أكثر عمقا و تأثيرا .
- جاء هذا البرنامج و قد وجد أمامه أرضية صلبة حضرها له البرنامج الذي سبقه،فكان عبارة عن مواصلة لأهداف مسطرة من قبل مع تحديد الأولويات .

أهداف البرنامج التكميلي : تقترح البرنامج التكميلي لدعم النمو رؤية عن مستقبل اقتصادنا على أساس مبدأي حرية المبادرة و تعزيز نظام التضامن الاجتماعي،و تتمثل الغاية من هذا البرنامج في رفع القدرة الشرائية وتحسين ظروف المعيشة المادية للمواطنين و رفاهيته الى تحقيق العديد من الأهداف أهمها : [52]

- استكمال لإطار التحفيزي و الاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها ان تتم قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني او الأجنبي .
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال نخلق الثروات و مناصب الشغل و ترقية التنافسية .
- تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير مشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة .

✓ **تقييم حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :** تتمثل في ما يلي :

- اتسم النمو الاقتصادي خلال فترة 2005 . 2009 بالانخفاض و ذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات و نقص الطلب العالمي .
- حقق القطاعي الصناعي معدلات نمو ايجابية لكنها تبقى دون مستوى ، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة .
- غياب إستراتيجية واضحة و كذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع دراسات التقنية في تنفيذ و مراقبة البرامج الاستثمارية .

[52] طالم علي ، فيلالي بومدين **مجلة الاقتصاد** مخبر التنمية المحلية المستدامة العدد 06 جوان 2016 جامعة يحي فارس . مدية الجزائر ص 105، 107 .

- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انخفضت بنسبة 17.7 بالمئة و كذلك 10.3 .

برنامج توطيد النمو 2010/ 2014 :

برنامج مواصلة دعم النمو يمثل تصورا لنفقات ما يعادل 286 مليار دولار و يشمل :

. المتبقي من ز الإنجار برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بما يعادل 130مليار دولار .

يتضمن برنامج حجمه الاستثنائي و حرص الحكومة على تثمينه على الصعيد الاقتصادي من أجل تدعيم النمو و تعميق تنوع الاقتصاد الوطني و تنافسيته مع العمل على إدماجه الكامل في الاقتصاد العاملي بشكل أمثل . يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التقليل من معدلات البطالة من خلال خلق 13 ملايين منصب عمل .
- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية لبرنامج الاقتصادي والاجتماعي .
- تحسين الخدمات العمومية، المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وفك العزلة عن كل المناطق .

✓ خصائص برنامج التوطيد النمو :

المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق والالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جدي من أجل برنامج جديد بمبلغ يعادل مليار دولار ؛ كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية ، حيث تم وضع جملة من ترتيبات من أجل عقلنة الانفاق الحكومي و تعزيز العمومية و الوقاية من خلال[53] :

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنولوجية – اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري الإنجاز .

[53] مصالح الوزير الأول **ملحق بيان السياسة العامة**، 16أكتوبر2016 ،ص.51

- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 21 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالي .
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبني ضرورية، جيب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني .

ما يمكن استخلاصه حول هذا البرنامج، هو مواصلة الجهود التي بذلت في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دفع وترقية قطاع الأشغال العمومية إلى التوسع والتطور، وكذا دعم كل ما يخص التنمية البشرية التي تعتبر الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية واجتماعية .

✓ الأهداف العامة الإعادة بناء الاقتصاد الوطني اتباع الاستراتيجية :

عرفت أهداف الاستراتيجية التنموية الصناعية في الجزائر تغيرات هامة خلال هذه الفترة ، حيث تم التخلي عن نموذج الصناعات المصنعة ، و اعتماد نموذج للتنمية الصناعية يقوم أساس على تكنولوجيا بسيطة و التوجه نحو الاستثمارات المتوسطة الحجم ، و مما ساعد على توفير المناخ الملائم لتطبيق المخطط الخماسي الأول هو الارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية مما ادى الى التحكم أكبر في نمو المديونية الخارجية ، غير أن هذه الأوضاع لم تعمر طويلا حيث عاودت أسعار النفط أخذ منحى انخفاض اعتبارا من سنة 1985 ، مما ولد ضغوطا اضافية على الاقتصاد الوطني و عموما يمكن تلخيص أهم الأهداف المرسومة للإستراتيجية الصناعية في الجزائر خلال هذه الفترة ، من خلال النقاط التالية : [54]

. تقليص حجم إعتمادات الاستثمار الموجهة للقطاع الصناعي ، و ذلك بغرض إيلاء الأهمية اللازمة لقطاعات الفلاحية و الهياكل القاعدية و الموارد المائية من اجل ضمان نمو اكثر توازنا .

. توجيه الاستثمارات العمومية في القطاع الصناعي نحو الصناعات الخفيفة ، و إلغاء المشاريع و الاستثمارات العملاقة المبرمجة خلال الفترة السابقة ، بمعنى نهاية عهد إستراتيجية الصناعات الثقيلة ، و التوجه الى نحو الصناعات الخفيفة التي تشكل مخرجاتها الحاجيات الأساسية للأسر .

[54] Hocine Benissad, Algérie : **de la planification socialiste à l'économie de marché**, op.cit, p. p 26-27

. الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة في عملية الإنتاج بهدف تحكم الأفضل في سيرورة العملية الإنتاجية، و التقليل الاعتماد على التقنيين الأجانب في تسيير المنشأت الصناعية .

. تقسيم المنشأت الصناعية الكبيرة الى وحدات إنتاجية صغيرة بهدف زيادة دور الصناعات الصغيرة و

المتوسطة في الاقتصاد الوطني ، و تقليص الاعتماد على النفط في توفير حاجيات المعيشية للافراد .

. توفير اكبر قدر من حاجيات بواسطة الإنتاج الوطني، بغية التقليص حجم الاستيراد من الخارج، بتطبيق إستراتيجية إحلال الواردات.

إن التغيرات العميقة لأهداف الإستراتيجية الصناعية في الجزائر يعبر عن حجم تأثير أصحاب القرار بالمبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي ، القائمة على اعتماد مؤشرات السوق و الواقع المحلي من أجل تحديد أهداف السياسة الاقتصادية ، بدل من البقاء رهينة لنظريات تنموية عميقة أثبت الواقع فشلها الذريع .[355]

- **تقييم الاستراتيجية المطبقة خلال مرحلة تنظيم الاقتصاد :**

يمكن إجراء تقييم الإستراتيجية الصناعية ، المطبقة خلال فترة اعادة تنظيم لاقتصاد الوطني في فترة الممتدة من 1980. 1989، بالوقوف على مدى تحقيق الأهداف المسطرة في بداية المرحلة و التي يمكن تقييمها بطريقة منفصلة عن بعضها البعض :

- فيما يخص تحويل الاهتمام في اتجاه القطاع الفلاحي بغية ضمان الأمن الغذائي ، فيمكن الملاحظة ارتفاع الفاتورة الواردات من المنتجات الفلاحية من 1.3مليار دولار سنة 1979 الى حدود 4.8 مليار دولار سنة 1989، و هو ما يعبر عن الفشل في تحقيق الأمن الغذائي في المقابل فإن حجم الاستثمارات في قطاع البناء و الاشغال العمومية ادى الى تحسن كبير في قطاع الصناعي و شبكة الطرقات و هو ما يعتبر نجاحا نسبيا في هاته القطاعات .[56]

55

[3] S. Sismondi, **Nouveaux principe d'économie politique**، (Paris : Ed. calmon-lery, 1971), p .36

[56] احمد هني مرجع سبقه ذكره صفحة 79.77.

- فيما يخص التوجه نحو الصناعات الخفيفة ، بغية تلبية حاجيات الاساسية و متطلبات ، فإن رداءة المنتج المحلي حال دون تحقيق هذا الهدف و ظل تطلع المستهلكين للمنتجات المستوردة في تزايد مستمر نتج عنه تفاقم دور السوق السوداء و تحطيم تحرير سمعة المنتج الجزائري في أذهان المستهلكين ، حيث أدى تحرير التجارة الخارجية لاحقا الى انهيار المؤسسات الصناعية الوطنية بعد أن غابت عنها الحماية التجارية للدولة و معاناتها من مشاكل هيكلية و تنظيمية لم تسمح بتنسيق البحوث الخاصة بتطوير منتجات ، او تثمين البحوث المنجزة و السماح بتطبيقها في ورشات الإنتاج .[57]
- أدى الاعتماد على التكنولوجيات البسيطة الى خفض معدل الاستثمار العمومي في القطاع الصناعي ، كما سمح للقطاع الخاص بإمكانية ولوج عالم الاستثمار الصناعي في ظل التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الخواص مما سمح بتقليص الحاجة الى الاموال العمومية لتمويل الاستثمار الصناعي ، كما قلص الحاجة الى يد العاملة الاجنبية الذي تراجع عددهم بصورة كبيرة داخل المؤسسات الصناعية الجزائرية خلال هذه الفترة .
- أدى التخلي عن نمط الصناعات الثقيلة و كبيرة الحجم لصالح الصناعات الصغيرة و المتوسطة الى تضاعف الاعداد هذه الاخيرة 1079 مؤسسة ولائية و بلدية سنة 1982 ، بعد أن كان عدده لا يتعدى 430 مؤسسة سنة 1989قبل اعتماد نظام تقسييم المؤسسات الكبيرة غير أن تقليص حجم المؤسسات لم يقض على صعوبات التسيير .
- كتلخيص لما سبق يمكن القول إن الاستراتيجية الصناعية المطبقة في مرحلة اعادة التنظيم الاقتصاد الوطني لم تتمكن من تحقيق أهدافها بنسب مقبولة ، حيث طغى الفشل على بعض الناجحات محققة، ولما افرزته في تطبيقها من مؤشرات سلبية على الصعيد النمو الاقتصادي و معدلات البطالة ، و حجم المديونية و تراجع قيمة الدينار الجزائري و ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات[58] ، الذي كان لازم التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي الحقيقي .

[57] Hamid Hamidi, Réforme économique et propriété industrielle, (Alger : o.p.u, 1993), p 132.
[58] pour en savoir plus voir notamment : Hocine Benissad, **Algérie : Restructurations et Réformes éconmiques** 1979-1993, op.cit, p.p 218 -209

✓ **خلاصة الفصل:**

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة بوضع عدة استراتيجيات بالتحقيق أهداف و ذلك بتطوير و ترقية القطاع الصناعي إلا أنه مازال يحتاج إلى عدة إصلاحات ليواكب التطور الذي يشهده العالم اليوم من تكنولوجيات حديثة و تنافسية المؤسسات الرائدة ، مما تطلب اهتمام الدولة و إعادة النظر و التركيز ضمن وضع إستراتيجية جديدة بوضع معالمها و إطارها للنهوض بالقطاع الصناعي من اجل زيادة في النمو الإنتاجية و الاهتمام بالتنمية بعض الفروع من الصناعات كالصناعات الثقيلة و المصنعة و غيرها من الصناعات التي بفضلها يتم تغطية السوق المحلية والتخلي عن الاستيراد.

الفصل الثالث: دراسة تطور الصناعة الثقيلة في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

الصناعة في الجزائر هي نموذج للقضاء على التخلف الذي ميز فترة الاحتلال فالإستراتيجية التي انتهجتها البلاد كانت تهدف للتنمية الاقتصادية وفق نظرة صناعية تمثلت في تطوير الصناعات المصنعة أو كما تعرف بالصناعة الثقيلة التي تسعى من خلالها إلى استرجاع الثروات، و كان ذلك بمدلول و أبعاد ثورية حقيقية مثل الثورتين الثقافية و الزراعية للاستثمار و تغير ملامح البلاد و إعادة تشكيل مجتمع بعيد عن الأرض، أي إحداث تغييرات عميقة لتنتقل البلاد من اقتصاد تقليدي يعتمد بصفة أساسية على قطاع الخدمات و الأنشطة الزراعية إلى اقتصاد عصري تتداخل و تتكامل الأنشطة الإنتاجية، و هذا ما يؤدي إلى تنمية شاملة منسجمة، و ذلك بتوسيع المناهج الصناعية إلى جميع القطاعات الإنتاجية .كما أن الجزائر انتهجت برامج تنموية تمت بتطبيق المخططات كما رأينا في الفصل الثاني، بداية من المخطط الثلاثي (1967 – 1969) ،ثم المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973) ،و هذا ما تضمن مفهوم التصنيع بدل التطوير الصناعي و ذلك للإشارة أن البلد لم ترث عن الاستعمار ما يدل عن جهاز صناعي، حتى إن وجدت نشاطات اقتصادية، كما تلى ذلك مخطط آخر رباعي ثاني (1974 – 1977) و فيه تم التركيز على الصناعة الثقيلة كمحرك للصناعات الأخرى نذكر على سبيل المثال: صناعة الحديد و الصلب، صناعة السيارات و سياسة التصنيع في الجزائر لا تستهدف خلق وظائف عمل فحسب بل إلى إيجاد حل لمشكلة التبعية الاقتصادية، و يشير"دوبرنيس " بهذا الصدد قائلاً: "إن الصناعة الثقيلة ليست مخالفة للعمل لكنها ترمي إلى وضع حد للتبعية الاقتصادية للبلدان الرأسمالية"[59]

[59] l'industrialisation du Maghreb, Maspéro 1963, P 105.

المبحث الأول :مساهمة الصناعة الثقيلة في الاقتصاد الجزائري .

المطلب الأول : مساهمة الصناعة الثقيلة في الناتج الداخلي الخام.[60]

من خلال تحليل المعطيات التالية يظهر تطور الصناعة في ظل الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم(04) مساهمة الصناعة الثقيلة في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعة الثقيلة ملياردج	7866	9181.9	7820.2	9332.3	10730.9	11366.1	11329.9	11695.8	11027.5	11441.7
نسبة مساهمة الصناعة الثقيلة في الناتج الداخلي الخام %	69.9	71.54	65.95	67.4	67.13	65.41	61.51	60.26	56.9	55.97

الفترة 2016 -2007.

المصدر:

ONS, « Les comptes économiques de 2000 à 2014 », publication n°709, Alger, juillet 2015, pp 10-17. - ONS, « Les comptes économiques de 2011 à 2016 », publication n°786, Alger, août 2017, pp 07,08.

[60] سعود وسيلة، قاسمي كمال، **تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال فترة 2016/2007** في مطبوعات المؤتمر الدولي حول " استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر " البليدة 02 11/08 /2018 صفحة 7،8 .

الشكل رقم(05) :نسبة مساهمة الصناعة الثقيلة في الناتج الداخلي الخام.

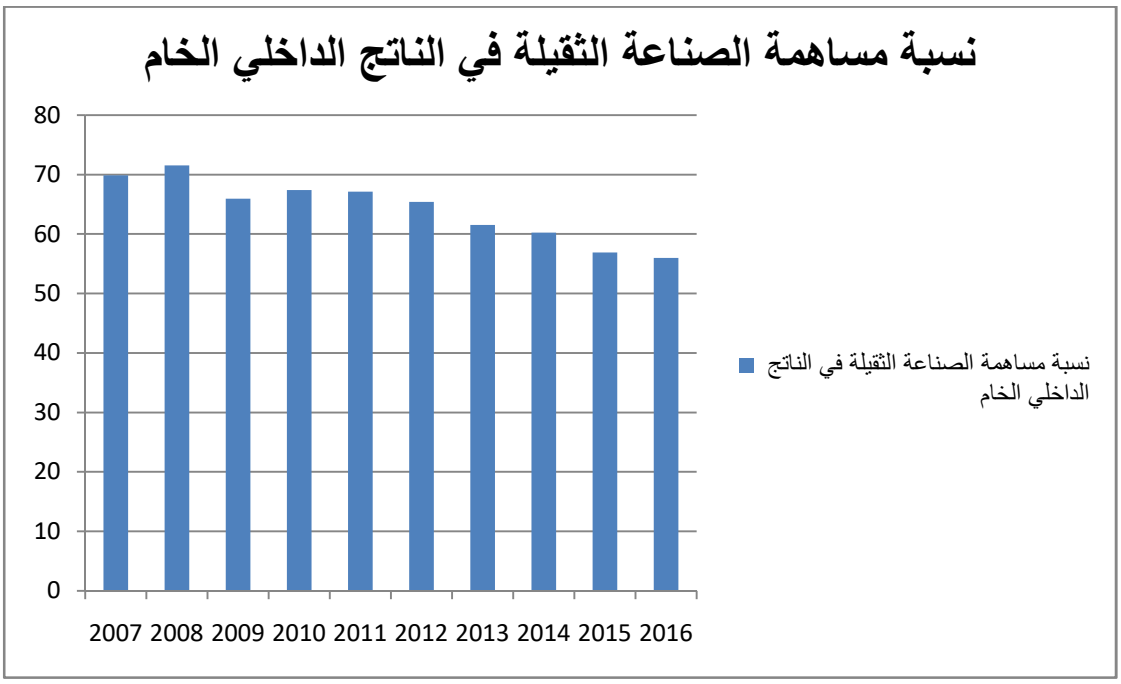

يظهر من خلال الشكل رقم (01) نسبة مساهمة الصناعة الثقيلة في الناتج الداخلي الخام بحيث نرى أن نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي كانت تبلغ حدود 70 %سنة 2007 ، الى سنة 2016 تمثل أكثر من 55 %من الناتج الخام الإجمالي. وهو ما يظهر الدور الكبير الذي تلعبه الصناعة الثقيلة في الجزائر، حيث يمثل جزءا مهما من الاقتصاد .

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة الثقيلة في القيمة المضافة خلال الفترة 2007-2016 . [61]

تعد القيمة المضافة من بين أهم المؤشرات التي يحكم من خلالها على أهمية القطاع الاقتصادي، وفيما يلي المعطيات الخاصة بالقيمة المضافة في الجزائر حسب قطاع الصناعة الثقيلة.

[61] سعود وسيلة، قاسمي كمال، مرجع سبق ذكره، الصفحة 9 . 11 .

الجدول رقم (05): مساهمة الصناعة الثقيلة في القيمة المضافة في الجزائر خلال الفترة (2007/2016).

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعة الثقيلة (مليار دج)	5394.1	6473.9	4774.6	6055.2	7239.5	7756.2	7353.7	8225.8	5956.1	6070.56
نسبة مساهمة الصناعة الثقيلة في القيمة المضافة%	67.26	69.51	59.28	62.71	64.16	62.64	57.42	62.09	47.89	46.52

- ONS, « Les comptes économiques de 2000 à 2014 », publication n°709, Alger, juillet 2015, pp 10-17. - ONS, « Les comptes économiques de 2011 à 2016 », publication n°786, Alger, août 2017, pp 07,08.

الشكل رقم (06) :تقسيم القيمة المضافة للقطاع الصناعي حسب طبيعة الصناعة خلال الفترة

. (2016-2007)

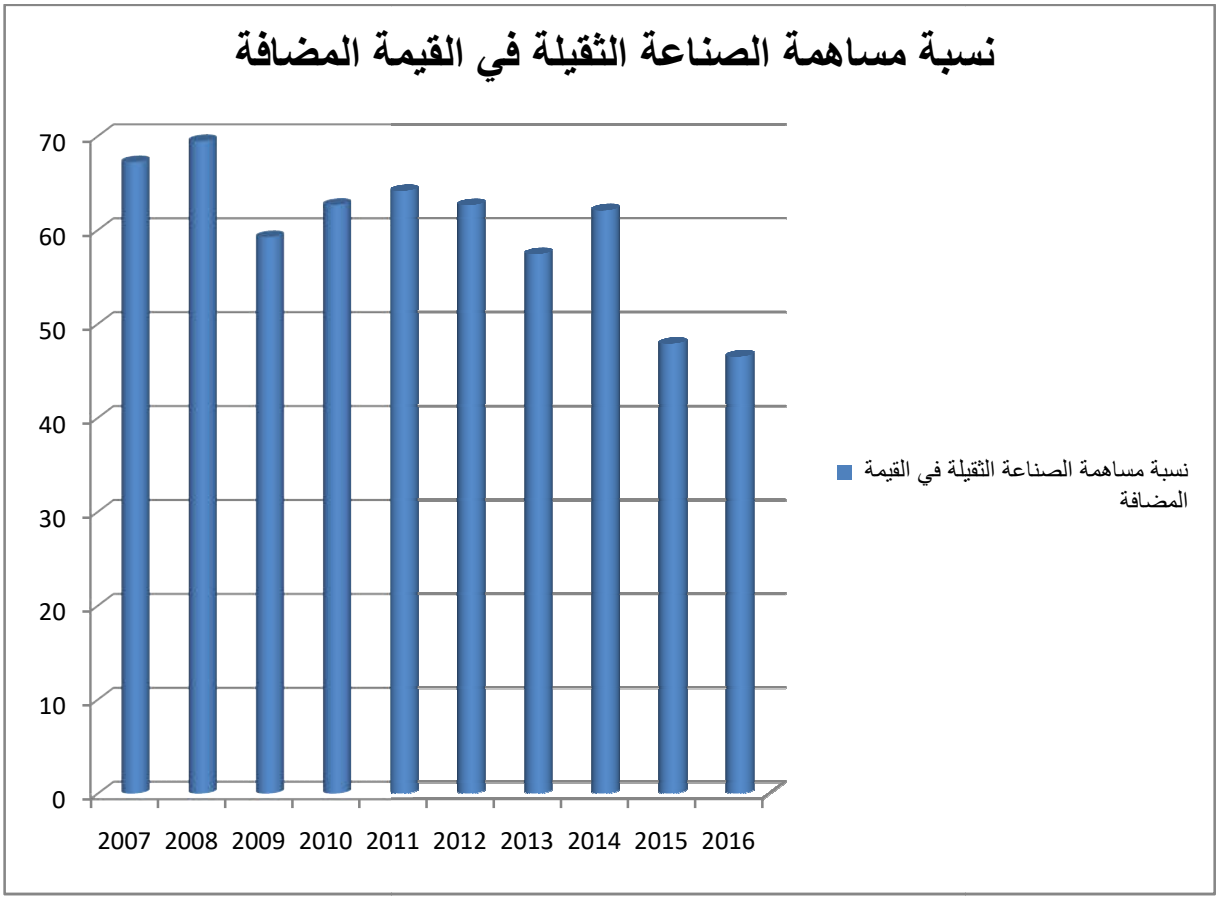

ويظل قطاع الصناعة الثقيلة يشهد تذبذبا في القيمة المضافة بين الارتفاع والانخفاض والذي سجل بأكثر حدة بين سنتي 2008 و2009 ،وسنتي 2014 و2015 ،وقد يفسر ذلك ببعض الأزمات التي عرفتها هذه الفترات سواء على المستوى الوطني أو العالمي، والذي أدت إلى انخفاض أسعار البترول من جهة، وارتفاع بعض أسعار المواد الأولية من جهة أخرى، والتي انعكست بصورة مباشرة على أداء الصناعة الثقيلة. وما يؤكده الشكل رقم (01) هو تراجع نسبة مساهمة الصناعة الثقيلة في القيمة المضافة لاقتصاد الجزائري من حوالي 70 %سنة 2007 إلى 46 %سنة 2016 ،بينما حجم القيمة المضافة المحققة فلم تعرف نموا كبيرا خلال 10 سنوات حيث لم تتجاوز 12 .%أي أن حجم الناتج الذي تحققه الصناعة الثقيلة في الجزائر التي

تعبر حقيقة عن الدور الفعال الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري وإنما يرتبط فقط بالأسعار خلال كل فترة.

المطلب الثالث:مساهمة الصناعة الثقيلة في تشغيل اليد العاملة في الجزائر.[62]

I. مساهمة الصناعة الثقيلة في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة 2007-2016 :

ان الهدف الأساسي لتطوير أي قطاع اقتصادي هو المساهمة في تخفيض حجم البطالة، وفيما يلي يظهر مساهمة الصناعة الثقيلة في تشغيل اليد العاملة .

الجدول رقم (05) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في تشغيل اليد العاملة في الجزائر خلال الفترة

(2007-2016).

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصناعة الثقيلة	2551	2716	2912	3223	2962	2498	3198	3116	3153	3360

الوحدة: ألف عامل.

- ONS, « Emploi et chômage », du 2007 au 2010, p 03. Sur le site officiel de l'office national des statistiques, http://www.ons.dz, consulté le 05/09/2018 à 16.33

. - ONS, « activité, emploi et chômage », publication n°592, 651, 653, 683, 726, 763 des années 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, p 05.

من خلال معطيات الجدول السابق يظهر تطور حجم اليد العاملة التي يتم تشغيلها من قبل القطاع الصناعي الخاص بالصناعة الثقيلة حيث يمثل ثاني قطاع من حيث تشغيل اليد العاملة في الجزائر، حيث تبلغ نسبته حدود 25 %من مجموع اليد العاملة المشغلة خلال فترة الدراسة، . وبالتالي فإن قطاع الصناعة الثقيلة يساهم بنسبة جيدة في الحد من البطالة واستقطاب اليد العاملة، إلا أنه يستلزم مزيدا من التحفيزات وإجراءات الاستثمار في القطاع الصناعي بهدف امتصاص عدد أكبر من العمال.

[62] فاتح حركاتي ، عطا الله أبادير ، **القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات** ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية 32 العدد 2/ 2018 صفحة 320 .

بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الصناعة المصنعة و نظرية النمو المتوازن و مجموعة الإجراءات الأخرى مثل (برنامج الإنعاش الاقتصادي و و برنامج التكميلي لبرنامج النمو) نستنتج أنها لم تكون قوية بالدرجة المتوقعة ، و أن مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي و على الرغم من معدله هام نسبيا الا انه بقي هشا الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي .

بدأ التحضير للإستراتيجية الصناعية من خلال عقد عدة جلسات وطنية أيام 26-27-28 فيفري

2007، بمشاركة الأطراف الفاعلة لتتوج هذه الجلسات بتحديد أهم محاور توجهات السياسة الإقتصادية

الجديدة و التي ركزت على تحويل إطار الصناعة، باعتباره أحد أهم المحورين اللذان ترتكز عليهما

إستراتيجية التنمية الإقتصادية للبلاد و الموجهة لصالح مجموعة من السياسات العامة التي تهدف إلى تطوير ،مع تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

إستهدفت الإستراتيجية الصناعية في توجهاتها ، الموازنة بين إختيارين رئيسيين هما، العمل على

مواصلة تشجيع الصناعات المحلية من جهة و التقليل من فاتورة الواردات من جهة أخرى.حيث دفع تشابك القطاعات إلى إعتماد إجراءات و تدابير في قوانين المالية المختلفة تحقيقا للهدف نفسه. ومن ذلك حرص قانون المالية لسنة 2010، على إدراج جملة من نفقات الإستثمارات المادية وغير المادية التي تساهم في تحسين الكفاءات وترقية المؤسسات والخدمات المتصلة بها. مع التركيز على ضرورة إعادة بعث التنمية الإقتصادية من خلال إعتماد إستراتيجية صناعية قائمة على إعادة تأهيل المؤسسات بعد تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط بالموازاة مع كل الإصلاحات الرامية إلى تشجيع البحث العلمي وتوجيهه لخدمة من خلال إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال 100 إحتياجات المؤسسات الإقتصادية المنتجة.

وتكثيف النفقات المرتبطة بعمليات تطوير الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية في المؤسسات والمتضمنة على الخصوص تنظيم ملتقيات النوعية والتكوين والمرافقة .

المنافسة والفعالية للمؤسسة الوطنية و المنفذة عبر ورشات كبرى تقوم الدولة بمتابعتها منذ عدة

مع ضرورة التخلي كلية عن النظام 98 سنوات،للتمكن من تطبيق الإستراتيجية على أسس صحيحة.

فهذه النتائج المتواضعة نسبيا، مقارنة بحجم بالموارد المالية الموظفة، تمكن من القول بأن سياسة الإنعاش في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية منذ انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج لا يزال بعيد المنال. وسبب ذلك، في تقديرنا، هو غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الاختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية. كما أن البيئة المؤسساتية غير الملائمة التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حاليا (المنتظر منه لعب الدور الحاسم في تنشيط الاقتصاد الوطني، في ظل اقتصاد السوق) تشجع أكثر على البحث عن مصادر التي تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة . حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود 2.6 % وبذلك، فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة. " بالرغم من طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس مجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى، ومصدر للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع .

وعن أسباب ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر، يمكن الإشارة هنا، باختصار شديد، إلى أهمها والمتمثلة في الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الأربعة الماضية(لاسيما بعد فشل إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا إهتمام القطاع الخاص؛ ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينيات؛ وانتهاء بالأزمة المالية–الاقتصادية والسياسية–الأمنية التي عاشتها البلاد حت بداية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي شديد وطويل الأمد نسبيا) وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بصفة عامة، وعدم وضوح الرؤية بعد فيما يتعلق بتنفيذ الإستراتيجية

الصناعية الجديدة بصفة خاصة (التي ما انفكت السلطات تتحدث عنها منذ عدة سنوات) والرامية إلى النهوض هذا القطاع .

يستوجب على الحكومة الجزائرية أن تعكف على دراسة مختلف الآثار الإيجابية بالتعاون مع الخبراء والمختصين في شؤون قطاع الحديد والصلب من اجل وضع إستراتجية خاصة بهذا القطاع لتعظيم الاستفادة من هذا القطاع للاقتصاد الوطني ؛ وبالنظر إلى تحديات الاقتصاد الجزائري، هناك ضرورة لأن تنوع الجزائر من اقتصادها لتخفض من اعتمادها على النفط وتحقق تنمية مستدامة، ولبلوغ هذا الهدف، لابد من تطوير صناعة مرتبطة بقطاع المحروقات وصناعة الحديد والصلب التي هي ذات قيمة مضافة عالية وتساهم في تكامل الأنشطة ذات الصلة بالقطاع الصناعي التحويلي . لتعزيز تحسن القطاع الصناعي وفي مقدمته قطاع الحديد والصلب يجب سواء على المدى القريب أو المدى البعيد القيام بعمليات مهمة سواء في المؤسسات أو على مستوى محيطها، هذه العمليات يجب أن تستهدف ناجعة وتحسين طرق التسيير، تحسين نوعية المنتوج، ترقية الشراكة الصناعية بجميع أشكالها وخاصة في التكنولوجيات المولدة للثروة، القيام بدعم المؤسسات فيما يخص المواصفات وخدمات الدعم ؛ و ضرورة فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية للتطوير قطاع الحديد والصلب وهذا من خلال الدخول في شراكة مع المجمعات العالمية التي تحظي بالاحترام من اجل استغلال الأمثل للقدرات الدولة في هذا المجال من مناجم التي تزخر بثروات كبيرة غير مستغلة و كذلك يتوجب عليها ن تتخذ الحكومة الجزائرية وبسرعة إجراءات لإطلاق يد الشركات الجزائرية لإقامة مشاريع مشتركة مع الشركات العربية للحديد والصلب كما حدث مؤخرا مع الشراكة القطرية للحديد والصلب . و كذلك نرى أنه اصبح النمو فيها غير متوازن بين القطاعات .

و قد انتقلت إلى هذا الموقف الاقتصادي بعد محاولات حادة باعتماد نموذج جزائري خاص للتنمية الصناعية و الذي كان يستهدف أن تظل الجزائر على بداية القرن القادم، و قد أصبحت قوة إقليمية كبرى في المغرب العربي، على أساس امتلاك هياكل إنتاجية متطورة قائمة على أولوية فروع الصناعات الثقيلة (صناعة الحديد و الصلب، الصناعات الميكانيكية الأساسية، و الصناعات البيتروكيميائية)، و

بلورة المشروعات الصناعية العملاقة، و بالاعتماد على عشرات من الشركات الوطنية، و التي اعتبرت في ذلك الوقت العمود الفقري للاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني:تطور صناعة الحديد والصلب والصناعة الميكانيكية في الجزائر.

تمهيد :

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال حالة من الاستقرار نظرا لارتباط موارده بمورد واحد يتمثل في المحروقات، هذه الحالة جعلته يعاني من أزمة هيكلة الزمته إلى يومنا هذا، هذا الوضع لم يرضي الحكومات المتعاقبة، مما جعلها تتبنى عدة استراتيجيات اقتصادية لتخطي هذه العقبة، ومن بين هذه الخيارات نجد استراتيجية الصناعة الثقيلة (تركيب وصناعية السيارات) و صناعة الحديد والصلب التي تبنتها الدولة من أجل بناء قاعدة صناعية تساهم في توسيع النسيج الصناعي وتخفيف العبئ على ميزان المدفوعات، خاصة بعد الصدمة التي عرفتها أسعار المحروقات ،وقد نجحت الجزائر في استقطاب العديد من الشركات العالمية الرائدة في هاذان المجاليين.

تعتبر صناعة الحديد والصلب والصناعة الثقيلة من أهم الصناعات الاستراتيجية حيث تقوم بدور رئيسي في التنمية الصناعية والاقتصادية حيث توضح البيانات الإحصائية على مدار فترات زمنية في العديد من الدول ذات المستوي الاقتصادي المتباين وجود علاقة طردية بين كمية الاستهلاك من منتجات الصلب وصناعات الثقيلة و النمو الاقتصادي للدولة ، وترجع أهمية صناعة الحديد والصلب والصناعة الثقيلة كقطاع له دور مؤثر في التنمية الارتباطها الوثيق بالعديد من الصناعات الاخرى .

المطلب الأول :تطور صناعة الحديد والصلب في الجزائر :

أنشئت هذه الشركة سنة 1964 وكانت تحت وصاية وزارة الصناعات الثقيلة، وكان دو ر هذه المؤسسة العمومية هو القيام بالدراسات وإقامة وحدات للحديد والصلب ووحدات لتحويل المعادن الحديدية وغير الحديدية، بالإضافة إلى الإشراف على تسيير مركب الحجار للحديد والصلب، وقد كان لهذه الشركة احتكار منتجات الحديد والصلب المستورد من الخارج[63] تتدرج نشاطات هذه الشركة في الصناعات الأمامية التي

[63] عبود، **أساليب التنمية الشاملة ومشكلة اختيار السياسات البديلة: بين الحاضر والمستقبل**، مجلة علوم إنسانية ، عدد 36 ، 2008 ، ص 97

توفرها للأبحاث والاستغلالات المنجمية وكذلك الصناعات الخلفية التي تستعمل الصلب والمعادن غير الحديدية كالقطاع الفلاحي وقطاع السكن والبناء، وتكمن الأنشطة الرئيسية لهذه الشركة الوطنية للحديد والصلب في إنتاج الصلب كالمنتجات المسطحة وغير المسطحة وتحويل الصلب والغاز الصناعي والتسويق المحلي والدراسات الهندسية ووحدات البناء وتدريب اليد العاملة والتصدير والاستيراد .وقد ارتبط تطور وتنمية هذه الشركة بالتخطيط الاقتصادي الوطني عبر مختلف السياسات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر.

مشروع إنجاز مركب الحديد و الصلب في ببلارة ولاية جيجل : [64]

انطلاق مشروع إنجاز مركب الحديد و الصلب ببلارة ولاية جيجل ويعتبر حدث على مستوى الاقتصاد الجزائري ويأتي كمحور أساسي في الصناعة الجزائرية حيث تملك فيه خبرة و مخزون من العمالة ، ويأتي في إطار شراكة جزائرية – قطرية ،" حيث من المنتظر أن يوفر المركب مناصب شغل ومواد موجهة للسوق المحلية بمعيار و بجودة وبتنافسية لحماية السوق الجزائرية مع فتح المجال التكنولوجي، ويعتبر ثروة و قطب صناعي كبير في المنطقة الخاص بالحديد وكل ما يدور به من سوق للمناولة أي ان تنش ئ عن المصنع مئات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لها علاقة بصناعة الحديد و الصلب و هي محاور مهمة لكل منطقة أفريقيا و للسوق الأوروبية .

كما سيقلص من فاتورة استيراد الحديد ومشتقاته ويزيد في فاتورة التصدير كما سيعطي صورة أساسية للجزائر أنها بلد مفتوح للاستثمارات على المستوى الدولي في مجال الحديد و الصلب، و سينتج المركب 5.2 مليون طن من الفولاذ الطويل في مرحلة أولى وهو إنتاج مرشح للارتفاع إلى 5 ملايين طن في مرحلة ثانية بإنتاج الفولاذ المصفح وأنواع الفولاذ الخاصة وسيساهم هذا الإنتاج أساسا في تطوير صناعة السكك الحديدية و 3000 منصب شغل مباشر و مستقبلا 15 الف منصب شغل موازي افاق 2020

استثمار 15 مليون دولار لاستغلال أحد أكبر مناجم الحديد في العالم:

[64] سمير بوختالة ، محمد زرقون ، **دور قطاع الصناعة الحديد و الصلب قي تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر** مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 02 ، جوان 2015 ص 87 .

وهذا من خلال استغلال منجم (غار جبيلات) أحد أكبر مناجم الحديد في العالم، و استغلال هذا المنجم سيؤدي إلى تطوير المنطقة وخلق فرص عمل جديدة وخفض واردات الحديد . وتبلغ احتياجات الجزائر الإجمالية من الحديد والصلب 10 ملايين طن سنويا وهي تنتج 5 ملايين طن سنويا فقط وتستورد الباقي بواقع 10 بليون دولار سنويا، فيما تسعى لإنتاج 10 ملايين طن سنويا . ويقع غار جبيلات على بعد 130 كيلومتر جنوب شرق مدينة تندوف وكان اكتشف عام 1952[65] .وتقدر احتياطات المنجم بـ5.3 بليون طن منها 7.1 بليون طن يمكن استغلالها، وسيسمح المشروع بإنشاء 15 ألف فرصة عمل جديدة

اعادة الاعتبار للمركب :

حيث تسعى الحكومة لإعادة مجمع الحجاز الى طاقته الإجمالية السابقة عند 2 مليون طن سنويا في السنوات المقبلة بعد تنفيذ برنامج الاستثمار والصيانة . وهذا بتحويل أغلبية رأس المال الاجتماعي لأرسيلور ميتال أي 51 بالمائة منه للطرف الجزائري ، وستعود هذه النسبة إلى كل من المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات بنسبة 30 بالمائة والمجمع العمومي الجزائري(سيدار) بنسبة 21 بالمائة ، وسيؤدي التوقيع على عقد المساهمين الجد يد لارسيلور ميتال إلى ارتفاع حجم رأس المال الاجتماعي مرفوقا بمخطط استثماري طموح يوجه لإعادة تأهيل وعصرنة وتطوير المناجم الواقعة بولاية تبسة . وكان مجمع أرسيلور ميتال، قد توصل في شهر سبتمبر 2013 ،إلى اتفاق استراتيجي مع مجمع سيدار، يتضمن مخططا استثماريا بقيمة 763 مليون دولار موجه لتطوير مركب الحديد والصلب بالحجار ومنجمي الونزة وبوخضرة، ويهدف إلى مضاعفة طاقة إنتاج المصنع لتنتقل من مليون طن إلى 2.2 مليون طن سنويا في آفاق 2017 .

وتم التوقيع أيضا على اتفاقيتي قرض، الأولى حول الاستثمار بقيمة 600 مليون دولار والثانية تخص الاستغلال بقيمة 355 مليون دولار، بين بنك الجزائر الخارجي وأرسيلور ميتال، مما سيسمح بتعجيل تنفيذ مخطط عصرنة وتطوير مركب الحجار، حيث ستضعان تحت تصرف أرسيلور ميتال كل الوسائل التي ستسمح له بالنهوض من جديد بقطاع الحديد والصلب الجزائري، والمساهمة في مواجهة الطلب المتنامي على منتجات الحديد والصلب 16بالسوق الوطني[66] .

بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برنامج الصناعة المصنعة و نظرية النمو المتوازن

[65] وكالة الأنباء الجزائرية.2013

[66] حنان ح/ ، **إعادة تأميم المناجم وغلق ملف مركب الحجار نهائيا**، جريدة المساء، الجزائر، يوم 30 نوفمبر 2014

و مجموعة الإجراءات الأخرى مثل (برنامج الإنعاش الاقتصادي و و برنامج التكميلي لبرنامج النمو) نستنتج أنها لم تكون قوية بالدرجة المتوقعة ، و أن مساهمة القطاع الصناعي في النموالاقتصادي و على الرغم من معدله هام نسبيا الا انه بقي هشا الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي .

مشروع قسنطينة وقطاع الحديد والصلب في الجزائر :

يعتبر هذا المخطط نواة إنشاء صناعة الحديد والصلب في الجزائر، حيث أعلن عن بداية هذا المخطط في الثالث من أكتوبر سنة 1958 وكان يهدف إلى تحسين ورفع مستوى المعيشي للجزائريين بنسبة 20 % وكان يهدف بصورة غير مباشرة إلى تعزيز الرأسمالية الفرنسية في الجزائر وإنشاء طبقة برجوازية متعاطفة مع الجانب الفرنسي والقضاء على الوطنية الجزائرية، أي كان له أهداف سياسية أكثر منها اقتصادية، ورغم هذا يضم المشروع مجموعة من البرامج التنموية، ويعتبر سبب نشوء صناعة الحديد والصلب في الجزائر حيث تضمن إقامة مصنع للحديد والصلب في منطقة الحجار بمدينة عنابة بطاقة سنوية قدرها 200 ألف طن وفي ظرف 4سنوات بالإضافة إلى إقامة منجم للاستخراج مادة الحديد بالونزة بالموازاة مع مصنع الحديد والصلب بالحجار .

وقد تأخر إنجاز هذا المشروع الذي يمثل صناعة الحديد والصلب في الجزائر إلى غاية عام 1960 من طرف شركة الحديد والصلب لعنابة في إطار مشروع مشترك ساهمت فيه الصناعات الفرنسية للحديد والصلب والحكومة الفرنسية [67].ولقد خطط لكي يصبح هذا المركب مخصص للتصدير نحو فرنسا ودعم صناعات الحديد والصلب في فرنسا وبالتالي تصبح الصناعة بمثابة فرع من فروع الصناعة الفرنسية ومكملة للاقتصاد الفرنسي ، ويمكن القول أن مخطط قسنطينة يعتبر المشروع الذي أسس لقاعدة صناعية للحديد والصلب في الجزائر، وبعد الاستقلال مباشرة تمت المواصلة على المقترحات والانجازات التي جاء بها المشروع .

مؤسسة آرسيلور ميتال عنابة : [68]

[67] جمال الدين عويسات، ترجمة الصديق سعدي، **التنمية الصناعية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982 ص 50.

[68] جريدة الخبر، يومية جزائرية، مقال لشحتي نبيل معنون ب" **الشراكة مع الهنود كانت كارثية**"، 31 مارس 2016

يعتبر مركب الحجار للحديد و الصلب من أكبر المشاريع التي حققتها الجزائر، حيث يتربع على مساحة اجمالية تقدر ب 800 هكتار تابعة إلى اقليم بلدية سيدي عمار بولاية عنابة، و يشغل حوالي 5000 عامل سنة 2016 مع طاقة انتاجية نظرية تبلغ حوالي 2 مليون طن من الفولاذ السائل .

توقيع عقد الشراكة كان يف 10 أكتوبر 2001 بين مجموعة "سيدار" العمومية المالكة لأسهم مركب الحجار، و الشريك الأجنبي الهندي "أرسيلور ميتال" الذي يعتبر الرائد العالمي في صناعة الحديد و الصلب، و قد نص على امتلاك الشريك الأجنبي ل 70 %من أسهم المركب، و تسميته ب "أرسيلور ميتال عنابة"، و تمثلت أهم دوافع إبرام الاتفاق فيما يلي :

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1997 و 2000 ،اختار حوالي سبعة آلاف عامل الذهاب الطوعي، و ارتفعت ديون المركب لتبلغ 60 مليار دينار مع نهاية سنة ، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى التوقيع في 10 أكتوبر 2001 على اتفاق شراكة مع العملاق الهندي "أرسيلور ميتال"

كخيار لإنقاذ مركب الحجار من الافلاس، و حماية مصدر قوت أكثر من 10 ألاف عامل آنذاك ، و كان ذلك عن طريق مناقصة دولية تضمنت فتح رأس مال جمموعة "سيدار" للحديد والصلب، وتقدم ثالثة متعاملي من بينهم المتعامل الهندي "إسبات" الذي تحول فيما بعد الى أرسيلور ميتال، و هو أكبر منتج للفولاذ السائل في العالم ، و قد التزم بحماية مناصب الشغل لمدة 04 سنوات وضمان تأهيل وتكوين العمال وعصرنة وسائل الإنتاج، إضافة إلى التزامه بتطبيق برنامج استثمار بغلاف مالي بقيمة 175 مليون دولار لمدة 05 سنوات، مقابل الحصول على امتيازات ضريبية لمدة 10 سنوات تتمثل في تخفيض أسعار استهلاك الماء والكهرباء و تكاليف نقل المواد المنجمية بنسبة 30 بالمئة عن الأسعار المعمول بها ، وأيضا بتخفيض التكاليف الناجمة عن تسديد المستحقات تجاه مصالح الضرائب وصندوق التأمينات الاجتماعية بنسبة17 %.

الأسباب التي أدت إلى إنهاء الشراكة مع الشريك الهندي :

- ✓ بدأت متاعب الشريك الأجنبي في الجزائر بعدما شعرت الحكومة بإخلاله للاتفاق الذي يحتوي على ثالثة بنود رئيسية: يتعلّق الأول بربنامج الاستثمار، الثاني بالتركيب المالي، الثالث متعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي لضمان الاستقرار، و هذا ما أدى الى عقد الوزير الأسبق للصناعة والمناجم اجتماعا مع مسؤولي " أرسيلور ميتال" في 2012 ، تم خلاله مراجعة عقد

الشراكة بني الطرف الجزائري والهندي، و وضع بندين اثنين ضيّق من خلالهما الوزير على مسؤولي الشريك الأجنبي ، بشرط تحقيق الأهداف الإنتاجية المتفق عليها، و ثانيا أنّ الحكومة الجزائرية لن تعوض الشريك الهندي في حال طلبه فض الشراكة قبل عام 2020 .

- ✓ تزايد ملفات فضائح الفساد داخل مركب الحجار، و خوف الشريك الأجنبي من تضرر سمعته في الأسواق الدولية، بالاضافة الى مشاكل عدم الاستقرار الاجتماعي و كثرة النزاعات النقابية و االضربات العمالية التي تطالب برفع الأجور مثل الاضراب الذي وقع أفريل 2015 ؛
- ✓ رفع الرسوم الضريبية على المواد المستوردة خلال قانون المالية 2016 ، والمتضمن رفع الضريبة من 17 % الى30%على عمليات استيراد المنتجات الحديدية في إطار استراتيجية شاملة للحفاظ على المنتج الوطني ، و هذا الإجراء كان بمثابة عائق كبير بالنسبة لمستقبل الشريك الهندي في تسويق منتجاته "نصف المصنّعة" عرب بوابة مركب الحجّار الذي يعاني في السنوات الأخيرة من ضعف الإنتاج .
- ✓ تدني مستوى مصداقية الشريك الأجنبي على مستوى السوق الدولي الانتاج الحديد و الصلب ، و انخفاض قيمة أسهمه في البورصات العالمية، بالاضافة الى ازدياد حدّة المنافسة العالمية في هذا المجال، مما أدى به الى التخلي عن العديد من المشاريع الاستثمارية عبر العالم و توقيف نشاط الأفران في بلجيكا و عدد من دول أوروبا الشرقية، و محاولة تنويع نشاطه عبر التوجه الى مجال البتروكيمياء ؛ اعتبرت الحكومة أن الحصيلة التي تمتد حوالي 10 سنوات لم ترق للنتائج المرجوة، بل إن الطرف الهندي طالب بتمديد للمزايا الممنوحة ل 10 سنوات أخرى رغم حالة العجز المالي الذي قدر خلال سنة 2013 ب 1200 مليار سنتيم، كما لم تستطع الإدارة توفير أجور 4900 عامل، ما دفعها لاقتراض من البنوك لتسديدها بعد توقف عجلات الإنتاج جراء تعطل للفرن العالي لمدة طويلة ابتداء من شهر جويلية 2012 ،واشترطت الحكومة على الشريك الأجنبي تنفيذ مخطط استثماري شامل وضخ الأموال الضرورية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل المركب، ووضع استراتيجية جديدة لإعادة هيكلة المركب، وهو ما لم يلتزم به الشريك الهندي، مما أدى بمجلس مساهمات الدولة إلى حسم قرار استعادة الأغلبية من الشريك الهندي سنة 2014 ، وإقرار مخطط تنمية وتطوير لدعم قدرات إنتاج المركب، و ذلك موازاة مع الاعلان عن استعادة المجمع الصناعي العمومي "اميتال" سابقا سيدار(لأغلبية أسهم الحجار من خلال رفع حصة رأسماله 51% مقابل الإبقاء على حق التسير للشريك الهندي "أرسيلور

ميتال" الذي ميتلك 49%من الحصص، وتضمن مخطط الإنعاش المعتمد برنامج تحديث وعصرنة ودعم قدرات الإنتاج من 1 مليون طن إلى 2.2 مليون طن خلال سنة 2017 ، كما يشمل استخلاف الفرن الأول المتوقف عن النشاط بفرن حديث كهربائي وتطوير تقنيات الإنتاج، وإعادة تثمين مناجم بوخضرة والونزة والحفاظ على مناصب العمل، ويقارب الغلاف المالي المخصص للعملية إجمالا مليار دولار ؛ استندت الحكومة خلال عملية الاسترجاع على مجموعة من النقاط تسمح لها بتطبيق القاعدة المرتبطة بحق الشفعة، و المنصوص عليه في المادة 76 من قانون المالية التكميلي لسنة ال2009 استرجاع المؤسسات والمشاريع الاستثمارية، حيث تنص هذه المادة على امكانية تكليف مجلس مساهمات الدولة الصندوق الوطني للاستثمار باسترجاع حصص في المؤسسات الموجودة، و ذلك من منطلق كوهنا مبدأ سياديا يطبق في حالات إخلال الشريك الأجنبي بالالتزامات المفروضة عليه؛بعد مرور حوالي سنة على استرجاع 51 في المائة من أسهم المركب أي في أكتوبر 2015 ، أعلن وزير الصناعة والمناجم عن استرجاع الجزائر ملكية مركب الحديد والصلب باالحجار مائة في المائة ، وفق اتفاق شراكة جديد، يقتصر حضور المتعامل الهندي فيه على المرافقة التقنية فقط، كاشفا أن إعادة تأهيل مركب الحجار كلفت الدولة 635 مليون دولار .

نلاحظ من هذه التجربة أنّ اقامة شراكة استراتيجية مع رائد عاملي التعين بالضرورة جناحها و استفادة الشريك المحلي منها، حيث أنه و على الرغم من تمتع الشريك الأجنبي بسمعة عالمية و قدرات ضخمة، إلا أنّ للجزائر خصوصياتها التي يجب مراعاتها ، لاسيما منها الجانب الاجتماعي للعمال، كما أنّ الاستغلال الأقصى و المفرط في بعض الأحيان لوسائل الانتاج من طرف الشريك الأجنبي ، اضافة الى تأثري الأزمة العالمية لسنة 2008 التي أدت به الى تسريح العديد من العمال على مستوى بمختلف فروعه في العالم ، ساهمت في اخلاله بالاتفاق المبرم على مستوى البنود الثالثة السالفة الذكر، و التي كانت سببا مباشرا في فشل هذه التجربة، و في هذا الصدد وصف المدير العام لمجمع "اميتال" في مارس 2016 هذه التجربة مع الشريك الهندي بالفاشلة [69]، و استوجبت توجه الطرف الجزائري إلى استخدام حقه في "الطلاق" دون قيود، وذكر بأن الوزارة الوصية ومجمع "إميتال" بصدد إجراء عملية تدقيق مالي ومحاسبي حول "سنوات التسيري الكارثية" من طرف الأجانب الذين دفعوا بالمركب وجميع بتجهزاته نحو "الموت والانتحار جراء الاستغلال المفرط وغير العقلاني للمجهود التقني والألي لجميع تجهيزات المركب، من بينها الفرن العالي .

[69] لشحتي نبيل معنون ، مرجع سبق ذكره .

نستخلص من مجمل هذه التجارب عدم تماثل دوافع و مساهمات الشركاء الجزائريين و الأجانب، كما نلاحظ دور بعض التجارب التي انتهت باستحواذ الشريك الأجنبي في تنبيه السلطات الجزائرية الى ضرورة حماية مؤسساتها، أما بالنسبة للأثر، فيمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيا .

المطلب الثاني:تطور الصناعة الميكانيكية في الجزائر.

المؤسسة الجزائرية لإنتاج الأوزان الثقيلة تحت علامة("مرسيدس بنز) :

تتمثل المؤسسة الام للمؤسسة حمل الدراسة يف المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية " مجمع م.و. س.ص " SNVI Groupe) و وهي مؤسسة مرت بالكثير من المحطات منذ نشأتها سنة 1719 ،أما بالنسبة للمؤسسة حمل الدراسة، فهي أحد فروع المؤسسة الأم، تقع في المنطقة الصناعية لبلدية الرويبة التابعة لوالية الجزائر العاصمة، و شكلها القوانين هو مؤسسة مشتركة venture–joint) ،رأس مالها مقسم كما يلي [70]:

- 34%المؤسسة الوطنية للمركبات الصناعية (SNVI) .
- 17 %وزارة الدفاع الوطني) الفرع الصناعي و التجاري .
- 49%المؤسسة الامارتية "آبار للاستثمار" .
- مؤسسة "دايلمر بنز" كشريك تكنولوجي و صاحب عالمة "مرسيديس بنز" الالمانية .

تم ابرام عقد الشراكة في ماي 2014 ،و تنتج المؤسسة المشتركة سيارات صناعية ذات وزن ثقيل (شاحنات و حافلات)، و قد تم انتاج أول شاحنة من نوع " ACTROS" في ماي 2014 ،بينما أُنتجت أول حافلة في ماي 2015 بالاضافة الى عربات أخرى حصرية لفرع الصناعات العسكرية التابع للجيش الشعبي الوطني، وخصصت الفترة الممتدة من ابرام العقد الى بدأ النشاط في تأهيل المكان الذي أقيمت فيه وحدة الانتاج، حيث تم انشاء المؤسسة المشتركة على موقع كان ينتمي الى مجمع SNVI ،و تم أيضا خلال هذه الفترة مناقشة األمور التقنية اخلاصة بتطبيق بنود العقد مثل: مختلف مراحل تركيب العربات، شروط استخدام العالمة التجارية للشريك، كيفية القيام بالطلبيات و غيرها .

[70] قطوش أمين، أطروحة لنيل دكتوراه **أثر الشراكة الاستراتيجية على المزايا التنافسية** للمؤسسة جامعة فرحات عباس ، سطيف 1 2018 .

لقد قام مجمع SNVI بابرام العديد من الشراكات الاستراتيجية في اطار استراتيجية النمو التي يتبناها، و هي كالاتي :

- مؤسسة صناعة السيارات الخفيفة ذات الدفع الرباعي بولاية تيارت مع نفس الشركاء (دايملر و آبار).
- مؤسسة صناعة السيارات النفعية اخلاصة يف "واد تليالت" ولاية وهران مع الشريك الفرنسي RENAULT.
- مؤسسة صناعة ناقلات الحركة في الرويبة مع الشريك الالماني ZF .
- مؤسسة صناعة و صيانة سكك الترامواي بعنابه مع الشريك الفرنسي ALSTOM .
- مؤسسة توزيع و خدمات ما بعد البيع للمركبات المصنعة محليا التي تحمل علامة "مرسيدس بنز"، مع الشركاء "دايلمر" و "آبار " هذا بالإضافة الى المفاوضات القائمة مع العديد من الشركاء الأجانب الآخرين من أجل اقامة شراكات أخرى.

مركب السيارات الصناعية (CVI).

يعد مركب السيارات الصناعية بالرويبة أهم الوحدات الإنتاجية في الجزائر في مجال السيارات الصناعية فهو يزود المؤسسات الإنتاجية والخدماتية بنوعيات من السيارات الصناعية ووسائل نقل مختلفة يقوم بإنتاجها ويعد النواة الأساسية المحركة لبعض المؤسسات الاقتصادية، كما يبرز أهميته في القيمة الاستثمارية والقاعدة التكنولوجية التي يضمها.[71]

بتاريخ 02 جوان 1957 وبمنطقة الرويبة أي على بعد 30 كلم شرق الجزائر العاصمة قامت شركة " BERLIET " الفرنسية ببناء مصنع سيارات من الحجم الثقيل سمي بـ : " ALGERIE – BERLIET " والذي أنتج بتاريخ 1957/10/15 أول سيارة مركبة في الجزائر أطلق عليها إسم " VEHICULE BERLIET – ALGERIE " وبعد الاستقلال قامت الحكومة الجزائرية سنة 1964 في المشاركة في رأس مال المركب بنسبة 40% عن طريق البنك الجزائري للتنمية ومع إنشاء الشركة الوطنية للبناءات الميكانيكية " SONACOME " في 1965 والتي كلفت بتطهير قطاع الصناعات الميكانيكية والتكفل بإنتاج واستيراد وتصدير السيارات ومكوناتها وصيانتها، ولإنجاز هذه المهام قامت خلال المخطط

[71] قطوش امين مرجع سبق ذكره

الرباعي الأول بالشروع في استثمار ما قيمته 1,5 مليار دينار أي ما يعادل آنذاك 600 مليون دولار من أجل بناء سبع وحدات صناعية تساهم في صناعة السيارات الصناعية وهي:

1- تركيب الحافلات .
2- تركيب الشاحنات .
3- مصنع الصفائح المعدنية .
4- مصنع تشكيل المعادن .
5- مصنع الحدادة .
6- مصنع السباكة .
7- مصنع هياكل السيارات .

ففي سنة 1970 قامت " SONACOME " باختيار شركة " BERLIET " للقيام بتشييد مركب السيارات الصناعية بالرويبة (CVI) في نفس موقع مصنع " BERLIET – ALGERIE " وهذا بعد إمضائها لعقد مع نفس الشركة سنة 1969 لبناء مركب الجرارات، الفلاحية ، بقسنطينة ، وتم التأميم النهائي لكل الوحدات الإنتاجية التي ألحقت بالمركب الذي انطلقت فيه الأشغال في نفس السنة حيث قام بإنتاج أول سيارة صناعية سنة 1974.

يحتوي مركب السيارات الصناعية بالرويبة على موارد بشرية تقدر بـ(4200) عاملا وإمكانيات تكنولوجية عالية، وعمل المركب على إدخال نظام لتسيير العمليات الإنتاجية عن طريق الإعلام الآلي، بعد دراسة قام بها مختصون أمريكيون للمركب ويوجد هذا النظام خاصة على مستوى مركب الميكانيك الإنتاجي، ويشغل مركب السيارات الصناعية بالرويبة مساحة قدرها 100 هكتار ضمنها 177000م تمثل مباني الأقسام المشكّلة له، وتوزع كما يلي:

- المركز الميكانيكي centre mécanique 40500م.
- مركز الصهر centre forges 5500م.
- مركز تركيب الشاحنات C.M. Camions 32000م.
- مركز تركيب الحافلات C.M. Cars et Bus 27000م.

9000 polyster – sellere – droguerie

- مركز الخدمات العامة Centre Services généraux 7500م.
- الاستقبال المركزي reception générale 7500م.
- الإدارة والخدمات المختلفة (A.S.D)* 16000م.

مؤسسة سوناكوم الجزائرية :[72]

تعد المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية واحد من المؤسسات التي انبثقت من المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية SONACOME ،بعد الإصلاحات التي عرفتها هذه الأخيرة وغيرها من المؤسسات وطنية الجزائرية سنة 1981 ،والتي هيا أحد المشاريع الصناعية الكبرى التي أنجزتها الجزائر في أواخر الستينيات، وسنحاول في هذا المبحث تقديم معلومات حول المؤسسة .

أنشأ أول مصنع لتركيب السيارات على أرض الجزائر في 02 جوان 1957 ، حيث كانت لا تزال تحت وطأة الاستعمار الفرنسي ، أقيم المصنع من قبل مؤسسة (برلي) كان صاحبها آنذاك فرنسيا يدعى (برلي)، وبقرار من السلطات الاستعمارية شرع في بناء هذا المصنع المختص في تركيب الشاحنات الصناعية ذات الوزن الثقيل في المنطقة الشرقية لعاصمة البلاد والتي تبعد حوالي30 كم أنذاك .

وقد تم إخراج أول شاحنة من النوع الثقيل على أرض الجزائر في 15 أكتوبر 1958 وكانت نقطة البداية نحو المزيد من الإنتاج، والتطور في هذا القطاع الحساس، لكن كانت هناك عراقيل متمثلة في استبداد السلطات الاستعمارية واحتكارها لهذا المصنع.

وبعد الاستقلال، وفي جوان 1964 قررت الحكومة الجزائرية المشاركة في رأسمال المصنع بنسبة40 % عن طريق بنك الجزائر للتنمية .

مرحلة تأسيس سوناكوم من 1967 الى 1980 :

[72] ابراهيم بوطالب، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة البليدة .

بمقتضى المرسوم رقم (150/67)الصادر بتاريخ 09 أكتوبر 1967 تم إنشاء المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية سوناكوم ، و التي كلفت بترقية و تطوير قطاع الصناعات الميكانيكية و التكفل بإنتاج و استيراد و تصدير السيارات و مكوناتها , صيانتها و لتحقيق هذا الهدف تم خلال رباعب الاول 1973/1970 الشروع في الاستثمار يقدر ب 2.5 مليار دينار جزائري ، وهذا من خلال بناء سبع وحدات صناعية ، تساهم في إنتاج السيارات الصناعية وهي :

- مصنع تركيب الشاحنات .
- مصنع تركيب الحافلات .
- مصنع الصفائح المعدنية .
- مصنع تشكيل المعادن .
- مصنع حدادة
- مصنع السباكة .
- مصنع هياكل السيارات .

و في سنة 1971 قامت الحكومة الجزائرية بتأميم جميع الوحدات الإنتاجية و ضمتها الى المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية سوناكوم .

تطور المؤسسة من 1981 الى 1994 :

عرف المؤسسات الوطنية في سنة 1981 إعادة الهيكلة العضوية ، و التي مست ايضا المؤسسة الوطنية للصناعات الميكانيكية ، لتنبثق عنا مؤسسة الوطنية لصناعة السيارات الصناعية (snvi) ، بواسطة المرسوم رقم 342/81 المؤرخ في 12 ديسمبر 1981 . و اسندت للمؤسسة مهمة إنتاج ، توزيع ، استيراد وتصدير السيارات الصناعية ، بالإضافة الى تركيبها و صيانتها .و أصبحت في هذه الرحلة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية مؤسسة عمومية اجتماعية (EPS) .

تحولات مؤسسة SNVI من 1995 الى 2000 :

أصبحت المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية مؤسسة العمومية اقتصادية ، و ذلك في شهر ماي 1995 ، حيث قامت بتغير إطارها القانوني و تسييرها جماعيا ، و منه تم تنصيب SNVI في شكل مؤسسة بالأسهم SPA ، ذات رأسمال اجتماعي مقدر ب 2.2 مليار دينار جزائري .

و بما انها اصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية (EPE) و ضعت تحت مراقبة الشركة القابضة العمومية للميكانيك ، هذا تطبيقا لسياسة إعادة الهيكلة المطبقة من طرف الدولة سنة 1994 ، و توجه من طرف مجلس مساهمات الدولة و الذي يترأسه رئيس الحكومة و تمارس الشركة القابضة و بتفويض صلاحيات التصرف في أسهم المؤسسة التي تخول إليها ، و تحديد سياسات الاستثمار و كل استراتيجيات إعادة الهيكلة الموجودة في المؤسسة و في 03 جوان 2000 أصبحت الشركة القابضة للميكانيك تحت اسم الشركة العمومية القابضة للميكانيك و الإلكترونيك .

و من خلال هذا المطلب نستنتج أن المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية كانت تحتكر السوق الجزائرية للسيارات الصناعية قبل أن يتم فتح السوق الجزائرية امام المؤسسات الأجنبية و المستوردين الخواص ، حيث كانت المؤسسة هي المنتج و المستورد الوحيد للسيارات الصناعية بالجزائر . غير أنها تعرف الأن منافسة شديدة من طرف و كلاء و ممثلي المؤسسات الأوروبية والأسيوية بالجزائر ، مما جعلها تبحث عن تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بالبقاء في السوق الجزائرية .

كما يمكن تعريف مؤسسة SNVI على أنها مؤسسة ذات أسهم تم أنشائها بهدف البحث ، و التطوير ، و الانتاج، و التصدير و التوزيع في قطاع السيارات الصناعية و مكوناتها على أرضية تفوق 206 هكتارا مقرها الاجتماعي متواجد بالرويبة ، الطريق الوطني رقم 5 ، صندوق بريد 153 الجزائر .

و يقدر رأسمالها الاجتماعي بحوالي 2.2 مليار دينار جزائري بموجب قرار المجلس الوطني للتخطيط رقم DP/CNP457 ، حيث أن رأسمال مقسم على 4400سهم بقيمة اسمية قدرها 500.000 دج مكتتبة و محررى من طرف الدولة و محجوزة 100 % من قبل شركة تسيير.

التعريف بشركة رونو:

رونو بي شركة فرنسية لصناعة السيارات والشاحنات والحافلات والجرارات.... وتعد رونو رابع شركة في العالم في الوقت الحالي لصناعة السيارات، حيث تمتلك شركة داسيا DACIA الرومانية، سامسونج SAMSUNG الكورية، أوثوفاز الروسية، نيسان اليابانية.[73]

هذه الشركة معروفة بتصاميم العصرية لسيارات وسيارات السباق.

بدأ العمل بشركة رونو سنة 1898 باسم Frere Renanlt Société "بواسطة لويس رونو وشقيقه مارسيل وفرناند و أصدقائه تم صناعة أول سيارة " cv Voiturette1 "حيث حققت نجاحات خاصة في سباقات السيارات ووصلت رونو بعد الانتقال إلى صناعة سيارات الأجرة والحافلات وسيارات الشحن التجارية.

وفي سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى وأثناء 1914 _1918 تشعبت صناعات رونو إلى الطائرات والمركبات العسكرية مثل الدبابات (FT_17)حيث ساهمت هذه الصناعات في انتصار الحلفاء في الحرب ورفعت أسهم الشركة وأصبحت رونو الشركة رقم 01.

تطورت مبيعات رونو و واصلت التألق رغم بعض المشاكل التي واجهتها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت شركة وطنية، وقامت بإجراء جمل التحديثات على مصانعها ومعداتها، وواصلت رونو توسعيا الدولي بموديلات جديدة لسيارات، كما حققت الشركة نتائج باهرة في سباقات الرالي إلى غاية نياية الثمانينات وبداية التسعينات حيث حاولت الشركة الاندماج مع شركة فولفو Volvo لكن تراجعت عن ذلك وحصلت على حصة في شركة NISSAN عام 1999 وواصلت الشركة الابتكار

[73] مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر

وتجديد مجموعة السيارات وعزز تحالف رونو ونيسان في مواصلة تطوير أشكال جديدة لمتعاون مع اقتناء سيارات سامسونج وشركة السيارات DACIA داسيا.

استلم كارلوس غوصن رئاسة رونو وبالطبع نيسان بحكم التحالف بين االثنين ونجح في تنفيذ خطة 2009 في جعميا أكثر الشركات الأوروبية ربحية وواصلت رونو بجوميا مع إطلاق ميغان Mégane الجديدة والشروع في تنفيذ العديد من المبادرات المتعمقة بالمركبات الكهربائية.

حققت رونو سنة 2011 أكبر حجم مبيعات حيث وصل إلى 5.2 مليون سيارة ولأول مرة خارج أوروبا في البرازيل وروسيا والهند كما تم بيع أسهمها المملوكة لدى شركة AB_ VOLVO.

يسعى مجمع رونو جاهدا إلى تزويد المساومين و المستثمرين بمعلومات تمتاز بالدقة و الشفافية و الانتظام و ذلك بغرض مساعدتهم على فهم الأنشطة و الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تقييم عادل لمشركة في السوق، يجري مجمع رونو حوار مفتوح مع الممثلين الماليين و غير الماليين. مديري المحافظ وكالات التصنيف المالية و الغير مالية و المساهمين الأفراد، و ذلك بهدف إقامة علاقات طويلة الأجل مبنية على الثقة و المصداقية خلال كل سنة يلتقي المدير المالي و فريق العالقات مع المستثمرين مع المجتمع المالي خلال حملات اشتراك المساهمين، اجتماعات فردية مؤتمرات" day market Capital وtrips Field "خلال سنة2018 تنظيم خرجتين ميدانيتين الأولى في روسيا لعرض استراتيجية المجمع مع شركة AVTOVAوالثانية من أجل اكتشاف استراتيجيات المجمع في البرازيل.

خلاصة الفصل:

لقد عرف القطاع الصناعي الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2016 تطورات عدة على مختلف الفترات، حيث تميز القطاع الصناعي(الصناعة الثقيلة ،الحديد والصلب) خلال سنوات الستينيات بالهشاشة وارتباطها التام بالخارج وعلى وجه الخصوص بفرنسا وهذا أمر طبيعي له ما يبرره، لأن فرنسا المستعمرة ومنذ سنوات الاحتلال لم تسمح بقيام صناعة وطنية متطورة بل كانت تسعى دائما لإبقاء الصناعة في الجزائر مصدرا للمواد الخام لتلبية حاجياتها وحاجيات البلدان المتقدمة، لكن خلال سنوات السبعينيات قررت السلطات الجزائرية انتهاج سياسة اقتصادية شاملة مبنية على إستراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة، وتوجيه الإنتاج الصناعي نحو السوق الداخلي وتحقيق الاستقلال الاقتصادي في ظل تحسن مداخيل الدولة من العملة الصعبة نتيجة تأميم قطاع المحروقات و منابع الغاز الطبيعي، وبالرغم من الانجازات الكبيرة والمتمثلة في إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية و البنى التحتية والمنشآت الاجتماعية، إلا أن أداء الصناعة الثقيلة خلال الفترة مابين (2000–2016) وبالرغم من الاستقرار الكبير الذي عرفته الجزائر على مستوى التوازنات الكلية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، إلا أن القطاع الصناعي(الصناعة الثقيلة) خارج المحروقات بقيت تعاني من الركود وتدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقات الإنتاجية وضعف الإنتاجية، كما بقي مصدر تراكم رأس المال على مستوى الدولة هو قطاع المحروقات، ويعود السبب الرئيسي في ذلك من وجهة نظرنا إلى السياسات التي انتهجتها السلطات منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، فعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق إستراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع اقتصادي على حساب قطاع آخر مما زاد من اختلال القطاع الصناعي وتبعيته المطلقة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال استعراض مختلف ما جاء في هذه البحث يتبين لنا قدرة قطاع الصناعة على إحداث التنمية الاقتصادية وقدرته على دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو التقدم من خلال النتائج التي حققها هذا القطاع وهذا حسب مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تبين مساهمة القطاع في مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني ومختلف المتغيرات الاقتصادية .

من بين القطاعات نذكر (الصناعة الثقيلة,الحديد والصلب)غير ان هذا القطاع لم يحظى بنصيب كبير من الاستثمارات عبر مختلف البرامج التنموية للاقتصاد الوطني رغم أهمية هذا القطاع الذي يلعب دورا أساسيا في الاقتصاد لدخول منتجاته في مختلف الفروع الصناعية الأخرى ، حيث كانت صناعة الحديد والصلب والصناعة الثقيلة, تحقق نتائج لا بأس بها وتحقق نمو في القطاع رغم ضعف نصيب في الاستثمارات الإجمالية، وهو الأمر الذي أدى إلى أن لا يلعب هذا القطاع الدور في عملية التنمية بالنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق متطلبات التنمية الوطنية .

وعليه فالتنمية الاقتصادية أحد الأهداف التي تسعى كافة المجتمعات الى تحقيقها ، باعتبارها الركيزة الأساسية للرفاهية ، و التقدم الاجتماعي ، و لئن ركزت المجتمعات القديمة على القطاع الفلاحي لتحقيق تنميتها الاقتصادية ،فإن الثورة الثورة الصناعية في اوروبا غيرت هذا الواقع ، و جعلت من الصناعة أهم قطاع إنتاجي ، يمكن الاعتماد عليه في بناء اقتصاد عصري .

فالتوجه الجديد نحو الاعتماد على القطاع الصناعي في جهود التنمية الاقتصادية ، انتقل من اوروبا الى باقي دول العالم بفضل الاحتكاك الفكري و تبادل للمعلومات ، و تحول الى الصراع و قوة المنافسة بين الدول حول من يملك القدرة على التصنيع بشكل اكبر و انتاج بكميات كبيرة .

و ادراكا منها بأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، انخرطت غالبية الدول المستقلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في مسار التنيمة الاقتصادية ، عبر انتهاج استراتيجيات صناعية مختلفة اهمها الصناعات الثقيلة و صناعة الحديد و صلب ، التي تعتبر من الصناعات الحيوية

ذات استراتيجية هامة على المستويين المحلي و العالمي التي ترتكز على التكنولوجيا المتقدمة ، و رؤوس اموال ضخمة ، و ذلك لارتباطها بتقدم و تطور و ازدهار الدول و زيادة في التنمية الاقتصادية تماشيا مع النظام الاشتراكي، الذي سيطر على توجيهات غالبية الدول المستقلة انذاك ، فهنالك علاقة وطيدة بين الكمية المستهلة او المنتجة مع تطور النمو الاقتصادي و قد قامت اغلب الدول بهذه الصناعة من خلال تطوير سياساتها و الاستراتيجيات ووضع اجراءات و القوانين لحمايتها قطاعها من جيهة ، و تنظيم هياكلها من جهة

أخرى . و الجزائر كغيرها من الدول اهتمت بتطوير مجالها الصناعي ، و سارت في نفس نهج نظيراتها من الدول حديثة الاستقلال ، حيث قامت بعدة سياسات و الإجراءات في إطار السياسة الصناعية ، من اجل تنظيم و تحسين الهيكل الصناعي لكل القطاعات . فرغم الجهود المبذولة في سيل إعادة القطاع الصناعي إلى طريق النمو إلا أن النتائج المحققة لحد الان تبقى دون المستوى المطلوب .

نتائج الدراسة :

1. من خلال الاحصائيات يتبين أن الصناعة الجزائرية مريضة ، و تعاني من هشاشة على الرغممن عمليات التطهير و سلسلة العمليات التي استفادت منها المؤسسات العمومية لدى البنوك لم تساهم في ضمان التوازن مالي للمؤسسات .
2. الاقتصاد الوطني رهين قطاع المحروقات باعتباره شديد الحساسية لكل التقلبات التي يشهدها السوق العالمي .
3. ترتكز معالم الإستراتيجية الاقتصادية و الصناعية الجديدة على تعميق الإصلاحات الاقتصادية و ترقية الاستثمارات و فتح الشراكة مع المستثمرين الأجانب ، إضافة إلى إتمام عملية خوصصة المؤسسات العمومية الغير ناجعة اقتصاديا و ماليا ، بهدف تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات و دعم التشغيل من أجل الحد من ظاهرة البطالة .

4. القطاع الصناعي خارج المحروقات لا يزال يعاني من الركود و تدني مستوى الأداء الناتج عن عدم استغلال الطاقة الانتاجية و ضعف الإنتاجية ، فعملية التنمية الاقتصادية في الجزائر دائما تتم وفق إستراتيجية النمو الغير متوازن بإعطاء الأولوية لقطاع نشاط على حساب قطاع اخر مما زاد الاختلال القطاع الصناعي مساهمته في التنمية الاقتصادية و تبعيته المطلقة في عملية الإنتاج للإسواق الخارجية يثبت صحة فرضية الاول ، فتعدد الاستراتيجيات و تنوعها يثبتصحة الفرضية الثانية .

التوصيات:

من خلال ما جاء في هذه الدراسة وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه وهي على النحو التالي :

1. –يستوجب على الحكومة الجزائرية أن تعكف على دراسة مختلف الآثار الإيجابية بالتعاون مع الخبراء والمختصين في شؤون قطاع الصناعة الثقيلة من اجل وضع إستراتجية خاصة بهذا القطاع لتعظيم الاستفادة من هذا القطاع للاقتصاد الوطني.
2. وبالنظر إلى تحديات الاقتصاد الجزائري، هناك ضرورة لأن تنوع الجزائر من اقتصادها لتخفض من اعتمادها على النفط وتحقق تنمية مستدامة، ولبلوغ هذا الهدف، لابد من تطوير صناعة مرتبطة بقطاع المحروقات وصناعة الثقيلة التي هي ذات قيمة مضافة عالية وتساهم في تكامل الأنشطة ذات الصلة بالقطاع الصناعي التحويلي ، لتعزيز تحسن القطاع الصناعي وفي مقدمته قطاع الصناعة الثقيلة يجب سواء على المدى القريب أو المدى البعيد القيام بعمليات مهمة سواء في المؤسسات أو على مستوى محيطها، هذه العمليات يجب أن تستهدف: ناجعة وتحسين طرق التسيير، تحسين نوعية المنتوج، ترقية الشراكة الصناعية بجميع أشكالها وخاصة في التكنولوجيات المولدة للثروة، القيام بدعم المؤسسات فيما يخص المواصفات وخدمات الدعم.
3. ضرورة فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية للتطوير قطاع الصناعة الثقيلة وهذا من خلال الدخول في شراكة مع المجمعات العالمية التي تحظي بالاحترام من اجل استغلال الأمثل للقدرات الدولة في هذا المجال من مناجم التي تزخر بثروات كبيرة غير مستغلة .
4. ضرورة أن تتخذ الحكومة الجزائرية وبسرعة إجراءات لإطلاق يد الشركات الجزائرية لإقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية للصناعة الثقيلة .

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: الكتب باللغة العربية:

- أحمد هني المديونية الجزائر دار ارقم للنشر 1992 .
- إسماعيل العربي ,التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب ,ش.و.ن.و.ت . الجزائر,ط2 . 1980.
- إسماعيل العربي ; التنمية الاقتصادية في الدول العربية; ط 2 ;الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ;المغرب سنة 80 .مدحت القرشي ،الاقتصاد الصناعي ،دار وائل للنشر الطبعة الثانية ،عمان 2005.
- جمال الدين عويسات، ترجمة الصديق سعدي، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982 .
- جمال الدين لعويسات،التنمية الصناعية في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجزائرية ،الجزائر ,1985 .
- د.محمد سلمان حسن، سلسلة دراسات تقدمة يونيو، التخطيط ألصناعي دار الطليعة، بيروت 1974 .
- د.فاطمة الزهراء زرواط كتاب الملتقى الوطني الأول حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ام قطيعة ،جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم ,2012.
- زرقين عبود ، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر .www.uluminsania.net.
- عبد الوهاب أمين، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، دار الحافظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2000 .
- صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984 .
- ليندة فريجة ، خديجة عزوزي ، المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية_ دراسة حالة الجزائر_ الملتقى الوطني حول تأهيل المناطق الصناعية في الجزائر كمدخل لتعزيز تنافسية م ص م وترقية الصادرات خارج المحروقات واقع وافاق والتجارب الناجحة يومي.
- مكتب البحوث في دارالفكر،الموسوعة العلمية الشاملة،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،لبنان ، الطبعة الاولى .
- كمال بكري،" التنمية الاقتصادية، "دار النهضة العربية، بيروت، 1986 .

- عبود، أساليب التنمية الشاملة ومشكلة اختيار السياسات البديلة: بين الحاضر والمستقبل، مجلة علوم إنسانية ، عدد 36 ، 2008 .
- وكالة الأنباء الجزائرية2013.

ثانيا:المجلات والمقالات العلمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 98 . 227 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة ، الجريدة الرسمية.
- برنامج الحكومة المقدم لنواب المجلس الشعبي الوطني جويلية 2002 .د.قطاف ليلى، مجلة الاقتصاد الصناعي، لعدد 04 جوان 2013،الجزائر.
- بيان إجتماع مجلس الوزراء ، برنامج عمل الحكومة سنة 2001 المورادية ، الجزائر في 14 سيبتمبر 2000 .
- جبهة التحرير الوطني ، الميثاق الوطني . 1976 .
- حنان ح/ ، إعادة تأميم المناجم وغلق ملف مركب الحجار نهائيا، جريدة المساء، الجزائر، يوم 30 نوفمبر 2014.
- جريدة الخبر، يومية جزائرية، مقال لشحتي نبيل معنون ب" الشراكة مع الهنود كانت كارثية"، 31 مارس 2016.
- خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ، افتتاح ندوة الوطنية لاطارات الأمة قصر الأمة ، الجزائر في 26 افريل 2001، {على خط } متوفر www.el-mouradia.dz اطلع عليه يوم 2022/05/18 .
- رقم 51 المؤرخ في 15 جويلية 1998 ، المادة رقم 4 .
{على خط } متوفر على خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في إفتتاح ندوة الحكومة و الولاة ، الجزائر الأحد 25 جوان www.el-mouradia.dz .
- سمير بوختالة ، محمد زرقون ، دور قطاع الصناعة الحديد و الصلب قي تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 02 ، جوان 2015.ق.فاطمة ، استراتيجية التصنيع ، جريدة أحداث اقتصادية ،العدد 30, أوت 88 .
- سعود وسيلة، قاسمي كمال، تحليل أداء الصناعة في الجزائر خلال فترة 2016/2007 في مطبوعات المؤتمر الدولي حول " استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برامج التنويع الاقتصادي في الجزائر " البليدة 02 11/08 /2018 .
- طالم علي ، فيلالي بومدين مجلة الاقتصاد مخبر التنمية المحلية المستدامة العدد 06 جوان 2016 جامعة يحي فارس . مدية الجزائر .

- فاتح حركاتي ، عطا الله أبادير ، القطاع الصناعي الجزائري بديل تنموي خارج المحروقات ، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية 32 العدد 2/ 2018 مصالح الوزير الأول ملحق بيان السياسة العامة، 16أكتوبر 2016 .
- .

ثالثا:المذكرات والاطروحات الجامعية :

- ابراهيم بوطالب، مذكرة لنيل شهادة الماستر،جامعة البليدة .
- زرنوح ياسمينة, اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ،رسالة ماجستير, تخصص تخطيط ,كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة الجزائر 2006.
- قطوش أمين، أطروحة لنيل دكتوراه أثر الشراكة الاستراتيجية على المزايا التنافسية.
- معلومات من المؤسسة .
- مذكرة مقدمة استكمال لمتطلبات نيل شهادة الماستر.

رابعا:المراجع الاجنبية:

- http://**www.ahewar.org**/debat/print.art.asp?t=0&aid=296060&ac=1
- -http://vb.elmstba.com/t208133.html ، 06/05/2022، 22:42.
- 40-BDG. Fortman, Theory of Competative Palicy, Vorth Hall and Publishing Co. Amesterdam1966, p125 نقل عن مدحت القرشي الاقتصاد الصناعي. ص52 .
- 41- EH.Chamberlin, The Theory of Monopolistic Competition 7the edition, Harvard University Press, Cambridge, 52.نقل عن مدحت القرشي ص. p81, 1965, Oxford
- -Hitesh Bhasin (11-5-2020), "19 Types of Business Industries – Different types of Industry" ،www.marketing91.com, Retrieved 23-4-2021. Edited.. - "Importance of Industry for Different Aspects of Our Society", impoff.com, 3-11-2020 ،Retrieved 23-4-2021. Edited.تمت ترجمته من قبل إيمان الحياري في 2017/05/05 :58 .14
- -Klaus Schwab (14-1-2016), "The Fourth Industrial Revolution: what it means, how to respond" ،www.weforum.org, Retrieved 23-4-2021. Edited. - ،2022/05/2214 :05.

- -http://www.mystudytimes.com/importance-industries-development-country/ 2017/05/05 في إيمان الحياري تمت ترجمته من قبل:58 .14
- -Pooja Mehta, "Role of Industrial Development in Economic Growth" ، www.economicsdiscussion.net, Retrieved 23-4-2021. Edited.
-https://www.unido.org/sites/default/files/2014-03/IDR_2013_OVERVIEW_ARABIC_EBOOK_0.pdf © حقوق الطبع والنشر)
2013 منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو) .

- -https://www.monjus.be/Jul/21-16529.html[1]14:.2022/05/22 46

- -Auteur Coll ectif : **l'industrialisation du Maghreb**, Maspéro 1963, P 105.
50-CHERIET Athmane, "Une perspective théorique et historique sur les stratégies d'industrialisation
- avec étude de cas de l'Algérie", **Séminaire national sur l'économie algérienne**: lectures modernes du
- Développement", le 13 et 14 /12 /2009, université El – Hadj Lakhdar Batna, p : 4
- -BENAOUDA HAMEL **/Systeme productif Algérien et independance nationale** / OPU Algérie 1983/TOME 1/ P.136
  - M.Ehocine Benissad / La Reforme economique en Algerie (ou l'indicible adjustement stricturel)/ 2 edition / OPU 1991 / P : 21.22.
  - Hocine Benissad, Algérie: Restructurations et Réformes économiques 1979-1993, (Alger : OPU, 1994), p. p 06-07.
- -Hocine Benissad, Algérie : **de la planification socialiste à l'économie de marché**, op.cit, p. p 26-27

- -S. Sismondi, **Nouveaux principe d'économie politique**، (Paris : Ed. calmon-lery, 1971), p 368.

- -Hamid Hamidi, Réforme économique et propriété industrielle, (Alger : o.p.u, 1993), p 132.
- -pour en savoir plus voir notamment : Hocine Benissad, **Algérie : Restructurations et Réformes éconmiques** 1979-1993, op.cit, p.p218 -209

- -Auteur Coll ectif : l'industrialisation du Maghreb, Maspéro 1963, P 105.